جامعة الغرف المغربية
للتجارة والصناعة والخدمات

المناظرة الجهوية الأولى
حول التجـــارة الداخلـــــية

تحت شعار

التجارة الداخلية مرآة للتنمية

بجهة طنجة تطوان الحسيمة

9-10 ماي 2018
طنجة

المحتويات:

الصفحة :

كلمة لابد منها 04

كلمة تقديمية للسيد وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي بمناسبة اصدار التقرير الخاص بالمناظرة 05

أشغال المناظرة 07

كلمة السيد مولاي حفيظ العلمي وزير الصناعة والإستثمار والتجارة والإقتصاد الرقمي 09

كلمة السيد عمر مورو رئيس غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة طنجة تطوان الحسيمة 11

كلمة السيدة رقية الدرهم كاتبة الدولة المكلفة بالتجارة الخارجية 13

كلمة السيد مصطفى أمهال رئيس جامعة الغرف التجارية بالمغرب 15

المائدة المستديرة 18

مداخلة السيد محمد السعيدي أغطاس- نائب رئيس غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة طنجة تطوان الحسيمة 20

مداخلة الأستاذة أسماء عبيد- قاضية بالمحكمة التجارية بطنجة 22

مداخلة السيد مصطفى بونجة الكاتب العام لهيئة المحامين بطنجة-رئيس المركز المغربي للتحكيم ومنازعات الأعمال 26

مداخلة السيد حفيظ شكرى- مندوب الصناعة والإستثمار والتجارة والإقتصاد الرقمي بطنجة 32

مداخلة السيد محمد علي طبجي- مجلس جهة طنجة تطوان الحسيمة 36

مداخلة الأستاذ علي بولربح-استاذ باحث بكلية الآداب والعلوم الإنسانية عبد المالك السعدي بتطوان 38

السيد رشيد الهراس- عضو مستشار بجماعة تطوان 41

مداخلة السيد عزالدين العزاوي مندوب وزارة الصناعة والإستثمار والتجارة بتطوان 43

مداخلة السيد الطاهر القور أستاذ جامعي بالمدرسة الوطنية للتجارة والتسيير بطنجة 45

مداخلة السيد جمال البوب ممثل مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل 47

مداخلة السيد اليزيد إناو رئيس قسم تنمية الموارد المالية بجماعة طنجة 48

مداخلة السيدة سميرة الهدى نائبة رئيس مقاطعة مغوغة جماعة طنجة. 50

مداخلة السيد احمد يحيا عضو اللجنة الإدارية الوطنية للنقابة الوطنية للتجار والمهنيين. 51

مداخلة السيد يونس وهبي رئيس جمعية حماية المستهلك طنجة 54

مداخلة السيد سعيد أهروش ممثل الفضاء المغربي للمهنيين 58

نقاش وتعقيبات حول الأوراق المقدمة في المائدة المستديرة 60

مداخلة السيد الحسين بن الطيب أمين مال غرفة التجارة والصناعة والخدمات بجهة طنجة تطوان الحسيمة 61

مداخلة السيد عبد اللطيف أفيلال عضو الغرفة الجهوية، والرئيس السابق لغرفة تطوان 62

مداخلة السيد ج. محمد الصنهاجي عضو الغرفة 63

مداخلة السيدة مريم الطالبي رئيسة قسم التخطيط الاقتصادي بجماعة المضيق 63

مداخلة السيد أحمد العاطفي عضو بالغرفة 64

مداخلة السيد مصطفى بناجي عضو بالغرفة ورئيس قطب التجارة بها 64

مداخلة السيد حسن دينون مندوب وزارة الصناعة والإستثمار والتجارة بالحسيمة 65

الجلسة العامة الأولى: " و اقع التجارة الداخلية وتطورات القطاع " 66

مداخلة السيد محمد حميدة ممثل وزارة الصناعة والإستثمار والتجارة والإقتصاد الرقمي. 68

مداخلة السيد عمر الشرايبي المدير الجهوي للمركز الجهوي للإستثمار بطنجة 69

مداخلة السيد مصطفى بناجي رئيس لجن التجارة بغرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة طنجة تطوان الحسيمة 73

مداخلة السيد علي الطبجي عن جهة طنجة تطوان الحسيمة 76

مداخلة السيد نورالدين عوينات ممثل جماعة طنجة. 79

مداخلة السيد عبد اللطيف البريني الوكالة الحضرية لطنجة 81

مداخلة السيد عبد الرحمن الصديقي نائب العميد وأستاذ باحث بكلية العلوم القانونية والإقتصادية والإجتماعية لطنجة 83

الجلسة العامة الثانية " آفاق تنمية وتطوير قطاع التجارة الداخلية بالجهة. 85

مداخلة السيد إلهام بناني-ممثلة وزارة الصناعة والإستثمار والتجارة والإقتصاد الرقمي 87

مداخلة السيد أحمد بوكمزة عضو بالغرفة، ورئيس لجنة الإستثمار بها 92

مداخلة السيد عزالدين العزاوي: مندوب وزارة الصناعة والإستثمار والتجارة بتطوان 94

مداخلة السيد عبد السلام بوغابة نائب العميد وأستاذ باحث بكلة الآداب والعلوم الإنسانية بتطوان 97

مداخلة السيد عبد الحميد بنتريعة ممثل دار المقاول بطنجة 99

مداخلة السيد محمد حدادي-أستاذ باحث ومتخصص في التجارة الغير مهيكلة 101

البرنامج الموازي 111

البيان الختامي للمناظرة الجهوية للتجارة الداخلية طنجة 113

برقية مرفوعة الى الجناب الشريف أسماه الله وأعز أمره 115

تغطية إعلامية متميزة للمناظرة 116

التظاهرة في صور 128

كلمة لابد منها

****

لم يكن من قبيل الصدفة أو من باب الاستئناس، تنظيم أول مناظرة جهوية للتجارة الداخلية بشعار يؤكد الدور المحوري للتجارة، باعتبارها مرآة تعكس التنمية في أبعادها الواقعية على مستوى جهة طنجة تطوان الحسيمة، والتي أمست تحظى باهتمام خاص بفعل مؤهلاتها الاقتصادية والبشرية.

وإذا كنا كغرفة مهنية نحرص على استلهام برامجنا من روح التوجيهات الملكية السامية، ونسعى لخدمة قضايا الفاعلين الاقتصاديين والمهنيين من تجار وصناع وخدماتيين بكثير من الالتزام والوعي بالمسؤولية، فإن اختيارنا لمناظرة تعالج قضايا التجارة بامتداد جهوي، حقق في تقديرنا ووفق انطباعات المشاركين والمتدخلين وعموم المتتبعين ما كنا نطمح إليه في خضم ما طبعته من عروض قيمة لباحثين ومختصين وإداريين وممارسين، ينضاف إلى ذلك الحضور الفعلي للسيد وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي، الذي جاءت توجيهاته في صميم الاستجابة لانشغالات المهنيين، بما يؤشر لمرحلة جديدة في الأفق تأخذ بعين الاعتبار المعطى الاقتصادي والاجتماعي وتحسين مناخ التجارة. وكذلك مثل حضور السيدة كاتبة الدولة المكلفة بالتجارة الخارجية دعما لهذه المناظرة، التي نعتقد جازمين أن التوصيات التي أفضت إليها تندرج ضمن عناوين مواصلة مسلسل إصلاح القطاع التجاري وتكريس مفاهيم الحكامة الاقتصادية، وتعزيز آليات تطوير التجارة الداخلية، بما يواكب وينسجم مع المستجدات التي يعيش المجال التجاري على إيقاعها، سواء على المستوى الجهوي أو الوطني والدولي. كما أن انخراط مختلف الفاعلين الاقتصاديين و المهنيين و الادارات العمومية والهيئات المنتخبة و الأساتذة الباحثين شكل قيمة مضافة حقيقية لأشغال هذه المناظرة.

في هذا الصدد و حرصا منا على تعميم الفائدة ونظرا لأهمية التوصيات الصادرة عن أشغال المناظرة فقد قررنا طبع أشغال المناظرة ونشرها لتكون رهن اشارة مختلف المهتمين و الفاعلين.

وفي الأخير، لا يسعني الا أن أجدد الشكر لكل من حضر أو ساهم في انجاح هذا الموعد الاقتصادي الهام و على رأسهم معالي الوزير و معالي كاتبة الدولة و السيد عامل اقليم الفحص أنجرة و السادة رؤساء الهيات و المجالس المنتخبة و السادة البرلمانيون و السادة رؤساء وممثلي المصالح الادارية المركزية و الجهوية والسادة الأساتذة الباحثين و السادة أعضاء الغرفة و ممثلي القطاعات التجارية والجمعيات المهنية و نساء ورجال الاعلام و عموم المشاركين. كما لا يفوتني بالمناسبة توجيه الشكر العميق للأطر الادارية لغرفتنا و التي بفضل عملها الدؤوب و المتفاني تمكنا من رفع الرهان و كسب تحدي تنظيم تظاهرة على مستوى عال من الاحترافية والجودة شكلا ومضمونا.

لقد طوينا صفحة أول مناظرة جهوية للتجارة الداخلية، لكننا فتحنا صفحة أخرى عنوانها البارز " تفعيل التوصيات والقرارات " في انتظار نسخة ثانية بآمال عريضة وتطلعات أكبر من أجل تلبية حاجيات التجار الذين نعتز بتمثيلهم.

عمر مورو

رئيس غرفة التجارة والصناعة والخدمات

بجهة طنجة تطوان الحسيمة.

كلمة تقديمية للسيد مولاي حفيظ العلمي
وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي والاستثمار
والتجارة والاقتصاد الرقمي بمناسبة اصدار التقرير الخاص بالمناظرة

****

يعتبر قطاع التجارة الداخلية والتوزيع من أهم القطاعات على المستوى السوسيو اقتصادي، فهو يحتل الرتبة الثانية من حيث عدد مناصب الشغل على المستوى الوطني، حيث يمثل 13.8 بالمائة من الساكنة النشيطة بالمغرب، بحوالي 1.47 مليون شخص، كما أن القطاع يعتبر أول مشغل على المستوى الحضري (1.16 مليون شخص، أي 21.4 بالمائة من الساكنة النشيطة بالمدن).

كما أنه يساهم بشكل مهم في خلق الثروات، حيث بلغت مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام 8 بالمائة، وذلك بقيمة مضافة بلغت 80 مليار درهم.

كما عرف هذا القطاع، الذي يستقطب أكثر من 60 بالمائة من نفقات الأسر المغربية، تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة يتجلى في ظهور أنماط تجارية جديدة الى جانب تجارة القرب كالمساحات الكبرى وشبكات استغلال الأسماء التجارية تماشيا مع تطور العادات الاستهلاكية للمستهلك المغربي.

كل هذا يجعل من القطاع التجاري قطاعا يستوجب عناية واهتماما خاصا من أجل تثبيت دعائم إنعاشه وتقوية هياكله، وذلك من خلال تحقيق تنمية شاملة تستجيب لمتطلبات تأهيله والرفع من المستوى المادي والمعنوي للعاملين فيه، وتمكينه من مواجهة التحديات المطروحة والآنية والاندماج في المحيط الاقتصادي المتسم بالتحولات العميقة والمتسارعة.

وانطلاقا من هذا الاعتبار. فإن وضع خارطة طريق جديدة لتطوير هذا القطاع وتوجيه مساره يجب أن تكون منبثقة من أفكار توافقية اجتمع على بلورتها جميع المهتمين بالقطاع وعلى اساس تشاركي يجمع كل القطاعات المعنية ولاسيما القطاع الخاص الذي يلعب دورا أساسيا في إذكاء روح التنافسية والمبادرة واستتباب الظروف الملائمة لتنميته وتطويره.

على هذا الأساس، فإن تنظيم المناظرة الجهوية للتجارة الداخلية يشكل فرصة لإشراك جميع المهتمين بالقطاع بجهة – طنجة – تطوان – الحسيمة في طرح ومناقشة المشاكل وإيجاد الحلول بما في ذلك المنظمات المهنية للتجارة وإدارات العمومية المهتمة وغرفة التجارة والصناعة والخدمات وكذا أشخاص لهم إلمام واهتمام مباشر بقطاع التجارة الداخلية ومشاكلها للاستفادة من تجاربهم وتسليط الأضواء على كل المعوقات والآفاق والآمال فيما يخص التجارة والتجارة بصفة عامة.

وستشكل لا محالة نتائج أشغال هذه المناظرة أرضية يجب الاعتماد عليها لوضع برنامج عمل للسنوات المقبلة يهدف لجعل التجارة والمقاولة التجارية ناجعة، ذات مردودية ومرتكزة على أسس صحيحة تأخذ بعين الاعتبار التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنتظرة من القطاع.

وإننا متيقنون أن نهج أسلوب توافقي مع جميع الفرقاء لاستشراف المستقبل وتقييم الحاجيات والإمكانيات وترتيب الأولويات لمواجهة التحديات، لكفيل من أن يجعل القطاع التجاري يسير بخطى حثيثة نحو العصرنة والإنتاجية والتنافسية ليصبح طرفا أكثر فعالية في التنمية الشاملة للبلاد بصفة عامة والجهة بصفة خاصة.

./.

أشغال المناظرة

الجلسة الافتتاحية

كلمة السيد مولاي حفيظ العلمي وزير الصناعة والاستثماروالتجارة والاقتصاد الرقمي

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة طنجة.

السيدة المحترمة كاتبة الدولة المكلفة بالتجارة الخارجية.

السيد المحترم عامل عمالة الفحص أنجرة.

السادة المحترمون أعضاء البرلمان.

السادة المحترمون رؤساء المجالس المنتخبة.

السادة ممثلو المصالح الخارجية.

السيدات والسادة،

أود في البداية أن أحييكم على هذه المبادرة الطيبة الهادفة إلى المساهمة في تطوير وعصرنة القطاع التجاري، والتركيز على البعد الجهوي للتنمية الاقتصادية لبلادنا، وتستمد هذه المناظرة أسباب تنظيمها لعاملين أساسيين، أولهما أن التجارة الداخلية قطاع استراتيجي يشغل أزيد من 1.300.000 شخص، كما أن قطاع التجارة الداخلية لم يحظى بالعناية التي يستحقها لما يقرب من 15 سنة، إسوة بالقطاع الفلاحي والصناعي والسياحي. وقد حان الوقت لكي نشتغل معا ونعطي هذا القطاع ما يستحقه من عناية.

السيدات والسادة،

أعلم بأنكم منكبون على أشغال فعاليات هذه المناظرة، لذا لا أود مقاطعتكم، واسمحوا لي إن كنت قد غيرت شيئا من البرنامج. كما أنني كنت أود أن أحضر معكم في جلسة ما بعد الزوال، غير أن التزامات طارئة حالت دون ذلك، حيث يتعين على حضور اجتماع بالرباط، بعد الانتهاء من زيارة معمل لصناعة الألياف البصرية الذي سيتم تدشينه اليوم بمدينة طنجة وهو ما سيعطي بعدا آخر للاقتصاد الجهوي، لذا ستتابع معكم أشغال الجلسة السيدة كاتبة الدولة في التجارة الخارجية.

وأعود من جديد إلى موضوع التجارة الداخلية لأذكر بأن ما يزيد عن 1.300.000 شخص يشتغلون في هذا القطاع، لكنه رغم ذلك يواجه عدة مشاكل من جميع النواحي، وأبرزها عدم التجانس حيث نجد المساحات الكبرى من فوق والتجارة الغير مهيكلة في الأسفل، بالإضافة إلى خصوصيات الجهة التي تعرف تواجد اقتصاد حدودي واسع التأثير على القطاع التجاري، مما يزيد من معاناة التجار الصغار، ومن مسؤوليتنا جميعا المساهمة في إيجاد حلول ومخارج للوضعية الحالية. وقد انكبت الوزارة على الموضوع، وهي الآن بصدد وضع استراتيجية ستتقاسمها معكم، كما أن غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة طنجة تطوان الحسيمة اشتغلت بدورها على

القطاع وساهمت بعدة آراء ومقترحات، والمقترحات ليست لها أية أهمية إلا إذا تم اغناؤها بمساهماتكم لنحدد جميعا نوعية وطبيعة الاستراتيجية التي سيتم اعتمادها.

وإذا كانت الصناعة قد أخذت حقها من العناية والاهتمام، فإنه في السنوات المقبلة سيتم التوجه الى قطاعات أخرى ولا سيما قطاع التجارة الذي يشكل عنصرا هاما للتشغيل والتنمية. كما أود أن أشير إلى أن أكبر التحديات التي تواجه القطاع التجاري، هو الانخراط في قطاع التجارة الإلكترونية لما يتيحه من آفاق واعدة، كما أنه سيجعل قطاع التجارة يواكب التطورات العالمية الحاصلة في المجال، لذا علينا أن نستعد لمواكبة المرحلة وكسب التحدي الذي تفرضه العولمة الاقتصادية.

وأتمنى أن تنبثق عن أشغال هذه المناظرة توصيات في مستوى التطلعات، وأنا على قناعة تامة بكفاءة وقدرات الحاضرين والمشاركين في هذه المناظرة، وهو ما سيمكنهم من بلورة مقترحات جيدة. وعلينا أن نوحد بين مختلف الجهود معتمدين على مبدأ إشراك الجميع للوصول إلى نموذج وطني متميز، يراعي طبيعة وخصوصية القطاع ويحقق الأهداف المرجوة على مستوى التشغيل والمساهمة في الدخل الوطني الإجمالي، وتحقيق طموحات الفاعلين في القطاع الرامية إلى تحقيق الأرباح وخلق الثروات.

ولم يتبقى لي إلا أن أهنئ السيد رئيس الغرفة الذي حدثني كثيرا عن مشروع هذه المناظرة، وظل متشبثا بالمشروع إلى أن تمكن من إنجازه، لذا أهنئكم مرة أخرى، وأؤكد لغرفة التجارة والصناعة والخدمات أنهم سيجدوننا دائما إلى جانبهم، كما أن التوصيات التي ستخلص إليها المناظرة سيتم دراستها من قبلنا جميعا، كما سنعمل معا على تفعيل مضامينها.

وختاما أتقدم إليكم بالشكر الجزيل لما تبذلونه من جهود، ونحن رهن إشارتكم لكل ما من شأنه أن يساعد على تحديث القطاع وعصرنته.

والسلام عليكم.

./.

كلمة السيد عمر مورو رئيس غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة طنجة تطوان الحسيمة

بسم الله الرحمن الرحيم

السيدة المحترمة كاتبة الدولة المكلفة بالتجارة الخارجية.
السيد المحترم عامل عمالة الفحص أنجرة.
السيد المحترم مدير وكالة إنعاش وتنمية أقاليم الشمال.
السيدة المحترمة نائبة رئيس جهة طنجة تطوان الحسيمة
السادة المحترمون أعضاء البرلمان بغرفتيه
السادة المحترمون رؤساء المجالس المنتخبة
السادة المحترمون القضاة والمحامون والأطر الجامعيون والباحثون
السادة المحترمون ممثلو الهيئات المهنية والتجارية وممثلو المجتمع المدني
السادة المحترمون أعضاء الغرفة
السادة المحترمون ممثلو وسائل الإعلام
حضرات السيدات والسادة،

اسمحوا لي في البداية ونحن نقص شريط أول نسخة من المناظرة الجهوية للتجارة الداخلية، أن أرحب باسمي الخاص ونيابة عن أعضاء غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة طنجة تطوان الحسيمة، وأطرها وموظفيها، وعموم التجار والمهنيين بالجهة، بالسيدة كاتبة الدولة المكلفة بالتجارة الخارجية. كما أرحب بالسيد عامل عمالة الفحص أنجرة، وكذا جميع الحاضرين والمشاركين من منتخبين ومسؤولين وهيئات وجمعيات مهنية ومدنية وفعاليات في المجال الأكاديمي والقضائي والإعلامي.

إننا ونحن نلتئم في نطاق هذه المناظرة التي تحمل شعار "التجارة الداخلية مرآة للتنمية بجهة طنجة تطوان الحسيمة"، نوقع على التزام أكيد بمناقشة القضايا التي تؤرق بال التجار والمهنيين في مسعى لإيجاد الحلول الكفيلة بالنهوض بهذا القطاع الذي يلعب دورا مركزيا في الاقتصاد الجهوي والوطني. يكفي أنه يساهم وطنيا ب 12.8 % في الناتج الداخلي الإجمالي، وفي خلق فرص الشغل لما يزيد عن مليون و300 ألف شخص، كما أنه يعد أول مشغل على المستوى الحضري.

ومن هنا فإن هذه المحطة الأساسية والمتمثلة في أول مناظرة لمقاربة القطاع التجاري في أبعاده الجهوية هي بالنسبة لنا جميعا وقفة تأمل لرسم علامات توجه الخطى نحو آفاق أكثر رحابة، في سعينا لتطوير قطاع لا تترجم الحركية الاقتصادية إلا بازدهاره.

ولقد كانت هذه الغرفة المهنية في طليعة المؤسسات الدستورية التي تطالب بتأهيل الحقل التجاري وفق مقاربات تستهدف رد الاعتبار للتاجر عموما، والتاجر الصغير والمتوسط على الخصوص، وبالتالي تحقيق التنمية المرجوة عبر هيكلة القطاع وتقوية تنافسيته. وتزايد هذا الدور مع دخول مرحلة الجهوية المتقدمة حيث تتظافر الجهود من أجل استثمار عقلاني لمؤهلات الجهة على صعيد القطاعات التجارية، مع نهج حكامة تعتمد على مهنيي القطاع في نطاق تسيير يقوم على الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

حضرات السيدات والسادة،

يمكن القول ان توجهات الوزارة الوصية تنطلق اليوم من اقتناع راسخ بضرورة تحفيز التجار على تطوير الشراكات مع فاعلين خواص مهيكلين قصد إحداث مشاريع التكتل والتجميع الذي يروم تحسين التنافسية والإنتاجية ومردودية هذا النمط التجاري، وتطوير برنامج التكوين المستمر لصالح التجار بشراكة مع مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل. في هذا الإطار وانسجاما مع هذه التوجهات وبالأخص البرنامج التعاقدي بين الوزارة والغرف، وضعت غرفة التجارة والصناعة والخدمات بهذه الجهة ضمن أولوياتها على صعيد القطاع التجاري إحداث مراكز التكوين لفائدة التجار، وتفعيل مراكز المحاسبة المعتمدة، وهي اليوم تدعو إلى إعداد دراسة جدوى حول "مركز المشتريات "Central d'achat"، الذي يبقى من بين المشاريع التي تبنتها في الأمد المنظور إلى جانب تجربة الشباك الوحيد الخاص بالتجار والمنتسبين على أن يتضمن التراخيص كذلك، مع العمل من ناحية أخرى على خلق آلية تواصلية في إطار تبسيط المفاهيم التشريعية. طبعا لا يمكن استثناء الجهد الذي تم على صعيد هيكلة الأسواق في الجهة، وهذا الجهد يعود الفضل فيه بالأساس إلى السيد والي الجهة، حيث يصح القول أنه تم الحد بشكل كبير من ظاهرة الباعة الجائلين في ظل إحداث أسواق القرب التي تلعب أدوارا اقتصادية واجتماعية أساسية.

إن الحديث عن قطاع التجارة يفترض في الواقع مواصلة العمل بجدية من أجل حل المشاكل الضريبية للتجار الصغار والمتوسطين، وهنا نقترح العمل على تجميع الضرائب من باب التبسيط، ودراسة الإشكاليات المرتبطة بتجارة القرب عبر عصرنتها. وفي هذا الإطار نعتبر أن البرنامج الذي سطر لهذه الغاية مفيد جدا، حيث يعتمد مواكبة أكثر من 25 ألف و780 نقطة بيع بمختلف نواحي المملكة في أزيد من 100 مدينة وقرية. وقد أقنع هذا البرنامج التجار بضرورة عصرنة أنشطتهم وطرق تدبيرهم بما يمكن من الرفع من معاملات التجار المستفيدين بمعدل 4000 درهم شهريا.

حضرات السيدات والسادة،

أملنا كبير في أن تكون هذه المناظرة الأولى من نوعها على الصعيد الجهوي والوطني فرصة للإقلاع وخدمة التجار وبعث الثقة لديهم، وسبيلا لتجاوز الإكراهات التي عمرت طويلا. نتمنى الخروج بخلاصات وتوصيات عملية تكون خارطة طريق لمستقبل التجارة الداخلية، ونرجو أن نلتقي بحول الله في دورة ثانية العام المقبل وقد تحقق جزء كبير من الأهداف في هذه الجهة.

وفي الختام أجدد التأكيد على أن هذا القطاع يحتاج إلى جهودنا جميعا، خاصة وأن صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله يوليه سابغ العناية وسامي الاهتمام وكريم العطف على التجار والمهنيين.

وفقنا الله جميعا، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

./.

كلمة السيدة رقية الدرهم كاتبة الدولة المكلفة بالتجارة الخارجية

السيد والي جهة طنجة تطوان الحسيمة

السيد رئيس غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة طنجة تطوان الحسيمة

السيد رئيس جامعة الغرف المغربية للتجارة والصناعة والخدمات

حضرات السيدات والسادة،

السلام عليكم ورحمة الله

يسعدني أن أحظى رفقتكم بشرف افتتاح أشغال المناظرة الجهوية حول التجارة الداخلية التي اخترتم لها شعار "التجارة الداخلية مرآة للتنمية بجهة طنجة تطوان الحسيمة"، مغتنمة هذه المناسبة للترحيب بالسادة والسيدات المشاركين والمشاركات في هذا الملتقى الهام.

كما أنتهز هذه الفرصة للتعبير عن بالغ شكري لغرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة طنجة تطوان الحسيمة على حسن تنظيم هذه المناظرة سائلين المولى عز وجل أن يوفقنا جميعا في أشغالنا هاته لما فيه خير وصلاح بلدنا العزيز

حضرات السيدات والسادة،

تأتي هذه المناظرة في إطار الدينامية التي تتمتع بها التجارة والصناعة والخدمات لجهة طنجة تطوان الحسيمة، في إقامة الندوات واللقاءات الهادفة لإنتاج الأفكار والتصورات الكفيلة بتطوير وتحسين القطاعات التجارية والصناعية والخدماتية، وتأطير ومواكبة الفاعلين فيها لتعزيز قدراتهم التنافسية والإنتاجية.

كما لا يخفى عليكم، القطاع التجاري هو أحد أبرز ركائز الاقتصاد الوطني، فهو ثاني أهم مشغل بنسبة 13.8% من الساكنة النشيطة، وثالث مساهم في الناتج الداخلي الخام بنسبة 8% وبقيمة مضافة بلغت 80 مليار درهم. وهو بذلك يشكل أحد أهم الرهانات على المستوى الوطني الآن، اجتماعيا عبر تامين مناصب الشغل الحالية وخلق مناصب أخرى جديدة وتحسين الظروف الاجتماعية للتجار، أو اقتصاديا عبر تحسين مردودية القطاع لاسيما انه يؤثر بشكل مباشر على القدرة الشرائية للأسر وخاصة ذوو الدخل المحدود.

ويكتسي هذا القطاع أهمية أكبر في جهة طنجة تطوان الحسيمة باعتبارها ثالث منطقة اقتصادية بالمملكة حيث تساهم بنسبة 9.4% من الناتج الداخلي الخام، يهيمن فيها القطاع التجاري بنسبة 10.3% من اقتصاد الجهة، كما وتضم نسبة 10.5% من نقط البيع على المستوى الوطني، دون إغفال المؤهلات الذاتية التي تتمتع بها الجهة من موقع جغرافي استراتيجي وتطور صناعي ومنصات لوجيستيكية متطورة بميناء طنجة المتوسط.

السيدات والسادة،

بناء على التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، الداعية الى اتخاذ كافة التدابير الكفيلة بتحقيق تنمية صناعية وتجارية متكاملة لتعزيز قوة الاقتصاد الوطني وتنافسيته بما يحقق الرفاه الاجتماعي. فإن الحكومة لم ولن تدخر جهدا في دعم غرف التجارة والصناعة والخدمات على مستوى المملكة، والانخراط في مسار إصلاحها. حيث تم التوقيع على الاتفاقية المتعلقة بمخطط تنمية هذه الغرفة بتاريخ 5 مارس 2018، وتخصيص دعم مالي لها قدر بحوالي 12 مليون درهم، مع إمكانية استفادتها من مساهمة مالية إضافية قصد إنجاز مشاريع اقتصادية مهيكلة على صعيد الجهة. إلى جانب مجموعة من التدابير لمواكبة هذا القطاع كبرنامج عصرنة قطاع القرب، واستراتيجية تنظيم التجارة المتجولة وبرنامج التغطية الاجتماعية لفائدة التجار المستقلين، والمخطط التوجيهي للتكوين في مهن التجارة.

ولتحقيق هذه الأهداف، فان الوزارة تتوفر على رؤية واضحة لإصلاح الإطار القانوني والتنظيمي لعمل المؤسسات، عبر قانون الانتخابات الخاص والنظام الأساسي، وتعتمد على غرف التجارة والصناعة والخدمات من اجل إغناء هذا التصور قبل وضع مشاريع القوانين في مسطرة المصادقة.

والسلام عليكم ورحمة الله.

./.

كلمة السيد مصطفى أمهال رئيس جامعة غرف التجارة والصناعة والخدمات بالمغرب[1]

السيد والي جهة طنجة تطوان

السيد وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي،

السيد رئيس غرفة التجارة والصناعة والخدمات،

السيد رئيس مجلس جهة طنجة تطوان الحسيمة،

السادة رؤساء المجالس الجماعية،

السادة رؤساء وأعضاء غرف التجارة والصناعة والخدمات،

حضرات السيدات والسادة،

يطيب لي باسمي وباسم الغرف الجهوية للتجارة والصناعة والخدمات، أن أشارك في افتتاح هذه المناظرة الجهوية حول التجارة الداخلية، كما أتقدم بالشكر والتقدير للسيد رئيس غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة طنجة تطوان الحسيمة، والسادة أعضاء وأطر الغرفة، وأهنئكم على جودة التنظيم وحسن اختيار موضوع هذه المناظرة، خصوصا في الظرفية الراهنة بالنسبة للاقتصاد الوطني بشكل عام وبالنسبة للغرف المهنية بشكل خاص.

كما أنوه بالمجهودات التي يبذلها جميع الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين بجهة طنجة الحسيمة على مختلف الأصعدة، للرفع من مستوى الممارسات التجارية والصناعية والخدماتية بهذه الجهة خاصة، وعلى الصعيد الوطني بصفة عامة.

حضرات السيدات والسادة،

مما لا شك فيه أن هذه المناظرة تكتسي أهمية بالغة، وتأتي اليوم للتأكيد على أهمية هذا القطاع لما له من دور أساسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد المحلي والجهوي والوطني، بفضل مساهمته الفعالة في إنعاش الاستثمار وخلق الثروات والرفع من فرص الشغل.

[1] تجدر الإشارة إلى أن السيد مصطفى أمهال تعذر عليه الحضور الشخصي لأشغال المناظرة الذي أكد كامل الدعم من أجل إنجاحها وتفعيل توصياتها.

ولعل المخططات التنموية للغرف الجهوية التي تم التوقيع عليها مؤخرا بين الحكومة والغرف، تتيح اليوم فرصا تاريخية يجب استغلالها، لا سيما وأنها توفر آليات مناسبة يمكن أن تشكل وعاء لبلورة مجموعة من الأهداف والطموحات الوطنية لتطوير تدخل هاته المؤسسات في مجال التجارة الداخلية وتحسين مناخ الأعمال والرفع من المبادلات التجارية.

حضرات السيدات والسادة،

تعد التجارة الداخلية قطاعا استراتيجيا وحيويا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمغرب، حيث يعتبر ثاني مشغل على الصعيد الوطني بما يناهز 1.3 مليون منصب شغل أي 15 بالمائة من الساكنة النشيطة بالمغرب في الآونة الأخيرة، ويساهم بما يعادل نسبة 10 بالمائة في الناتج الداخلي الخام.

ونظرا لأهمية هذا القطاع فقد شكل خلال العشر سنوات الأخيرة محور عدة مناظرات وطنية، حيث قامت السلطات الحكومية بمجهودات عديدة لوضع استراتيجيات وبرامج هامة لعصرنة القطاع وتطويره. غير أنه وبالرغم من كل هاته المجهودات لازال القطاع يعاني من مشاكل وإكراهات تعوق نموه، وتحول دون لعب الدور المنوط به في الاقتصاد الوطني،

فمن جهة هناك ضعف مستوى مهنية العاملين في القطاع، وهيمنة التجارة التقليدية، وانعدام البنية التحتية الملائمة، علاوة على هيمنة الوسطاء، وصعوبة المساطر الإدارية، والتداخلات الموجودة بين صلاحيات الإدارات والمؤسسات، وصعوبة الولوج الى القروض، وضعف العلاقات المهنية والهيئات التمثيلية للقطاع. ومن جهة أخرى يعاني القطاع من تأخر تطبيق التغطية الصحية الموجهة الى أزيد من مليون من تجار القرب، بسبب الكلفة المرتفعة أو الخدمات المقدمة غير المناسبة.

ولا ننسى أن الإشكال الكبير الذي يعاني منه التاجر الصغير والمتوسط وقطاع التجارة الداخلية عموما، يكمن في استفحال ظاهرة القطاع الغير مهيكل في مختلف ربوع المملكة، مما يشكل منافسة غير متكافئة، أضف الى ذلك تأثره بالتطور الكبير للأسواق الممتازة والمساحات الكبرى.

حضرات السيدات والسادة،

انطلاقا من قناعتنا الراسخة بدور وأهمية العمل التشاركي، نقترح من جميع المؤسسات الممثلة للقطاع والفاعلين والاقتصاديين والاجتماعيين، بذل المزيد من الجهود ووضع اليد في اليد من أجل تطوير هذا القطاع وهيكلته وذلك قصد القيام بما يلي:

- ✓ وضع مخطط لإدماج القطاع غير المنظم، والاستفادة من تجربة غرفة الصناعة والتجارة والخدمات لجهة طنجة تطوان وإمكانية تعميمها على الصعيد الوطني.
- ✓ اعتماد نظام ضريبي واضح ومبسط في متناول التاجر الصغير.
- ✓ اعتماد مساطر مقننة وواضحة في منح الرخص التجارية لتنظيم القطاع، وحمايته من الفوضى، وإشراك الغرف في هذه اللجن المكلفة بالترخيص.
- ✓ تبسيط المساطر الإدارية لإنعاش الإستثمار المحلي والجهوي، والعمل على تحسين علاقة التاجر بالادارة.
- ✓ تسهيل ولوج قطاع التجارة إلى تمويلات بنكية بفوائد تفضيلية.
- ✓ تنزيل مشروع التغطية الصحية والاجتماعية لقطاع التجارة والعمل على تفعيله.
- ✓ إعداد دراسة تقييمية لمعرفة حصيلة برنامج "رواج رؤية 2020" ومدى نجاعته وإمكانية مواصلته على الصعيد الوطني.

هذا وتبقى مبادرة تعديل القانون 15.95 المتعلق بمدونة التجارة، في ما يخص مساطر صعوبة المقاولة من خلال مشروع قانون رقم 33.17 المطروح على البرلمان المغربي، فرصة سانحة لاستدراك مجموعة من الثغرات في المعاملات التجارية المغربية.

حضرات السيدات والسادة،

مما لا شك فيه أن هذه المناظرة تعد فرصة مواتية لتوطيد قيم التعاون المشترك بين مختلف الفاعلين، وفي هذا الاطار فاننا نتطلع بكل ثقة الى ما سيسفر عنه هذا اللقاء، الذي تلتئم في إطاره صفوة من المسؤولين والخبراء، من مبادرات جديدة مبتكرة للنهوض بقطاع التجارة الداخلية.

وأود ان اؤكد على استعداد غرف التجارة والصناعة والخدمات وجامعتها على مواكبة مستجدات ومتطلبات القطاع، خاصة في ظل تنزيل وتفعيل مخططاتها التنموية 2018-2021، والتي تعتبر إطارا هاما من مستوى الخدمات المقدمة للمنتسبين اليها وبلوغ الأهداف المتوخاة.

وفي الختام اجدد شكري لغرفة التجارة والصناعة والخدمات بجهة طنجة – تطوان – الحسيمة وباقي المنظمين، كما أحثهم على مواصلة هذا المجهود التشاركي بنفس العزيمة من أجل تدقيق وتنزيل وأجراة التوجهات والتوصيات التي ستقررها المناظرة.

واتمنى لأشغالكم كامل التوفيق والسداد.

وشكرا.

/.

المائدة المستديرة

المائدة المستديرة:

هدفت المائدة المستديرة بشكل أساسي الى بناء مشترك لأرضية علمية صلبة تكون محط نقاش و تحليل خلال الجلسات العامة للمناظرة. و ذلك من خلال تقديم أوراق تمثل الموقف الرسمي للمؤسسات المتدخلة و المعنية بتطوير قطاع التاجرة مهنية كانت أو ادارية أو منتخبة، بالإضافة الى وجهة النظر الاكاديمية والبحثية.

وقد انصب اهتمام الأوراق المقدمة على محاولة الاجابة على اشكاليتين أساسيتين:

- ❖ تحليل وضعية القطاع التجاري والوقوف على أهم نقاط ضعفه و قوته
- ❖ استشراف حلول ورافعات للإقلاع بالقطاع التجاري وتحسين أداء التجار بمختلف مستوياتهم.

رئيس الجلسة : السيد ناصر الفقيه اللنجري

مدير ملحقة غرفة تطوان

مداخلة السيد محمد السعيدي أغطاس
نائب رئيس غرفة التجارة والصناعة
والخدمات لجهة طنجة تطوان الحسيمة

مقترحات لتطوير التجارة الداخلية

يمكن اعتبار النشاط التجاري من أهم الاهتمامات البشرية منذ العصور القديمة، فقد تعاطى الإنسان لهذا النشاط إلى درجة أن شعوبا تخصصت في هذا المجال كالفينيقيين وغيرهم، واشتهرت مسالك تجارية عالمية رغم طول المسافة وأخطار الرحلات، طريق التوابل والحرير الذي يمتد إلى بلاد الهند والسند والمسالك الصحراوية لجلب العبيد من بلاد السودان. وقد ألف المؤرخون والباحثون عدة مؤلفات وكتابات تاريخية في هذا الخصوص ككتاب "المسالك والممالك " للبكري. كما شهد المغرب منذ قرون نشاطا تجاريا مهما على غرار الدول المجاورة التي ارتبطت معه بهذه العلاقات. وبالرجوع إلى الظرفية السياسية والاقتصادية للمغرب سابقا، نجد أن السواحل المغربية كانت محتلة من طرف البرتغال وإسبانيا (طنجة، أصيلة العرائش)، مما أعطى لمدن أخرى كتطوان التي استفادت من موقعها الجغرافي، الفرصة لتلعب دورا مهما في الحركة التجارية بحوض البحر الأبيض المتوسط، باعتبارها إحدى النوافذ المغربية على أوروبا، فكانت بذلك من أكثر المدن المغربية رواجا للتجارة، ونقطة انطلاق للمبادلات البحرية والبرية حتى أنها نافست مرسى الصويرة.

وفي فترة الحماية بالمغرب تم الاهتمام بالقطاعات الاقتصادية ومنها القطاع التجاري، خاصة في علاقاته بين المغرب وفرنسا من جهة، والمغرب واسبانيا من جهة ثانية. وتمت تنمية التجارة كذلك من خلال خلق مؤسسات تعنى بذلك ومنها المعارض التجارية، كما تم إنجاز أشغال عمومية كبرى من طرق وقطارات وغيرها وأخيرا تنظيم تظاهرات تجارية.

وبعد حصول المغرب على استقلاله، عملت السلطات المغربية على اعتماد إستراتيجية وطنية لتنمية القطاعات الاقتصادية ومنها القطاع التجاري، راعت فيها من جهة النمو الديموغرافي المتزايد للساكنة، وازدياد الحاجة بالنسبة لمختلف المنتجات، ومن جهة ثانية إلى التطور الفلاحي والصناعي للمملكة، مع العمل على تغطية الفارق من خلال التجارة الخارجية. وأصبحت التجارة الداخلية اليوم قطاعا استراتيجيا للاقتصاد الوطني، إذ يشغل حوالي 15% من السكان النشيطين، ويعد ثاني قطاع مشغل ببلادنا بحوالي 1.5 مليون شخص، ورابع قطاع مساهم في الناتج الداخلي الخام. لكنه يعاني من إكراهات كبيرة وكثيرة تحد من ديناميته وتطوره، وتؤثر سلبا على الفاعلين فيه.

وعلى مستوى جهة طنجة تطوان الحسيمة، يعتبر القطاع التجاري قطاعا حيويا، وتعتبر التجارة ببعض مدنه ضاربة في التاريخ من مثل مدن طنجة وتطوان والفنيدق والقصر الكبير وغيرها. وقد تابعت غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة طنجة تطوان

الحسيمة القطاع التجاري وتطوره منذ حوالي 70 سنة، وشاركت في تمثيل الفاعلين فيه وتأطيرهم، وترويج القطاع وتطويره، وللعمل على الاستفادة من نقط قوة هذا القطاع وتطويرها، وتجاوز نقط ضعفه وللإبداع في مجالاته نقترح النقط التالية:

❖ **على المستوى التشريعي والقانوني**

- ✓ تعديل وتحيين القوانين الحالية ومنها مدونة التجارة والقوانين المختلفة للشركات وقانون المنافسة وغيرها.
- ✓ وضع قوانين جديدة خاصة بتلك المرتبطة بمجال الفراغ التشريعي ومنها قانون التخفيضات.
- ✓ إعطاء أدوار وصلاحيات جديدة لغرف التجارة في مجال تنظيم وتطوير التجارة.
- ✓ إصدار مختلف المراسيم المرتبطة بالقوانين التجارية السابقة، وخاصة المرتبطة بالمجال الاجتماعي والتغطية الصحية للتجار.

❖ **على المستوى المؤسساتي**

- ✓ إنجاز منصات تجارية بالجهة، وعلى مستوى المدن الكبرى للجهة.
- ✓ إنجاز دراسات جهوية وإقليمية حول القطاع التجاري.
- ✓ إنشاء مرصد جهوي للتجارة.
- ✓ دعم البرامج الحكومية في مجال التجارة.
- ✓ إحداث وتسهيل وتنويع التمويلات المرتبطة بالتجارة البنكية وغيرها.

❖ **على مستوى التخطيط والبرمجة**

- ✓ إنجاز مخطط للتجارة الداخلية على مستوى الجهة.
- ✓ تكامل البرنامج الجهوي للتنمية للجهة مع برامج العمل للمجالس الإقليمية والجماعات على مستوى القطاع التجاري.
- ✓ الاهتمام أكثر بمجال التجارة وضبطها في وثائق التعمير المختلفة.

❖ **على مستوى التجارة الحضرية**

- ✓ انجاز الخريطة الاقتصادية والتجارية للمدن.
- ✓ إنجاز دفاتر تحملات لتنظيم مختلف الأنشطة التجارية والمهنية بالمدن.
- ✓ البحث عن حلول نهائية للباعة الجائلين وتنظيم التجارة الموسمية.
- ✓ تقوية التشوير التجاري بالمدن.
- ✓ ضبط عملية فتح واغلاق المحلات.
- ✓ تقوية خدمات الزبناء: المراحيض، حاضنات والعاب الأطفال، مرآب السيارات....
- ✓ دعم البرامج الحكومية في مجال التجارة.

❖ على مستوى التكوين وتقوية القدرات

- ✓ العمل على استفادة التجار من منظومة التكوين المستمر
- ✓ إنجاز مخطط جهوي للتكوين في مجال التجارة.
- ✓ إنجاز برنامج للتكوين المستمر خاص بالتجار.
- ✓ إنشاء وتقوية مؤسسات التكوين الخاصة بالمجال التجاري.

./.

مداخلة الأستاذة أسماء عبيد

قاضية بالمحكمة التجارية بطنجة

نستحضر في مستهل هذا التقديم الأهداف العامة التي أسست من أجلها المحاكم التجارية ومحاكم الاستئناف التجارية، ومن بينها المحكمة التجارية بطنجة باعتبارها من أهم المحاكم التجارية في المغرب، سواء من حيث نشاطها أو من حيث نوعية القضايا المعروضة عليها، وما تعرفه من تنوع وتعقيد وذلك لارتباطها بمنطقة تعرف تمركز قطاعات اقتصادية ومالية مهمة، كميناء طنجة المتوسطي و المنطقة الحرة للتصدير والمنطقة الصناعية، وتمركز شركات عالمية كبرى في مجال التصنيع كرونو و يازاكي و دلفي، وأبرز هذه الأهداف البث في النزاعات التجارية بتخصص واحترافية، توفيرا للعدل والأمن القضائي الاقتصادي، وتمكين المقاولات من استخلاص ديونها وحقوقها بالسرعة المطلوبة، ومن خلال ذلك تعزيز تنافسية بلادنا في مجال جلب الاستثمار والمساهمة في تكريس ومواكبة صعودها الاقتصادي.

ويحظى القضاء التجاري باهتمام متواصل من طرف الحقوقيين والمهتمين والمتقاضين وعموم المواطنين والرأي العام، لما لهذا القضاء المتخصص من بعد اقتصادي، وما يصدر عنه من أحكام وقرارات تتضمن اجتهادات في مجالات مختلفة، ليس فقط في مجالات النزاعات التجارية العادية، ولكن أيضا في مجالات تخصصية دقيقة كالقانون البحري والملكية الصناعية والمنافسة الغير مشروعة، والتحكيم الداخلي والدولي والمسؤولية البنكية وصعوبات المقاولة ... الخ. وذلك بالموازاة مع ما تعرفه المنظومة الاقتصادية الوطنية من تطور وتحديث وديناميةتعيشها بلادنا، من خلال الأوراش المفتوحة الهادفة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وكلها برامج تندرج في دينامية إصلاح العدالة المبنية على مفهوم "العدالة في خدمة المواطن"، وتهدف إلى تحقيق مفهوم جديد لما يمكن الاصطلاح عليه بالعدالة الاقتصادية وخدمة المقاولة وضمان توفير خدمات فعالة لمصلحة الاقتصاد الوطني.

وتسعى المحكمة التجارية بطنجة جاهدة الى تقديم المعلومات بطريقة محينة وآنية للفاعلين الاقتصاديين والمستثمرين، وطمأنتهم على سير الإجراءات وتتبع الملفات الرائجة بالجلسات وبيان مآلها والقرارات الصادرة بشأنها، وذلك عبر البوابة الالكترونية لوزارة العدل المنشأة لهذا الغرض، وذلك تعزيزا للشفافية والوضوح اللذان يعتبران عاملين أساسين لتشجيع وتدعيم الاستثمار داخل الجهة.

كما أن وجود قضاء مستقل وفعال كفيل بتوفير الأمن القانوني والقضائي، والذي يعتبر صمام الأمان الكفيل بتوفير المناخ القانوني السليم للاستثمار، وإيجاد الآليات القانونية المحفزة على الاستثمار، وسيادة دولة القانون في ميدان الأعمال. فالمستثمر سواء

الوطني أو الأجنبي يبحث دائما عن الفعالية والسرعة والأمن والثقة في كون المعاملات التجارية التي ستنفذ بوضوح، وأنه في حالة وقوع نزاع بشأنها فإن هناك آليات قانونية تضمن حماية حقوقه.

فالقاضي التجاري إضافة الى تكوينه القانوني فإنه يأخذ دائما بعين الاعتبار، ضرورة انفتاحه على المحيط الخارجي واهتمامه بمسائل الاقتصاد والمحاسبة والشؤون المالية والتجارية، ومسايرة التطورات والاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب في الميدان التجاري، وكذلك خصوصية الميدان تجاري وما يعرفه من تطور داخل منطقة تعرف حركية صناعية وتجارية كجهة طنجة تطوان الحسيمة.

فعلى الصعيد القانوني:

من أجل مواكبة التشريع الوطني المرتبط بمجال المال والأعمال عموما، والاستثمار خصوصا، فقد أقدم المشرع المغربي على إحداث ترسانة قانونية، تروم تحديث النصوص القانونية بما يتماشى مع التطور الذي يعرفه الميدان التجاري والصناعي. وهكذا قد تم مؤخرا تعديل الكتاب الخامس من مدونة التجارة والذي نشر بالجريدة الرسمية بتاريخ 2018/04/23، وإحداث المحاكم التجارية، وقوانين الشركات التجارية، وقانون المجموعات ذات النفع الاقتصادي، وقانون حرية الأسعار والمنافسة، وقوانين حماية الملكية الفكرية والأدبية والصناعية، وقانون رقم 05-08 المتعلق بالتحكيم والوساطة الاتفاقية، وكذا إعداد ميثاق للمقاولات الصغرى والمتوسطة، كما صدرت عدة قوانين ونصوص تهم الاستثمار في عدة ميادين كالجوانب الجبائية والجمركية، والبنكية بمقتضى القانون 12.103 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها.

على الصعيد القضائي:

دور المحاكم التجارية في قضايا الاستثمار:

لقد تم اعتماد مبدأ التخصص في القضايا التجارية بمقتضى القانون رقم 96-53 المتعلق بإحداث المحاكم التجارية، وقد كان الهدف من إنشاء نظام قضائي متخصص، هو تحقيق عدالة سريعة وفعالة تشكل دعامة قوية لعملية التنمية وتشجيع الاستثمار، لذلك نرى لزاما أن نتحدث عن تجربة المحاكم التجارية في المنازعات التجارية من خلال خصوصياتها ومجالات تدخلها.

الفقرة الأولى: دور المحاكم التجارية في المنازعات التجارية

إن من أهم التدابير المتخذة من أجل تشجيع الاستثمار وحمايته، هو إيجاد هيئات قضائية متخصصة للبت في المنازعات التجارية، ومنذ إحداثها قامت بدور هام في مجال البت في تلك المنازعات سواء من حيث السرعة أو من حيث مستوى الأحكام الصادرة بشأنها، ويدل على أهمية هذه المحاكم نشاطها المتزايد وارتفاع نسبة عدد القضايا المسجلة بالمحكمة التجارية بطنجة مثلا.

وبالرجوع الى المادة الخامسة من القانون المحدث للمحاكم التجارية، التي حددت نوع القضايا التي يحق للمحكمة التجارية أن تقوم بالبت فيها، فإن المشرع ألزم المحكمة التجارية بأن لا تبت إلا فيما حدده بنص خاص.

المادة 5 من القانون المحدث للمحاكم التجارية تحدد اختصاص المحاكم التجارية في:

تختص المحاكم التجارية بالنظر في:

1- الدعاوى المتعلقة بالعقود التجارية.

2- الدعاوى التي تنشأ بين التجار والمتعلقة بأعمالهم التجارية.

3- الدعاوى المتعلقة بالأوراق التجارية.

4- النزاعات الناشئة بين شركاء في شركة تجارية.

5- النزاعات المتعلقة بالأصول التجارية.

وكما هو معلوم، فإن المحاكم التجارية أصبحت لها بمقتضى الكتاب الخامس من مدونة التجارة المتعلق بصعوبات المقاولة، صلاحيات اقتصادية هامة، تتعدى دورها الكلاسيكي في مجرد الحكم بالأداء، لتشمل البت في مصير المقاولة والوسائل الكفيلة بمعالجة الصعوبات التي من الممكن أن تعترض المقاولة، والبحث على الحلول الكفيلة بإنقاذها.

ومن جملة القضايا التي لها علاقة بميدان الاستثمار، نجد قضايا حماية الملكية الصناعية والتجارية، وقضايا النقل البحري الدولي للبضائع، وقضايا الاعتماد المستندي والتي تبرز بحق أهمية هاته المحاكم في تحقيق الأمن القضائي، هذا بالإضافة الى اختصاصها بالنظر في القضايا المتعلقة بالكراء التجاري التي ينظمها القانون رقم 16-49.

ومن أهم خصوصيات المسطرة أمام المحاكم التجارية ما يلي:

- ✓ إحالة الملف على القاضي المقرر المعين من طرف رئيس المحكمة داخل أجل محدد (24 ساعة)، ووجوب تحديد تاريخ النطق بالحكم وتحريره كاملا قبل النطق به.
- ✓ تقصير أجل استئناف الأحكام الصادرة عن المحكمة التجارية وحصره في 15 يوما، وإحالة الملف على محكمة الاستئناف التجارية خلال أجل أقصاه خمسة عشر يوما ابتداء من تاريخ تقديم المقال الاستئنافي.
- ✓ أصبح القاضي المقرر ملزما عند تطبيق مسطرة المقرر بإحالة القضية من جديد إلى الجلسة داخل أجل لا يتعدى ثلاثة أشهر.
- ✓ تحديد آجال قصيرة للطعن في المقررات الصادرة في معالجة صعوبات المقاولة.
  إمكانية منح تعويض مسبق من طرف المحكمة إذا كان الدين ثابتا مقابل ضمانات عينية أو شخصية كافية.
- ✓ منحت المادة 21 من القانون رقم 95-53 صلاحيات واسعة لرئيس المحكمة التجارية بصفته قاضي المستعجلات لاتخاذ التدابير التحفظية ولو كانت هناك منازعة جدية بين الأطراف.
- ✓ وإلى جانب هاته الخصوصيات، فقد أولى القانون رقم 95-53 أهمية خاصة لتنفيذ الأحكام، تتمثل في حصر إجراءات التبليغ والتنفيذ داخل آجال قصيرة ومعقولة، وتخويل رئيس المحكمة التجارية وباقتراح من الجمعية العمومية للمحكمة تعيين قاض مكلف بمتابعة إجراءات التنفيذ، وهي إجراءات الهدف منها تحقيق عدالة حقيقية وسريعة، إذ لا يمكن تصور قضاء قوي دون أن يكون فعالا، فلا فائدة ترجى من حكم يصدر ويبقى بدون تنفيذ.

وهكذا يتضح من خلال سرد الخصوصيات أعلاه، أهمية المحاكم التجارية للبت في المسائل التجارية بالسرعة والفعالية المطلوبتين في ميدان الأعمال التجارية وقضايا الاستثمار.

وكمثال على النشاط المهم الذي تعرفه المحكمة التجارية بطنجة، فقد عرفت سنة 2017 تسجيل 10.739 قضية، تم البت بحكم قطعي فيما مجموعه 8544 قضية أي بنسبة 80 في المائة، وبقي منها ما يقارب 2195 قضية منها ما هو معروض على الخبرة ومنها ما يزال في الإجراءات، وهنا تجدر الإشارة الى أن المحكمة التجارية بطنجة تبت في الأوامر بالأداء والأوامر المبنية على طلب بنسبة 100 في المائة.

وفي إطار تبسيط المساطر الإدارية، فإنه يتم الإعداد حاليا لنصوص قانونية تمكن الشركات من إيداع قوائمها التركيبية بطريقة الكترونية، الأمر الذي سيساهم لا محالة في تجاوز الكثير من المعيقات بسبب الكم الهائل الذي تتلقاه مصالح السجل التجاري من هذه القوائم.

وفي الأخير تجدر الإشارة الى أن جميع العاملين داخل المحكمة التجارية بطنجة، سواء السيدة الرئيسة أو السيد وكيل الملك لديها، أو السادة القضاة العاملين بها، أو جهاز كتابة الضبط، لا يدخرون جهدا لتحقيق الأمن القضائي والنجاعة القضائية، بما هو كفيل بتحقيق التنمية الاقتصادية والصناعية بجهة طنجة تطوان الحسيمة.

والله ولي التوفيق

مداخلة السيد مصطفى بونجة

الكاتب العام لهيئة المحامين بطنجة

رئيس المركز المغربي للتحكيم ومنازعات الأعمال

مستجدات العقود التجارية في القانون المغربي

تمتاز العقود التجارية بكونها عقودا رضائية، كما أنها عقود معاوضة ترد على المنقول، في حين أن نظامها القانوني يتحدد في الخروج عن القواعد العامة المنصوص عليها في (ق- ل- ع)، سواء من حيث الإثبات، ذلك أن المادة 334 من مدونة التجارة نصت على أن المادة التجارية تخضع لحرية الإثبات وأنه يتعين الإثبات بالكتابة إذا نص القانون أو الاتفاق على ذلك، في حين نجد بأن المادة 335 قضت بأنه يفترض التضامن في الالتزامات التجارية.

أما من حيث الاختصاص القضائي، فقد نصت المادة 5 من القانون رقم 53.95 القاضي بإحداث محاكم تجارية في فقرتها الأولى على أن المحاكم التجارية تختص بالنظر في الدعاوى المتعلقة بالعقود التجارية[2].

وإذا كان قانون إحداث المحاكم التجارية قد نظم الاختصاص النوعي للبت في هذا النوع من العقود ، فان مدونة التجارة قد نظمت بشكل جزئي هذا النوع من العقود، هذا التنظيم الذي يعرف تطورا مضطردا والمتمثل في محاولة المشرع المغربي تنظيم عقد التوطين التجاري، هذا العقد الذي أصبح يخلق الكثير من الإشكالات على مستوى التطبيق.

وانطلاقا مما سبق سنتناول هذه المداخلة عبر محورين:

- ✓ المحور الأول: العقود التجارية المنظمة بموجب مدونة التجارة.
- ✓ المحور الثاني: مشروع تنظيم عقد التوطين التجاري.

المحور الأول: العقود التجارية المنظمة بموجب مدونة التجارة.

نظمت مدونة التجارة بموجب الكتاب الرابع منها العقود التجارية، ذلك أنها خصصت القسم الأول من هذا الكتاب لعقد الرهن.

---

[2] الجريدة الرسمية عدد 4482 بتاريخ 8 محرم 1418 (15ماي1997)، ص1141.

أولا: عقد الرهن

و الرهن نوعان، رهن يفترض معه تخلي المدين عن الحيازة ورهن لا يفترض فيه ذلك.

1: الرهن الحيازي للمنقول

ويخضع الرهن الحيازي للمنقول المنشأ من تاجر أو غيره بمناسبة عمل تجاري، طبقا لمقتضيات المادة 337 من مدونة التجارة، للمقتضيات العامة الواردة في الفصول من 1184 إلى 1230 من الظهير الشريف المؤرخ في 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913) المتعلق بالالتزامات والعقود، وكذا للمقتضيات المنصوص عليها في مدونة التجارة، كما يمكن أن يكتسي الرهن التجاري الشكل الخاص بالإيداع في مخزن عمومي.

أ: الرهن الحيازي التجاري

ب: الإيداع بالمخازن العمومية

و تثبت إيداعات البضائع في المخازن العمومية المحدثة بالظهير الشريف المؤرخ في 23 من شعبان 1333 (6 يوليو1915)[3] بإيصالات تسلم للمودع مؤرخة وموقعة مستخرجة من سجل ذي أرومات.

2: الرهن دون التخلي عن الحيازة

أ: رهن أدوات ومعدات التجهيز

ب: رهن بعض المنتوجات والمواد

ذلك انه يجوز لمالك المنتوجات والمواد المبينة في قائمة تضعها الإدارة أن يرهنها وفق الشروط المحددة في هذا الباب من غير أن تنتقل حيازتها إلى الدائن. ويمكن بقاء هذه المنتوجات والمواد إما بين يدي المقترض الذي يصبح حارسا لها وإما أن تسلم للغير قصد حراستها بموجب اتفاق صريح. ولا يلزم الحارس بفصل المنتوجات المرهونة ماديا عن المنتوجات الأخرى المماثلة لها والتي هي ملك للمقترض. كما أنه يجب أن يثبت الرهن بمحرر رسمي أو عرفي يبين فيه اتفاق المتعاقدين على اتباع المقتضيات المنصوص عليها في هذا الباب.

ثانيا: عقد الوكالة التجارية

والوكالة التجارية طبقا لمقتضيات المادة 393 من مدونة التجارة، عقد يلتزم بمقتضاه شخص ودون أن يكون مرتبطا بعقد عمل، بالتفاوض أو بالتعاقد بصفة معتادة، بشأن عمليات تهم أشرية أو بيوعات، وبصفة عامة جميع العمليات التجارية باسم ولحساب تاجر أو منتج أو ممثل تجاري آخر يلتزم من جهته بأدائه أجرة عن ذلك، ويمكن للوكيل التجاري أن يمثل عدة موكلين دون أن يلزم بموافقة أي منهم. غير أنه لا يجوز له أن يمثل عدة مقاولات متنافسة. غير أنه يمكن للموكل أن يلتزم للوكيل التجاري بضمان حماية مطلقة للزبائن المعهود بهم إليه ضد المنافسة السلبية لباقي وكلائه التجاريين.

ثالثا: عقد السمسرة

والسمسرة طبقا لمقتضيات المادة 405 من مدونة التجارة، عقد يكلف بموجبه السمسار من طرف شخص بالبحث عن شخص آخر لربط علاقة بينهما قصد إبرام عقد. وتخضع علاقات السمسار مع المتعاقدين للمبادئ العامة التي تسري على عقد إجارة الصنعة في كل ما يمكن تطبيقه على عقد السمسرة، وفيما عدا ذلك تخضع للمقتضيات الآتية بعده.

3 - ظهير شريف يتعلق بتأسيس المستودعات العمومية وتنظيمها في المغرب؛ الجريدة الرسمية عدد 117 بتاريخ 13 رمضان 1333 (26 يوليو 1915)، ص 236.

رابعا: عقد الوكالة بالعمولة

الوكالة بالعمولة وهي أيضا عقد يلتزم بموجبه الوكيل بالقيام باسمه الخاص بتصرف قانوني لحساب موكله. ويخضع عقد الوكالة بالعمولة للمقتضيات المتعلقة بالوكالة وكذا للقواعد التالية.

خامسا: عقد الوكالة بالعمولة في نقل البضائع[4].

تخضع الوكالة بالعمولة في نقل البضائع للأحكام المتعلقة بعقد الوكالة بالعمولة والقواعد المذكورة بمدونة التجارة، وكذا القوانين والأنظمة الجاري بها العمل المنظمة للوكالة بالعمولة.

سادسا: عقد الائتمان الإيجاري.

طبقا لمقتضيات المادة 431 من مدونة التجارة، فان عقد ائتمان إيجاري يعد وفق مقتضيات المادة 8 من الظهير الشريف رقم 1-93-147 الصادر في 15 من محرم 1414 (6 يوليو 1993) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بنشاط مؤسسات الائتمان ومراقبتها:

1- كل عملية إكراء للسلع التجهيزية أو المعدات أو الآلات التي تمكن المكتري كيفما كان، تكييف تلك العمليات من أن يتملك في تاريخ يحدده مع المالك كل أو بعض السلع المكراة لقاء ثمن متفق عليه يراعى فيه جزء على الأقل من المبالغ المدفوعة على سبيل الكراء (الائتمان الإيجاري للمنقول).

2- كل عملية إكراء للعقارات المعدة لغرض مهني، تم شراؤها من طرف المالك أو بناها لحسابه، إذا كان من شأن هذه العملية كيفما كان تكييفها أن تمكن المكتري من أن يصير مالكا لكل أو بعض الأموال المكراة على أبعد تقدير عند انصرام أجل الكراء (الائتمان الإيجاري العقاري).

سابعا: عقد النقل.

يعتبر عقد النقل، اتفاق يتعهد بمقتضاه الناقل مقابل ثمن بأن ينقل شخصا أو شيئا إلى مكان معين، مع مراعاة مقتضيات النصوص الخاصة في مادة النقل والاتفاقيات الدولية التي تعد المملكة المغربية طرفا فيها، كما أنه تطبق قواعد عقد النقل على التاجر الذي يقوم عرضا وبمقابل، بنقل أشخاص أو أشياء ولو لم يكن يمارس النقل بصفة اعتيادية. وتسري على عقد النقل كل من القواعد العامة المتعلقة بعقد إجارة الصنعة والمقتضيات المنصوص عليها بموجب مدونة التجارة. وفيما يتعلق بنقل الأشياء، فقد نصت المادة 445 من مدونة التجارة، على أنه يتعين على المرسل أو الوكيل بالعمولة في نقل البضائع أن يسلم إلى الناقل سند النقل إذا طلبه منه؛ غير أن العقد يتم بتراضي الطرفين وبتسليم الشيء للناقل ولو لم يوجد سند النقل[5].

ثامنا : العقود البنكية.

4 - تم تتميم أحكام القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة بأحكام القسم الرابع المكرر تحت عنوان "الوكالة بالعمولة في نقل البضائع"، وذلك بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 24.04، الصادر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.06.170 بتاريخ 30 من شوال 1427 (22 نوفمبر 2006)، الجريدة الرسمية عدد 5480 بتاريخ 15 ذو القعدة 1427 (7 ديسمبر 2006)، ص 3761.

5 - تم تغيير وتتميم المادة 445 أعلاه بمقتضى المادة الثانية من القانون رقم 24.04 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة، الصادر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.06.170 صادر في 30 من شوال 1427 (22 نوفمبر 2006).

الحساب البنكي حسب المادة 487 من مدونة التجارة، إما حساب بالاطلاع أو حساب لأجل. فالحساب بالاطلاع حسب المادة 493 من مدونة التجارة، هو عقد بمقتضاه يتفق البنك مع زبونه على تقييد ديونهما المتبادلة في كشف وحيد على شكل أبواب دائنة ومدينة، والتي بدمجها يمكن في كل حين استخراج رصيد مؤقت لفائدة أحد الأطراف، كما انه وفيما يتعلق بالحساب لأجل، فانه لا يجدد بعد حلول أجله إلا بطلب صريح للزبون وموافقة البنك، كما أنه لا تدفع الفوائد المشترطة لفائدة الزبون إلا في ميعاد الاستحقاق.

ومن خلال تنظيم مدونة التجارة للعقود البنكية، فإنها نظمت العديد من العمليات العقدية البنكية وهي كالتالي:

- إيداع النقود:

وهو العقد الذي يودع بموجبه شخص نقودا، كيفما كانت وسيلة الإيداع، لدى مؤسسة بنكية يخول لها حق التصرف فيها لحسابها الخاص، مع التزامها بردها حسب الشروط المنصوص عليها في العقد.

- إيداع السندات:

وتتعلق وديعة السندات بالقيم المنقولة وبالسندات الأخرى القابلة للتداول التي تبقى خاضعة لأحكام القانون رقم 35.94 المتعلق ببعض سندات الديون القابلة للتداول والصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.95.3 بتاريخ 24 من شعبان 1415 (26 يناير 1995).

- التحويل:

وهو عملية بنكية يتم بمقتضاها إنقاص حساب المودع، بناء على أمره الكتابي بقدر مبلغ معين يقيد في حساب آخر، وتمكن هذه العملية من:

1 - نقل مبلغ نقدي من شخص إلى آخر، لكل منهما حساب، لدى المؤسسة البنكية ذاتها أو لدى مؤسستين بنكيتين مختلفتين.

2 - نقل مبلغ نقدي بين حسابات مختلفة مفتوحة باسم نفس الشخص لدى المؤسسة البنكية ذاتها أو لدى مؤسستين بنكيتين مختلفتين.

إذا كان المستفيد من التحويل مكلفا بنقل المبلغ إلى الجانب الدائن من حساب شخص آخر، وجب ذكر اسم هذا الأخير في أمر التحويل.

فتح الاعتماد والخصم:

وهو التزام البنك بوضع وسائل للأداء تحت تصرف المستفيد أو الغير المعين من طرفه في حدود مبلغ معين من النقود، كما أنه لا يعد الرصيد المدين العرضي فتحا للاعتماد.

والخصم عقد تلتزم بمقتضاه المؤسسة البنكية بأن تدفع للحامل قبل الأوان مقابل تفويته لها مبلغ أوراق تجارية أو غيرها من السندات القابلة للتداول التي يحل أجل دفعها في تاريخ معين، على أن يلزم برد قيمتها إذا لم يفي بها الملتزم الأصلي، وللمؤسسة البنكية مقابل عملية الخصم فائدة وعمولة.

- حوالة الديون المهنية:

يمكن لكل شخص طبيعي أثناء مزاولة نشاطه المهني أو لكل شخص معنوي خاضع للقانون الخاص أو للقانون العام، تحويل كل دين ممسوك على أحد الأغيار، سواء أكان شخصا طبيعيا أثناء مزاولة نشاطه المهني أم شخصا معنويا خاضعا للقانون الخاص أو القانون العام، بمجرد تسليم قائمة لمؤسسة بنكية ، وينقل التفويت للمؤسسة المفوت لها ملكية الدين المحال سواء مقابل تسبيق كلي أو جزئي لمبلغه أو ضمانا لكل ائتمان سلمته المؤسسة أو ستسلمه للمحيل، كما أنه وخلافا لمقتضيات الفصلين 190 و192 من (ق- ل- ع) ، ويكون كل دين قابلا للتحويل حتى وإن نتج عن تصرف متوقع الحدوث وكان مبلغه وتاريخ حلوله غير محددين.

- رهن القيم:

يمكن رهن القيم المنقولة مهما كان شكلها، وتكون خاضعة للمقتضيات المتعلقة برهن حيازي، ذلك انه يجوز رهن القيم المنقولة لضمان الوفاء بكل الالتزامات حتى ولو كان المبلغ المستحق غير محدد، إن تعلق الأمر بمبلغ من النقود، ويجوز أيضا لضمان تنفيذ التزامات محتملة الحصول، عند إنشاء الرهن.

المحور الثاني: مشروع تنظيم عقد التوطين التجاري

حسب المادة 1-554 من مشروع القانون، فان توطين المقاولة يعد عقدا التوطين يبرم لمدة محددة قابلة للتحديد، وفق نموذج يحدد بموجب نص تنظيمي، وبموجبه يضع بمقتضاه شخص ذاتي أو اعتباري، يسمى الموطن لديه، مقر مقاولته أو مقره الاجتماعي رهن إشارة شخص أخر ذاتي أو اعتباري يسمى الموطن لإقامة مقر مقاولته أو مقره الاجتماعي حسب الحالة.

وبالنسبة لبعض الأنشطة تحدد مدة عقد التوطين، وتحدد بنص تنظيمي لائحة هذه الأنشطة ومدة عقود التوطين المتعلقة بها.

يجوز لكل شخص ذاتي أو اعتباري أو أي فرع أو وكالة، إقامة مقر المقاولة أو المقر الاجتماعي في محلات تشغل بشكل مشترك مع مقاولة أو عدة مقاولات ويقدم عند طلب التسجيل في السجل التجاري أو عند التقييد التعديلي المتعلق بنقل المقر، حسب الحالة عقد التوطين المبرم لهذا الغرض مع المالك أو المستأجر لهذه المحلات، غير أن الشركات وفروعها التي تقيم في نفس المحل الذي تمتلكه إحداها لا تكون ملزمة بإبرام عقد التوطين فيما بينها ،وتقدم عند طلب التسجيل في السجل التجاري أو عند التقيد التعديلي المتعلق بنقل المقر، الموافقة الكتابية للشركة المالكة.

1- <u>التزامات الموطن لديه:</u>

يجب على كل شخص ذاتي او اعتباري يرغب في «ممارسة نشاط التوطين أن يتقدم قبل الشروع في مزاولة هذا النشاط "بتصريح لدى الإدارة المختصة مقابل وصل، وانطلاقا من مقتضيات المادة 5-544 من مشروع القانون، فانه يمنع توطين الشركات التي تتوفر على مقر اجتماعي بالمغرب، كما يمنع كذلك على كل شخص ذاتي أو اعتباري، اختيار أكثر من مقر للتوطين، كما أنه يجب على الموطن لديه التقييد بالالتزامات التالية:

1-وضع رهن إشارة الشخص الموطن محلات مجهزة بوسائل الاتصال، تتوفر على قاعة لعقد الاجتماعات، وكذا محلات معدات لمسك السجلات والوثائق المنصوص عليها في النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل وتمكن من حفظها والاطلاع عليها.

2-التأكد من هوية الشخص الموطن، وذلك بطلب نسخة من وثيقة هوية الشخص الذاتي الموطن أو شهادة التقييد في السجل التجاري، أو أي وثائق أخرى تسلمها السلطة الإدارية المختصة، تمكن من تحديد هوية الشخص الموطن.

3-حفظ الوثائق المتعلقة بنشاط المقاولة والالتزام بتحيينها.

4-حفظ الوثائق التي تمكن من تحديد هوية الشخص الموطن «لمدة خمس سنوات على الأقل بعد انتهاء علاقات التوطين.

5-مسك ملف عن كل شخص موطن يحتوي على وثائق الإثبات تتعلق فيما يخص الأشخاص الذاتيين، بعناوينهم الشخصية وأرقام هواتفهم وأرقام بطاقات هويتهم، وفيما يخص الأشخاص الاعتباريين، وثائق تثبت عناوين وأرقام هواتف وبطاقات هوية مسيريها ويحتوي «هذا الملف أيضا، على وثائق تتعلق بجميع محلات نشاط المقاولات الموطنة ومكان حفظ الوثائق المحاسباتية في حال عدم حفظها لدى الموطن لديه.

6-التأكد من أن الموطن مسجل في السجل التجاري داخل اجل ثلاثة أشهر من تاريخ إبرام عقد التوطين، عندما يكون هذا التسجيل إجباريا بموجب النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

7-موافاة المصالح المكلفة بالضرائب، وإدارة الجمارك عند الاقتضاء، بلائحة الأشخاص الموطنين بتعذر تسليمها إليهم.

8-إخبار كاتب الضبط لدى المحكمة المختصة ومصالح الضرائب، وإدارة الجمارك، عند الاقتضاء، بانتهاء مدة عقد التوطين أو الفسخ «المبكر له، وذلك داخل اجل شهر من تاريخ توقف العقد.

9-تمكين المفوضين القضائيين ومصالح تحصيل الديون "العمومية الحاملين لسند تنفيذ، من المعلومات الكفيلة بتمكينهم من الاتصال بالشخص الموطن.

10-السهر على احترام سرية المعلومات والبيانات المتعلقة بالموطن. في حالة عدم احترام الالتزامات المحددة في البنود 5و6و7و8و9، فان الموطن لديه يتحمل المسؤولية التضامنية في أداء الضرائب والرسوم المتعلقة بالنشاط الممارس من طرف الموطن.

2- <u>التزامات الموطن:</u>

يجب على الموطن التقيد بالالتزامات التالية:

1- التصريح لدى الموطن لديه إذا تعلق الأمر بشخص ذاتي اعتباري، التصريح بكل تغيير في شكله القانوني وتسميته وغرضه «وكذا أسماء وعناوين المسيرين والأشخاص الذين يتوفرون على تفويض من الموطن للتعاقد باسمه مع الموطن لديه، وتسليمه الوثائق المتعلقة بذلك.
2- تسليم الموطن لديه كل السجلات والوثائق المنصوص عليها في النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل واللازمة لتنفيذ التزاماته.
3- إخبار الموطن لديه بأي نزاع محتمل أو أي قضية يكون الموطن طرفا فيها بشأن نشاطه التجاري.
4- إخبار كاتب الضبط لدى المحكمة المختصة ومصالح الضرائب، وإدارة الجمارك، عند الاقتضاء، بتوقف التوطين وذلك داخل اجل شهر من تاريخ انتهاء مدة العقد أو فسخه المبكر.
5- منح وكالة يقبلها الموطن لديه لاستلام كل التبليغات باسمه.
6- الإشارة إلى صفته كموطن لدى الموطن لديه في جميع فاتوراته ومراسلاته وسندات الطلب والتعريفات والمنشورات وسائر الوثائق «التجارية المعدة للأغيار» .

وفي الأخير، فانه يجب القول بأن العقود التجارية تعرف تطورا دائما، كما أنه لا يمكن تنظيم جميع العقود التجارية نظرا لما تعرفه المعاملات التجارية من تطور دائم.

./.

مداخلة السيد حفيظ شكرى
مندوب الصناعة والاستثمار والتجارة
والاقتصاد الرقمي بطنجة

التنشيط التجاري والمهني بالمدينة العتيقة لطنجة

سياق التدخل

بالنظر لأهمية الإقلاع الاقتصادي والتجاري بالمدينة العتيقة، واستحضارا للبعد التاريخي والثقافي لهذه المنطقة، وحفاظا على جاذبيتها التجارية إزاء تطور النسيج التجاري بمدينة طنجة، بعد خلق فضاءات كبرى للتسوق، إضافة لمشروع الميناء الترفيهي الذي من شانه جدب نسبة كبيرة من زوار مدينة طنجة، وكذا ساكنة الجهة علاوة على السواح الأجانب، فقد تم الاجتماع على ضرورة التفكير في رؤية استباقية إستراتيجية للنهوض بمستوى تنافسية المدينة العتيقة.

وعليه، تبعاً لتعليمات السيد والي جهة طنجة تطوان الحسيمة بتاريخ 23 أبريل 2015، وللاجتماعات التنسيقية التي عقدت بمقر الولاية سنة 2016، والتي خصصت لتدارس وتفعيل توصيات السيد الوالي بخصوص مشروع إعادة الاعتبار وهيكلة المدينة العتيقة لطنجة، فقد تم خلق لجنة التجارة والأنشطة المهنية بالمدينة العتيقة مكونة من:

- ✓ مندوبية التجارة والصناعة لولاية طنجة ككتابة خاصة اللجنة.
- ✓ السلطة المحلية.
- ✓ قسم الشؤون الاقتصادية والتنسيق لولاية طنجة تطوان.
- ✓ الجماعة الحضرية لطنجة.
- ✓ الوكالة الحضرية لطنجة.
- ✓ مندوبية السياحة.
- ✓ مندوبية الصناعة التقليدية.
- ✓ جمعية البوغاز.
- ✓ جمعية مؤسسة طنجة المدينة.

وقد انكبت هذه اللجنة على إعداد الأوراش التالية:

- ✓ برنامج عمل اللجنة.
- ✓ إنجاز خريطة التوزيع المستقبلي للأنشطة التجارية بالمدينة العتيقة.
- ✓ تحديد الكلفة التقديرية لهيكلة واجهات المحلات التجارية وفق ما ينص عليه مشروع ضابطة الأنشطة التجارية والمهنية والمنبثق من ضابطة التعمير الذي تمت صياغته بشأن المدينة العتيقة.

الأوراش المنجزة:

باشرت اللجنة المكلفة بالتجارة والأنشطة المهنية عملها وفق ما سطر إليها من مهام، واعتمادا على مقاربة تشاركية توخت من خلالها إسهام جميع الفرقاء، سواء على مستوى العمل الميداني المتعلق بإحصاء المهن والحرف بالمدينة العتيقة، أو على مستوى المقترحات والتوصيات التي من شانها تنظيم وهيكلة جميع الأنشطة بمنطقة التدخل، أخذا بعين الاعتبار البعد التراثي والتاريخي كرصيد محلي ووطني.

وبالنظر للأهمية البالغة التي أولتها اللجنة للعمل الميداني الخاص بإحصاء جميع المهن والحرف بالمدينة العتيقة، فقد أعطيت الأولوية لهذه المهمة الموكولة للجنة من خلال الخرجات الميدانية لعين المكان، سيما مع غياب إحصاء محين ودقيق للحرف والمهن، وعلى اعتبار مستنتجاته مدخلا مهما وأساسيا لكل الدراسات والتدخلات المستقبلية بالمنطقة.

لذا، فقد ارتأت اللجنة إدراج تحليل إحصائي بتقرير عملها، حسب أصناف التجارة والمهن، وكذا حسب الأزقة والساحات.

I. <u>برنامج عمل لجنة التجارة والأنشطة المهنية</u>

خلصت اللجنة إلى ضرورة إنجاز برنامج العمل التالي، وذلك وفق الرزنامة الزمنية المقترحة، وبإشراك وتنسيق مع باقي اللجان التي تتقاطع بعض اختصاصاتها مع مهام عمل اللجنة سيما لجنة السياحة:

وفيما يلي برنامج العمل المقترح:

الفقرة	الشركاء	التاريخ
تنظيم يوم تحسيسي بخصوص قانون السلامة الصحية للمنتوجات الغذائية والقوانين الملزمة للتجار والمهنيين.	• المكتب الوطني للسلامة الصحية والغذائية • مندوبية وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي • مندوبية السياحة • غرفة التجارة والصناعة والخدمات • مصالح الولاية • الجماعة الحضرية • السلطة المحلية	08 ابريل 2016 على الساعة الرابعة والنصف بمقر غرفة التجارة والصناعة (تم عقد الاجتماع بالتاريخ المحدد سلفا)
تنظيم اجتماع بتنسيق مع لجنة السياحة مع أرباب دور الإيواء بالمدينة العتيقة	• المكتب الوطني للسلامة الصحية والغذائية • مندوبية وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي • مندوبية السياحة • غرفة التجارة والصناعة والخدمات	12 ابريل 2016 على الساعة العاشرة بمقر غرفة التجارة والصناعة

	• مصالح الولاية • الجماعة الحضرية • السلطة المحلية	(تم عقد الاجتماع بالتاريخ المحدد سلفا)
اجتماع تحسيسي لفائدة جمعيات التجار والجمعيات المهنية بخصوص مشروع إعادة الهيكلة وتنظيم المهن	• المكتب الوطني للسلامة الصحية والغذائية • مندوبية وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي • غرفة التجارة والصناعة والخدمات • مصالح الولاية • مندوبية السياحة • الجماعة الحضرية • السلطة المحلية	26 ابريل 2016 على الساعة الرابعة والنصف بمقر غرفة التجارة والصناعة
عقد اجتماعات دورية مع الجمعيات المهنية	• الولاية • مندوبية التجارة والصناعة • السلطة المحلية • مندوبية السياحة • الصناعة التقليدية • المجلس الجهوي للسياحة	يتم عقد اجتماعات دورية
تنظيم لقاء حول قانون 31-08	• مندوبية التجارة والصناعة	تم تنظيم اللقاء بمقر الغرفة لفائدة تجار منتوجات الصناعة التقليدية
تنظيم حملات ميدانية تحسيسية حول إشهار الأثمان	• الولاية • مندوبية التجارة والصناعة • الغرفة الجهوية للتجارة • السلطة المحلية • مندوبية السياحة • الصناعة التقليدية • المجلس الجهوي للسياحة	خلال سنة 2017

II. <u>خريطة التوزيع الجغرافي ZONNING</u>

خلصت اللجنة إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الأنشطة المخصصة سابقاً لكل زقاق وفضاء جغرافي بالمدينة العتيقة، مع ضرورة احترام التوزيع الجغرافي لهذه الأنشطة التي سيتم الترخيص لها كما يلي:

✓ زنقة الصياغين: منتوجات الصناعة التقليدية والثوب والملابس التقليدية والعصرية.

- ✓ زنقة الطواحين: الحلي الذهبية والفضية.
- ✓ زنقة المختار أحرضان: الفنادق المصنفة والمطاعم.
- ✓ زنقة الموحدين وزنقة محمد الطوريس: الملابس التقليدية والعصرية ومنتوجات صناعة الجلد التقليدية.
- ✓ زنقة بن ريسول: ورشات الخياطة التقليدية وورشات الصناعة التقليدية.
- ✓ زنقة الدرازين: التوابل والفواكه الجافة والمنتوجات القروية والأعشاب الطبية.
- ✓ زنقة سبو: ورشات الخياطة التقليدية والملابس التقليدية والعصرية.
- ✓ زنقة السقاية الجديدة وزنقة المنصور: الملابس التقليدية والعصرية.
- ✓ زنقة الناصرية: الملابس التقليدية.
- ✓ زنقة دار البارود: ورشات ومنتوجات الصناعة التقليدية.

توصيات الإقلاع والنهوض بالنشاط التجاري بفضاء المدينة العتيقة

لتثمين المجهودات الجبارة التي تم بدلها من طرف اللجنة، بات لزاما التذكير بما يلي:

- ✓ ضرورة انخراط مؤسساتي للجماعة الحضرية والمجلس الجهوي والغرف المهنية قصد الدفع بالبرمجة المالية لهيكلة فضاء المدينة العتيقة.
- ✓ ضرورة تخصيص ميزانية للتنشيط التجاري أسوة بباقي المدن العتيقة العالمية، ومواكبة اللجنة لكل الأنشطة التي تروم الجاذبية التجارية للمنطقة.
- ✓ عقد شراكات مع مدن عتيقة خارج الوطن، قصد نقل التجربة وتخصيص ميزانية لهدا الغرض.
- ✓ ضرورة خلق فضاء خاص داخل المدينة العتيقة لإيواء باعة منتوجات الصناعة التقليدية الجائلين لوضع حد نهائي لهذه الظاهرة.
- ✓ خلق شباك وحيد لاستقبال وتوجيه السياح والمتسوقين، وكذا استقبال ومعالجة كل التراخيص: إصلاح، ترميم ورخص تجارية واستقبال ومعالجة الشكايات.
- ✓ انجاز دراسة حول التشوير وتفعيل مخرجاتها.
- ✓ تفعيل ضابطة التراخيص التجارية المنجزة من طرف اللجنة.
- ✓ إعداد بوابة الكترونية ودليل الكتروني للتجارة والمهن بالمدينة العتيقة.
- ✓ إعداد علامة جودة الخدمات Label Qualité بالنسبة لمجمل السلسلة الممثلة للأنشطة المهنية بالمدينة العتيقة، و خلق لجنة جهوية للاعتماد Comité Régional d'agrément،
  - ➢ تجارة القرب،
  - ➢ خدمات المطعمة، الملبنات والاكلات الخفيفة،
  - ➢ تجارة منتوجات الصناعة التقليدية.....
- ✓ إطلاق التجربة خلال سنة 2018 بالنسبة للمدينة العتيقة لطنجة في أفق تعميمها على باقي المدن العتيقة للجهة.

./.

مداخلة السيد محمد علي طبجي

مكلف بمهمة بمجلس جهة طنجة تطوان الحسيمة

إكراهات التجارة الداخلية بالجهة

تقديم عام

يشكل القطاع التجاري عموما والتجارة الداخلية على وجه الخصوص، دعامة حقيقية للنسيج الاقتصادي، سواء على المستوى الوطني أو الجهوي. وتتمثل أهمية هذا القطاع في قدرته على توفير نسبة هامة من مناصب الشغل، بالإضافة إلى تقديم خدمات للمستهلكين قائمة على سياسة القرب وتسديد الحاجيات اللازمة للمواطنين. غير أن دينامية هذا القطاع لا تخلو من مجموعة من الاختلالات التي تحد من فعاليته ونجاعته وكذا تطوره في أفق لعب دور الريادة في تطوير بنية الاقتصاد وخاصة على المستوى الجهوي.

في هذه المداخلة سنحاول تناول ثلاث محاور أساسية ذات الصلة بالموضوع، نعتبرها ذات أهمية قصوى في إعادة النظر في هذا القطاع، في أفق إدماجه في دينامية السياسات العمومية، الرامية إلى جعله قطاعا حيويا قادرا على لعب دوره الحقيقي، وإيلائه المكانة اللائقة به مستقبلا.

✓ أهمية قطاع التجارة الداخلية:

تفيد المعطيات الإحصائية إلى أن قطاع التجارة الداخلية بجهة طنجة تطوان الحسيمة، يلعب دورا مهما جنبا إلى جنب مع باقي القطاعات الاقتصادية، في تطوير وبناء صيرورة التنمية الجهوية، وذلك من خلال التقائية كافة الفاعلين الترابيين المتدخلين في هذا المجال. ويمكن إجمالا تحديد أهمية هذا القطاع جهويا من خلال ما يلي:

- مساهمته الفعالة في صيرورة التنمية
- مساهمته في توفير مناصب شغل بالنسبة للسكان النشيطين بالجهة
- مساهمته في الناتج الوطني الخام.

وعلى الرغم من أن هذا القطاع لا يشكل اختصاصا مباشرا من اختصاص الجهة وفقا لمقتضيات القانون التنظيمي، فإن مجلس الجهة لا يدخر مجهودا في الاهتمام بهذا القطاع، وذلك لما له من ارتباطات وثيقة مع بعض الاختصاصات وخاصة منها تلك المرتبطة بالأسواق الجهوية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وكذا باختصاص آخر لا يقل أهمية ويتعلق الأمر بدعم الأنشطة غير الفلاحية بالوسط القروي.

إن مجموع الاهتمامات أعلاه، دفعت بالجهة إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الشق التجاري لهذه الاختصاصات، وذلك من خلال خلق مشاريع مرتبطة أساسا بعملية التسويق وتوفير الشروط الملائمة لهذه العملية.

كل ذلك يعتبر مدخلا حقيقيا لتطور المقاولات الصغرى في هذا المجال، وكذا النسيج التعاوني ومدى قدرته على المشاركة في دينامية التجارة الداخلية بالجهة، بل واعتباره بديلا لمجموعة من المظاهر والأنشطة التجارية التي لا تليق بحجم المجهودات المبذولة في هذا المجال.

✓ خصوصيات التجارة الداخلية بجهة طنجة تطوان الحسيمة

لا تخلو التجارة الداخلية بالجهة من خصوصيات تجدر الإشارة إلى إبرازها، خاصة لما لهذه الخصوصيات من أثر سلبي على مستقبلها. وفي هذا السياق يمكن الوقوف عند خاصيتين أساسيتين:

- *ارتباطها الكبير بالتجارة الحدودية / التهريب*

ارتبط قطاع التجارة الداخلية بجهة طنجة تطوان الحسيمة، في جانب كبير منه بالتجارة الحدودية، وخاصة تلك المرتبطة بالتهريب علاقة بالأنشطة التجارية لباب سبتة. ولا ري في ذلك أن هذه الأنشطة باتت اليوم تشكل إهدارا للمجهودات المؤسساتية من جهة، وتهديد للمقاولات والأنشطة التجارية وخاصة منها المقاولات والأنشطة الصغرى من جهة أخرى. وهو الشيء الذي بات يطرح ضرورة إعادة هيكلة هذا النوع من الأنشطة بما يفيد تطوير أشكال أخرى منها تسهم في بناء دينامية تجارية حدودية قادرة على خلق تبادل تجاري قائم على ضمان المصالح الاقتصادية للأطراف المنخرطة في هذه الدينامية.

إن اهتمام الجهة بقطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني باعتباره اختصاصا ذاتيا، بات يدعو إلى ضرورة التفكير في الأشكال الممكنة لعملية التسويق.

- *ارتباطها بالقطاع غير المهيكل*

إن ثاني خاصية يمكن الوقوف عندها في مجال التجارة الداخلية والحدودية منها على وجه الخصوص، هو الطابع غير المهيكل وغير المنظم لهذه الأنشطة بما لا يتناسب وأهميتها كقطاع اقتصادي حيوي. ولعل هذا الطابع هو الذي يفقدها إمكانية تطورها باتجاه وضع آخر أكثر تنافسية، بما يليق بقيمتها وأهميتها، فضلا عن جعلها خارج سياق ومدار الدورة الاقتصادية، لتتحول إلى معيق يمس بمداخيل الدولة والمؤسسات المعنية ذات الصلة.

✓ إكراهات التجارة الداخلية

يمكن عموما الاكتفاء بنوعين أساسين من الإكراهات ذات الصلة بهذا الموضوع والتي يمكن اعتبارهما إكراهات مرتبطة بالخصائص المذكورة أعلاه.

- *المنافسة مع البضائع الأجنبية وخاصة المهربة*

ارتباطا بموضوع خصوصيات التجارة الداخلية والحدودية منها على وجه الخصوص، تعاني هذه الأنشطة من إكراه المنافسة الشديدة للبضائع الأجنبية المهربة منها وغير المهربة. وفي هذا الصدد يلاحظ أن هذه الأنشطة التجارية قائمة بالأساس على اقتناء البضائع المهربة عبر باب سبتة والتي يتم تخصيص أسواق رسمية بأكملها تساعد في ترويجها من جهة وبالمقابل وجود منتوجات محلية توجد على هامش النشاط التجاري حيث يقل عليها الإقبال. أما من جهة ثالثة سعت مجموعة من الاستثمارات في هذا المجال إلى تقنين

./.

مداخلة الأستاذ علي بولربح

أستاذ باحث بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، عبد المالك السعدي بتطوان (شعبة الجغرافية الاقتصادية)

أنشطة التجارة الداخلية وأهميتها الاقتصادية والاجتماعية بالقطب الحضري طنجة

يعتبر قطاع التجارة الداخلية بمدينة طنجة من أهم القطاعات الاقتصادية بالمدينة، وذلك لما تمثله من أهمية اجتماعية واقتصادية ومجالية، وما له من ارتباط مباشر بالحياة اليومية للمواطن. وفي هذا الصدد، تعتبر التجارة والخدمات أول قطاع اقتصادي مشغل للسكان النشيطين حيث يشغل في حدود 30% من النشيطين. وتوجد بالجماعة الحضرية حوالي 65% من المؤسسات هي تجارية و35% للخدمات. ويظهر حيوية هذا القطاع كذلك نظرا لقوة الاستهلاك الدائم للمواد الإنتاجية وذلك بفضل عدد السكان وكثرة الأسواق المنظمة وغير المنظمة التي تعرض منتوجاتها الاستهلاكية.

لقد عرفت طنجة، في السنوات الأخيرة تحولات على مستوى الانتشار الحضري والتوسع المجالي خصوصا مع المشاريع الاقتصادية والاجتماعية التي تم إنجازها في السنوات الأخيرة؛ وأهمها مشروع طنجة الكبرى ما بين سنوات 2013 – 2018. اعتبر هذا المشروع رئيسيا على مستوى التوزيع المجالي للأنشطة الاقتصادية بشكل عام والتجاري بشكل خاص.

اعتبرت طنجة المدينة المليونية، أي يسكن بالمدينة أكثر من مليون ساكن، يحتاج هذا العدد من السكان موادا استهلاكية بشكل يومي ودائم، وهذا يتطلب أعدادا من المؤسسات التجارية، وبجميع أصنافها، وذلك لتلبية الحاجيات الأساسية للسكان.

إن الدينامية الاقتصادية التي عرفتها مدينة طنجة، في السنوات الأخيرة، أدت إلى استثمار في مشاريع تجارية عصرية ضخمة في شكل مؤسسات كبرى، نذكر أهمها:

المؤسسات التجارية التي أقيمت في المركز الجديد New Center والذي تم تهيئته وفق منظور جديد عصري يتم دمج مجموعة من الوظائف الترابية لهذا المركز التي استقبل مجموعة كبرى من المؤسسات التجارية الدولية والوطنية؛

المركز التجاري العصري الآخر بالمنطقة السكنية كاليفورنيا. استقبل هذا المركز التجاري كذلك مجموعة هامة من المؤسسات التجارية في شكلها العصري.

ولكن الهاجس الكبير لمدينة طنجة ومدن "جهة طنجة تطوان الحسيمة"، يتمثل في انتشار أنشطة التجارة غير المهيكلة، بأشكالها وأصنافها المتعددة، حيث أصبح هذا القطاع يؤرق المسؤولين العموميين، المنتخبين، وهيئات المجتمع المدني والساكنة كذلك، وذلك لما يحدثه من مشاكل على مستوى التأثير المباشر على الاقتصاد الوطني بشكل عام والتجاري بشكل خاص، وذلك على مستوى احتلال الملك العام والجانب الجبائي. ويظهر أن النشاط الاقتصادي غير المهيكل ينمو ويتضخم بشكل يومي بطنجة، وفي جميع أحيائها، رغم تدخل السلطات المحلية المهتمة بتنظيم هذا القطاع، أساسا، بالأحياء الهامشية ذات الكثافة السكانية والتي تعرف زيادة في نسب البطالة الدائمة والمقنعة، كحي بني مكادة، حي كاسبارطا، حومة الشوك أو بنكيران، حي العوامة حي بئر الشفا... حيث اعتبر عند الساكنة التي تمارس هذا النشاط التجاري غير المنظم، كحل للظاهرة الاجتماعية التي تعاني منها فئات اجتماعية كبرى وهي "البطالة" أو نقص في فرص الشغل.

إن تعدد ظاهرة التجارة غير المنظمة بالمدينة أفرز ظواهر عديدة، أهمها، أصحاب التجارة المتجولة الذين يطورون من أشكال وأساليب عملهم، من جائلين إلى مستقرين حسب الظروف والأوضاع والمناسبات والأعياد الدينية أو الوطنية، رغم تدخل السلطات العمومية لتنظيمه.

ونجد أن أكبر سوق تجاري بالمدينة هو سوق كاسبارطا الذي يعرف حركية ودينامية كبرى للاقتصاديات غير المهيكلة (يجلب هذا السوق عددا من الباعة الوافدين عليه من مختلف الأحياء المجاورة والبعيدة وحتى من الضواحي ومدن أخرى مجاورة، لأن السوق) وأصبح قطبا تجاريا جذابا، يشكل يومي وأسبوعي، ويتم عرض جميع أنواع المواد الاستهلاكية من مواد إنتاجية محلية إلى دولية أساسا المواد المستوردة من الصين، تركيا...، من الملابس، المواد غذائية، المواد إلكترونية، بالإضافة إلى المتلاشيات... لكن مع ملاحظة غياب استراتيجية لتطوير هذا السوق الهام.

لقد أقرت السلطات المحلية، مؤخرا استراتيجية واضحة لتنظيمه وجمع الباعة المتجولين ببعض الأحياء الهامشية التي كانت تعرف هيمنة واضحة لهذا القطاع التجاري عبر احتلاله للشوارع والملك العام، وذلك بإنجاز أسواق القرب بمجموعة من أحياء المدينة، أهمها حي بني مكادة، الإدريسية حومة الشوك، بئر الشفا، حومة الحداد... كمحاولة منها للحد من تفاقم هذه الظاهرة وضبطها.

إن تعقد هذه الظاهرة ذات البعد الاقتصادي والاجتماعي أضحت ظاهرة ليست ظرفية، بل بنيوية، وارتبطت بالخاصية الاقتصادية الوطنية. إن البحث عن الحلول، وهذا ما نريده من هذه المناظرة الجهوية عبر تحليل هذه الظاهرة التي نمت بمدننا حتى أصبحت مستعصية الحل.

لكننا مقتنعون إن الحل يمكن في المقاربة التشاركية والتي تحث على التفاعل مع جميع المتدخلين والفاعلين والمهتمين والممثلة في: سلطات عمومية، غرف مهنية، جماعات محلية، جمعيات المستهلك والمجتمع المدني، جمعيات ممثلي التجار والحرفيين، ممثلي الساكنة... وذلك لعرض أفكار الجميع حيث يتم الاتفاق في الأخير عن الاستراتيجية التي يتم بها إلى تنظيم وتثبيت الباعة المتجولين كخطوة رئيسية لإدماجهم في النسيج الاقتصادي المنظم، وذلك بإقامة مراكز تجارية قارة وثابتة وخاضعة للمراقبة والتنظيم.

أتمنى أن تكون هذه الأرضية للنقاش فيما بيننا وتساعدنا في توجيه النقاش الرصين والموضوعي ودائما لمصلحة قطاع التجارة الداخلية بجهة طنجة تطوان الحسيمة.

تجارة داخلية عبر الترخيص لماركات تجارية جديدة بدأت تغزو الأسواق تجمع بين الجودة والأثمنة المناسبة مما يجعلها في وضع تنافسي مريح مقارنة مع المنتوجات الوطنية.

- *المنافسة مع الأسواق الممتازة.*

إن التطور الذي عرفته التجارة الداخلية بالمغرب عموما والجهة على وجه الخصوص اتجه نحو ظهور العديد من الأسواق الممتازة. ولعل هذا التطور بقدر ما شكل قفزة نوعية في مجال التجارة الداخلية بقدر ما كانت له آثارا سلبية على الأنشطة التجارية ذات الرأسمال المحدود والتي لم تعد تصمد أمام ثقافة التسوق من المكان الواحد أي السوق الممتاز، وهو الشيء الذي عرض مصالح عدد كبير من التجار الصغار للخطر بل وللإفلاس أيضا.

✓ محاولات للمعالجة

إن تشخيص دقيق لواقع حال التجارة الداخلية ومعها التجارة الحدودية يدفع مختلف الفاعلين الترابيين والمتدخلين في هذا المجال إلى ضرورة اتخاذ الإجراءات المناسبة لتجاوز هذا الوضع القائم عبر سياسات وبرامج عمومية تفي بالغرض. في هذا الإطار وانطلاقا من ارتباط بعض اختصاصات الجهة بهذا الموضوع فإن هذه الأخيرة تجعل منه موضوع اهتمام وذلك من خلال ما يلي:

- الدعم المادي والمعنوي للوحدات الإنتاجية في إطار تطوير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
- دعم المنتوجات المجالية / الترابية ومساعدتها على خوض غمار المنافسة.
- خلق منصات لتسويق المنتوجات المجالية / الترابية.
- عقد شراكات من أجل التسويق بالمناطق الحدودية بما في ذلك المطارات والموانئ.
- تقوية قدرات المعنيين بالأمر في مجال التدبير والتسيير لتسهيل المأمورية.
- الدفع بالوحدات الإنتاجية إلى اعتماد فكرة المقاولة الذكية.

السيد رشيد الهراس

عضو مستشار بجماعة تطوان

تجربة الجماعة على مستوى تأهيل الأسواق الجماعية والحد من العشوائية

انطلاقا من الاختصاصات الذاتية للجماعات الترابية في تأهيل وخلق فضاءات للتجارة الداخلية، بما يتيح التقليص من الاقتصاد الهامشي والغير المهيكل. ونظرا لما تلعبه هذه التجارة من دور مهم في الاقتصاد المغربي، حيث تساهم ب 12.8% من الناتج الداخلي الإجمالي، وتساهم في خلق فرص شغل أزيد من مليون و200 ألف شخص، بالإضافة إلى أنها تساهم في سد حاجيات السكان. وانخرطت جماعة تطوان في السنوات الأخيرة في نهج سياسية ترمي الى تأهيل الأسواق الجماعية من جهة، وخلق أسواق جديدة من جهة ثانية خاصة مع تنامي ظاهرة الباعة الجائلين التي غزت شوارع المدينة في السنوات الأخيرة، مما أثر بشكل كبير على الحركة الاقتصادية المنظمة، وتراجع في قيمه العقارات المعدة للتجارة، وإغلاق مجموعة من المحلات التجارية داخل بعض الأسواق، سواء منها الجماعية والخاصة مما دفع جماعة تطوان أن تولي اهتماما بالغا لهدا الأمر، حيث برمجت الجماعة مشاريع ذات بعد اقتصادي واجتماعي، وإدراجها في المخطط الجماعي للتنمية 2015/2009 وبرنامج العمل 2021/2015. هذه المشاريع التي تمت بمنهجية تشاركية حيث تم إشراك ومشاركة جميع الفاعلين الاقتصاديين، من جمعيات الأسواق والتجار والحرفيين وغيرها. كم تبنت الجماعة لحلول تحفظ حقوق الجميع وكرامتهم وذلك بالتنسيق مع السلطات المحلية التي أناط بها المشرع تنظيمهم في إطار أسواق القرب، حيث كانت التجربة الأولى عبر إحداث سوق الإمام مالك الشطر الثاني بمواصفات عالية، الذي أنجز على مساحة تقدر ب 17239، همت إنجاز أكثر من 471 محلا تجاريا. بعدها تم نقل تجار سوق الغرسة الكبيرة في إطار إعادة الاعتبار لدور المدينة العتيقة، وإعادة هيكلة وتنظيم الأنشطة الاقتصادية داخلها، مع خلق مساحات لجعل المدينة العتيقة أكثر جاذبية، مع تحديد مسارات سياحية واقتصادية حيث همت العملية الأولي من إنجاز سوق الغرسة الكبيرة على مساحة 5238 وهمت العملية 241 محلا تجاريا بمختلف الأنشطة.

كما تم فتح سوق للقرب للخضر والفواكه داخل المدينة العتيقة، تم فيه تجميع مجموعة من الباعة الذين كانوا يحتلون جنبات ودروب وشارع المدينة القديمة. كما تم إحداث سوق نموذجي للمنتوجات الفلاحية التي تبيعها القرويات اللواتي يأتين من احواز مدينة تطوان بحي الترنكات، والذي تباع فيه مشتقات الحليب وغيرها. وتبقى أكبر عملية في إطار محاربة ظاهرة الباعة الجائلين والحد من العشوائية، هي إحداث أسواق للقرب موزعة على مجال جغرافي داخل المدينة، وعلى أهم الأحياء التي تم إيواء الباعة الجائلين بها، وهي على

التوالي: سوق القرب بحي كويلما، وسوق القرب بوسافو، وسق القرب دار مورسيا، وجامع مزواق وآخر بحي التوتة، واحد للخضر والفواكه والسمك وأخر للابسة المستعملة. كما تم إحداث سوق بطابولة حيث ساهمت الجماعة بالتحملات العقارية لهذه الاسواق التي تم إحداثها بشراكة مع عمالة تطوان، وفي نفس الاتجاه تم إحداث سوقين نموذجين بمواصفات الأسواق الممتازة واحد بقطاع المنظري ويسمى سوق سيدي المنظري، ويضم أكثر من 1125 محل ويقع على خمسة طوابق وعلى مساحة أكثر من 2000 متر مربع، وسوق الأزهر بقطاع الأزهر على مساحة تقدر ب 1284 على ثلاث طوابق، واشتمل على 327 محل تجاري. كما أن الجماعة تدير مجموعة من الأسواق الجماعية في مختلف الأحياء وهي على الشكل التالي: السوق المركزي الذي يضم 365 محل تجاري، وملحق السوق المركزي ب 511 محلا تجاريا، وسوق عبد الكريم الخطابي بـ 236 محل، وسوق باب النوادر بـ 796 محل، حيث عرف هذا الأخير عملية سحب لمجموعة من المحلات من الذين لا يستغلونها وتمت عملية منحها لمستفيدين جدد قصد محاربة المضاربة العقارية في المحلات التجارية، سوق سيدي طلحة 303 محل، وسوق الفندق بـ 265 محل، وسوق الحي المدرسي بـ 474 محل. بالإضافة الى إحداث أسواق للأنشطة التجارية، فان الجماعة بما لها من صلاحية في إطار الترخيص بممارسة الأنشطة التجارية بمختلف تخصصاتها خاصة الغير المنظمة، حيث تعمد الى الترخيص بممارسة هده الأنشطة ومعالجة الطلبات الوارد عليها، في إطار احترام الضوابط والقوانين الجاري بها العمل في المحافظة على طمأنينة السكان والحفاظ على البيئة من الأنشطة الملوثة والخطيرة.

وفي إطار تقريب الخدمات، فأنها أحدثت بشراكة مع غرفة الصناعة والتجارة والخدمات لجهة طنجة تطوان الحسيمة، الشباك الموحد للمهنيين والتجار والمستثمرين، الذي يروم الاستجابة للطلبات وتقديم جميع الخدمات في أسرع وقت، وتدليل الصعوبات الإدارية. كما آن الجماعة ترخص لأكثر من ألف نشاط في مختلف التخصصات والأنشطة كل سنة. وتساهم في تنشيط الأسواق الخاصة التي تتوزع بمدينة تطوان والتي تقدر بأكثر من 29 قيسارية، وسوق لمختلف الأنشطة التجارية. وتسعى الجماعة من اجل تنشيط حركة التجارة الداخلية بإعطاء التراخيص اللازمة لها، كما أنها تنظم وبمشاركة مع مختلف المتدخلين، من الغرف المهنية وجمعيات التجار والمعارض، والترخيص لها داخل الجماعة بتخصيص الفضاءات الجماعية الممكنة لها.

مداخلة السيد عز الدين العزاوي
مندوب وزارة الصناعة والاستثمار
والتجارة والاقتصاد الرقمي

تشخيص القطاع التجاري بإقليم تطوان و آفاق التطوير

يتضمن هذا التقرير النقط التالية:

- ✓ القطاع التجاري على المستوى الوطني.
- ✓ القطاع التجاري بإقليم تطوان.
- ✓ إكراهات ومشاكل القطاع التجاري بالإقليم.
- ✓ اقتراحات وتوصيات للنهوض بالقطاع التجاري وإعادة هيكلته.

<u>القطاع التجاري على المستوى الوطني</u>

يحتل القطاع التجاري مكانة مهمة ضمن الاقتصاد الوطني، بالنظر إلى مساهمته ب 11% من الناتج الداخلي الخام، وتشغيله لحوالي 12.8 % من الساكنة النشيطة على المستوى الوطني بما يعادل 1.280.000 منصب شغل. وتدخل أعمال التموين والتوزيع ضمن أهم الأنشطة التي يقوم عليها القطاع التجاري، حيث يقدر عدد محلات ومراكز البيع على الصعيد الوطني بحوالي 850.000 نقطة بيع، من بينها 40% يشتغلون بطريقة غير منظمة أو موسمية خاصة بالعالم القروي.

وقد عرف قطاع التجارة الداخلية خلال السنوات الأخيرة ظهور أنماط جديدة للتجارة، وعلى الخصوص شبكة استغلال الأسماء التجارية وكذا المساحات الكبرى والمتوسطة، هته الأخيرة التي بدأت تغزو معظم المدن الكبرى وصل عددها الآن إلى ما يناهز 300 وحدة. وتعد وسائل النقل والمواصلات بمختلف أنواعها حلقة مهمة في الربط بين مصادر ومسالك التموين والتوزيع.

<u>تشخيص القطاع التجاري بإقليم تطوان</u>

يتشكل النسيج التجاري بالإقليم مما يلي:

- ✓ قطاع تقليدي يتمركز بالأساس في المدينة القديمة، حيث توجد بها أسواق تقليدية تسمى سويقات تقوم بترويج منتجات الصناعة التقليدية، وقد بدأت هذه الأسواق التقليدية تنمحي وتفقد طبيعتها.

- ✓ قطاع شبه عصري يتكون من مجموعة مهمة من تجار الجملة الذين يقومون بتموين السوق بمختلف المواد الغذائية والمواد الكثيرة الاستهلاك بما فيها المواد الغذائية ومواد البناء، ويقدر عددهم بحوالي 250.
- ✓ تجارة منظمة تمارس في شكل تعاونيات ومقتصديات وقيساريات، ويصل عددها مجتمعة إلى 48 وحدة.
- ✓ مجموعة من الأسواق البلدية والمراكز التجارية المهمة يصل عددها الى 16 سوق.
- ✓ أنماط تجارية جديدة تتجلى في شبكات استغلال الأسماء التجارية (ما يناهز18).
- ✓ مساحات كبرى (ثلاثة) ومتوسطة (يتجاوز عددها 5 وحدات).
- ✓ تجارة بالتقسيط أو تجارة القرب، يقدر عدد المسجلين بجدول الضريبة المهنية بإقليم تطوان إلى ما يناهز 22.000 شخص، غير انه من الصعب معرفة العدد الحقيقي لتجار التقسيط لعدة أسباب منها: عدم التقييد في السجل التجاري من طرف العديد من تجار التقسيط، وتغيير نوعية التجارة وأماكن البيع وكثرة الباعة المتجولين، إلا أن هذا العدد قد يتجاوز25.000 تاجرا على سبيل التقدير.
- ✓ على المستوى القروي يتشكل الإقليم من ستة أسواق أسبوعية تقوم بتقريب الحاجيات والسلع والبضائع للمستهلك القروي. وتتميز هذه الأسواق بتردد عدد كبير من الباعة المتجولين المتنقلين، والذين يعملون على تموينها بشكل منتظم بكل المواد الضرورية والأساسية.

أما في ميدان التشغيل، فكما هو معلوم فان قطاع التجارة يشغل 12% من اليد العاملة النشيطة على الصعيد الوطني. وبإقليم تطوان الذي تصل ساكنته إلى 550374 نسمة حسب إحصائيات 2014، فان قطاع التجارة يساهم في خلق مناصب الشغل لأزيد من 54.000 شخص يقومون بضمان العيش لأزيد من216.000 نسمة أي ما يعادل تقريبا 42% من مجموع سكان الإقليم.

وتتسم الحركة التجارية بإقليم تطوان بالتغير المستمر انتعاشا وركودا حسب المواسم والأعياد وحسب الفصول.

إكراهات ومشاكل القطاع التجاري بإقليم تطوان

يعاني القطاع التجاري بإقليم تطوان من مشاكل عديدة تحول دون قيامه بالدور الحيوي المنوط به، وتتلخص هذه المشاكل في النقط التالية:

- ✓ الضغط الضريبي ويشكل أحد المشاكل التي ينزعج منها المزاولون في هذا القطاع والذي لا يشجع على النهوض به على الإطلاق.
- ✓ تجارة التهريب وما تشكله من منافسة غير مشروعة للمنتجات الوطنية بالرغم من افتقارها إلى الجودة الضرورية.
- ✓ تنامي القطاع الغير المنظم يخلق بدوره منافسة غير متكافئة للقطاع المنظم.
- ✓ عدم مسايرة القوانين المنظمة للأسواق للتطور الحاصل في قطاع التجارة.
- ✓ مشاكل تتعلق بقدم البنيات والمعدات خصوصا أسواق الجملة للخضر والفواكه والمجازر.
- ✓ مشكل الوكلاء على مستوى أسواق الجملة للخضر والفواكه والأسماك والمجازر، الذين لم يعودوا يلعبوا الدور الاقتصادي المنوط بهم والمتمثل في تسهيل عملية البيع.
- ✓ غياب شروط النظافة في بعض المجازر وأسواق الجملة للسمك، مما يشكل خطورة كبيرة على صحة وسلامة المواطنين.
- ✓ عدم التوفر على الوسائل اللازمة للمراقبة الصحية للحوم التي تمر عبر المجازر، والمتمثلة في المذابح الغير المعتمدة.

- ✓ غياب فاعلين مختصين في التسيير.

اقتراحات للنهوض بالقطاع التجاري وإعادة هيكلته

- ✓ اعتماد استراتيجية للتعمير التجاري ترتكز على ثلاثة رهانات أساسية تأخذ في الاعتبار تأطير التطور التجاري مع الحفاظ على التوازن بين التجارة العصرية والتقليدية ووسط المدينة والضاحية، وإشراك الفاعلين في التعمير، من هيئات ممثلة للتجار وفاعلين خواص ومنتخبين من أجل تطوير القطاع، واحترام حرية إنشاء المقاولة مع مواكبة الفاعلين الخواص من خلال توفير إطار مشجع للاستثمار.
- ✓ وضع خريطة تمثيلية للمناطق الاقتصادية في إطار التعمير الاقتصادي وهي تهم جميع القطاعات.
- ✓ وضع بنك للمعلومات خاص بالأنشطة الاقتصادية.
- ✓ تأهيل العنصر البشري ومصاحبته من أجل عصرنة التجارة.
- ✓ التوزيع المجالي العادل للمناطق الاقتصادية بكل تراب الإقليم.
- ✓ عصرنة التجارة بإدخال أساليب جديدة للتدبير والتجهيز.
- ✓ رد الاعتبار للأسواق الجماعية بإعادة هيكلتها وترميمها وعصرنة متاجرها.
- ✓ ضرورة الإسراع في إخراج القوانين المتعلقة بالتغطية الصحية والتقاعد والسكن الاجتماعي للتجار.
- ✓ تعديل مدونة التجارة لتواكب المتغيرات على مستوى التجارة.
- ✓ منع المعارض التجارية العشوائية والتي لا تستجيب للمقتضيات القانونية المطبقة.
- ✓ اعتماد نظام التخصص في توزيع الأنشطة التجارية.
- ✓ دراسة تفعيل مخطط رواج رؤية 2020 لتطوير قطاع التجارة الداخلية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمخطط والمتمثل في رفع مساهمة القطاع التجاري بالناتج الداخلي الخام إلى 15% بدلا من 11% وخلق أزيد من 450 ألف منصب شغل مباشر. وهدا لن يتأتى الا بتفعيل مختلف بنوده المتمثلة فيما يلي:

1-مواصلة الدعم الذي يقدمه صندوق رواج أو برنامج مماثل للتجار، من أجل حل مشكل التمويل بالنسبة للتجار الصغار الذين لا يستطيعون الاستفادة من آليات التمويل المتوفرة حاليا، إما لعدم ملاءمتها، أو لعدم توفرهم على الضمانات المطلوبة، علاوة على حث جمعيات القروض الصغرى على تطوير القروض الفردية لترتفع مبالغها إلى سقف 50 ألف درهم. وإحداث برنامج تقدم بموجبه تسهيلات مالية في مجال السكن للتجار الصغار ودراسة إمكانية تخفيف عبء الجبايات المحلية المطبقة على التجار من خلال إدماج الجزء المهني للضريبة الحضرية وغيره في إطار ضريبة الباتانتا.

2-ضرورة الإسراع في تنظيم أسواق الجملة للخضر والفواكه، عبر وضع مخطط مديري يهدف إلى إعادة توزيع أسواق الجملة للخضر والفواكه، وعصرنه بنياتها وإشراك القطاع الخاص في تسيير هذه المرافق، ونفس الشيء ينطبق على المجازر.

3-إعداد دراسة ترابية من اجل تحديد مواقع إنشاء المساحات الكبرى والمتوسطة والمراكز التجارية تراعي التوزيع الجغرافي للأسواق وحاجيات السكان الأساسية.

./.

مداخلة السيد الطاهر القور

أستاذ جامعي بالمدرسة الوطنية للتجارة والتسيير بطنجة

التجارة الالكترونية

أشكر في البداية الجهة المنظمة لهذه المناظرة التي تعتبر في حقيقة الأمر مقدمات لإصلاحات هيكلية مهمة، ومجال لاقتراحات وتصورات جديدة ومتجددة يمكن أن تساهم في الرفع من مستوى قطاع معين. وما أحوجنا اليوم للحديث عن التجارة الداخلية لما تحمله من معنى ومن أهمية اقتصادية واجتماعية وهيكلية، على اعتبار أنها مشغل أساسي لعدد مهم من الفاعلين على المستوى الوطني. لقد طلب مني أن أقارب موضوع ذو شجون وهو: التجارة الإلكترونية في علاقتها بالتجارة الداخلية بطبيعة الحال، هذا الموضوع له أهميته بالنظر لعدد من الدراسات والتي تبقى حبيسة رفوف المؤسسات الجامعية وحبيسة مؤسسات البحث، وهي بحوث ودراسات لا يتم الاستعانة بها والاعتماد عليها في مجموعة من العمليات، وأيضا من المقاربات لتطوير التجارة بصفة عامة والداخلية على وجه الخصوص هذا الموضوع يمكن مقاربته من زاويتين أساسيتين:

ثقافة التجارة الالكترونية

يجب الاشتغال على تمليك هذه الثقافة، التجارة الإلكترونية أولا للتاجر وثانيا للزبون، وهذا تمرين مهم يجب الاشتغال عليه في إطار تصور ومخطط متوسط وطويل المدى.

تمكين التاجر من أدوات هاته التجارة

كبعد ثاني يجب الاشتغال على التجارة الإلكترونية، وإقناع التاجر بأهمية هذه التجارة، وتبسيط هذه المفاهيم له من أجل تملكه أولا للفكرة، وأيضا إبراز الجانب الربحي أيضا في هذه العملية، لأنه في جميع الحالات التجارة الالكترونية اليوم أصبحت تحتل مراتب مهمة وخاصة في مجموعة من الدول المتقدمة، وهي أيضا عنوان لتطور قطاع معين وبالتالي هذين البعدين معا سيكونان بطبيعة الحال مجال للاشتغال ومجال للتفكير الجماعي من خلال أشغال باقي فقرات هذه المناظرة.

./.

مداخلة السيد جمال البوب

ممثل مكتب التكوين المهني و إنعاش الشغل

مكتب التكوين المهني و إنعاش الشغل فاعل أساسي في التنمية

يعتبر مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، مؤسسة عمومية تشتغل في مجال التكوين وخاصة التكوين المهني، يتوفر في الجهة على 45 مؤسسة تكوينية تغطي مجموع تراب الجهة، وتتوفر على 81 شعبة تحتوي على 45 ألف مقعد بيداغوجي، والعديد من الشعب ومنها شعب في ميدان التجارة كشعبة تقني متخصص في التجارة بالنسبة للباكالوريا، وشعبة متخصص في تقنيات البيع بالنسبة لمستوى الباكالوريا وكذلك متخصص في التجارة. فيما يخص نظام التكوين نتوفر في الجهة على ثلاثة نظم: هناك تكوين أساسي يهم فئة من 15 حتى 30 سنة جميع المستويات تهم جميع الشعب، وهناك الدروس المسائية المخصصة للمستفيدين الذين يشتغلون نهارا ولا يسمح لهم بمتابعة التكوين خلال النهار وأخير التكوين المستمر سواء في القطاع الخاص أو القطاع العام، كما يعقد مكتب التكوين اتفاقيات مع الوزارة وبعض المؤسسات العمومية كالغرف مثلا.

فيما يخص التوصيات التي يراها مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل بجهة طنجة تطوان الحسيمة على أنها ضرورية:

- ✓ التعريف بالشعب المتعلقة بمجال التجارة لفائدة التجار، وأيضا وكلاء وأبناء هؤلاء التجار من أجل تكوينهم وتطوير مشاريعهم من خلال دروس أساسية أو تكوينات مسائية.
- ✓ عقد اجتماعات مع الغرفة من أجل تحديد تكوينات جديدة تستجيب لتطلعات التجار، سواء من خلال تكوينات تأهيلية قصيرة المدى، أو تكوينات إشهاديه. والمكتب يضع خبرته في مجال التكوين وهندسة التكوين وهذا هو الأهم رهن إشارة الغرفة من أجل إنجاح هذا الورش الهام.
- ✓ يضع مكتب التكوين المهني في مجال التكوين المستمر، كافة أطره وموارده رهنه إشارة الغرفة، وذلك من أجل النهوض بتكوين فئة التجار، وأيضا التنسيق مع مركز استكمال تكوين التاجر التابع للغرفة، وهناك أيضا مواكبة المقاولين من خلال الشبابيك المقاولاتية لأجل إنجاح تجاربهم ومشاريعهم.

./.

مداخلة السيد اليزيد إناو
رئيس قسم تنمية الموارد المالية
بجماعة طنجة

دور التجارة الداخلية في تطويروتنمية الجبايات المحلية

فيما يخص تجربة الجماعة المحلية لمدينة طنجة في ميدان تنظيم التجارة الداخلية، وبحكم تخصصي في الميدان بصفتي رئيس قسم تنمية الموارد المالية بالجماعة، يمكن القول أنه وخلال دوامي اليومي والذي يستمر من التاسعة صباحا ويمتد حتى الربعة والنصف بعد الزوال، لا أتلقى إلا شكايات التجار، على اعتبار أن الجانب المالي أو الجبائي يمس بصفة مباشرة أو غير مباشرة هاته الفئة من التجار، لهذا فمداخلتي هاته ستكون مختصرة ومحددة تحت عنوان "دور التجارة الداخلية في تطوير وتنمية الجبايات المحلية". فبالرجوع إلى القوانين المنظمة للجبايات المحلية سنجد قانونين أساسيين ينظمان التجارة الداخلية وهما: قانون 30-89 وقانون 47-06 الصادر في 2008، هاذين القانونين يحتويان على 37 رسم جماعي تقع كاملة على عاتق التاجر المحلي، فاحتجاج التجار يرجع بالأساس إلى إثقال كاهلهم بالرسوم والجبايات الموجودة في النظام الجبائي المحلي، وهي حقيقة يعيشها التجار بمختلف شرائحهم. فبالإضافة إلى رسوم وجبايات يؤديها التجار وتذهب لمالية الدولة، هناك رسوم وجبايات أخرى تذهب لميزانية الجماعات المحلية. الخلاصة التي يمكن الخروج بها هي أن جميع الأوعية الجبائية المتعلقة بالجماعات الترابية بالمغرب، ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بالتجارة الداخلية، وهنا تبرز الأهمية التي تكلم عليها الكثير من المتدخلين حول أهمية التجارة الداخلية في تنمية المدن، والرهانات الكبيرة الموضوعة على عاتقها. فبالنسبة لمدينة طنجة مثلا أتساءل عن أهمية هذه الرسوم في سلم ميزانية الجماعة، ويمكنني القول أن نسبة مساهمة هذه الرسوم تصل إلى حوالي 120 مليون درهم سنويا، وهي القيمة التي تستخلصها الجماعة من هاته الجبايات، وهي نسبة مهمة تدرها التجارة الداخلية في ميزانية الجماعة. إذن ما هي الآليات التي تستفيد منها الجماعة المحلية في تنمية مداخيلها من غير التجارة الداخلية؟

هناك آليتين:

- الترخيصات: والتي تطرقت لها المداخلات، وهنا أشير إلى أن الجماعة المحلية لطنجة هي بصدد إعداد كناش دفتر تحملات ضابط لعمليات الترخيص بتنسيق مع غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة طنجة تطوان الحسيمة، وغرفة الصناعة التقليدية، وسيتم إدراجه في جدول أعمال الدورة المقبلة للمجلس.
- التحصيلات: وهي استخلاص وتحصيل الضرائب والجبايات التي سبق وأن تحدثنا عليها.

من هنا يتبين لنا أن التجارة الداخلية تساهم وبشكل كبير ومهم جدا في تمويل مالية الجماعة.

السؤال المطروح إذن في ظل ما تطرقنا إليه هو أنه إذا كان تمويل مالية الجماعة يقع جزء كبير منه من خلال الرسوم الآتية من التجارة الداخلية، نطرح السؤال التالي: ما هي الخدمات التي تقدمها الجماعات مقابل استخلاصها للرسوم التجارية؟

الجواب هو أن الجماعات الترابية ملزمة في ظل القانون، بإحداث مرافق تجارية وأسواق للقرب، وخلق مناطق خاصة بالأنشطة الصناعية وخاصة التقليدية، وخلق مناطق صناعية جديدة، وتوفير مناخ الأعمال بتوفير التجهيزات الأساسية داخل المدن من مسالك وطرق ومحاور...

بالإضافة إلى كل هذا، هناك مطلب أخر أعتبره أساسيا، ويتعلق بمراجعة النظام الجبائي المحلي الذي لم يعد التاجر قادر على تحمل الكم الهائل من الرسوم والجبايات التي تصل إلى 37 جباية. فمثلا صاحب مقهى يستخلص منه سنويا أربع إلى خمسة رسوم لصالح الجماعة فقط، وبالنسبة للتاجر فهذا أمر غير منطقي وغير عادل وهذا ما يدفعنا جميعا إلى الاتجاه نحو بلورة مفهوم جديد نحقق من خلاله عدالة جبائية على مستوى الجماعات المحلية.

مداخلة السيدة سميرة الهدى

نائبة رئيس مقاطعة مغوغة جماعة طنجة

المتدخلين في منح الرخص التجارية ضمن نطاق الجماعات المحلية

في البداية سأحاول أن أركز مداخلتي حول المتدخلين في منح الرخص التجارية على مستوى جماعة طنجة ومقاطعة مغوغة، وقد تحدثت المداخلات السابقة بإسهاب عن التجارة الداخلية، التي تعتبر رافدا من روافد التنمية ببلادنا. لذا سأتحدث عن آليات منح الرخص التجارية والتشعبات التي تعرفها لكثرة المتدخلين، فالتاجر طالب الرخصة يجد نفسه أمام صعوبات مسطرية طويلة ومتشعبة تثقل كاهله قبل أن يبدأ مباشرة عمله الفعلي. فالمسطرة المتبعة في منح هاته الرخص تعرف بطء شديدا، وذلك يرجع كما سبق وقلنا لكثرة المتدخلين وتشعب المساطر وإجراءات البحث التي يقوم بها الفريق المختص والمشكل من عدة مؤسسات وذلك لإبداء آرائهم حول توفر الشروط المعمول بها من عدمه في التاجر طالب الرخصة ومحل مزاولة المهنة، وهو ما يطيل مدة اتخاذ قرار منح الرخص التجارية. ولهذا أتمنى أن ترفع توصيات في هذا الشأن، وذلك بإعادة النظر في مسطرة منح الرخص التجارية مراعاة للتاجر، إذ لم يعد مقبولا في ظل التطور السريع الذي تعرفه التجارة على الصعيد الدولي، أن نظل حبيسين قوانين ومساطير تعرف نوعا من التقادم وعدم الفعالية والبطء الشديد في التنفيذ.

لهذا يجب تضافر الجهود بين جميع المتدخلين وخاصة بين الجماعة المحلية وغرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة طنجة تطوان الحسيمة، لإعادة النظر لأجل تبسيط وتسهيل عملية منح الرخص التجارية خاصة والقوانين المؤطرة للتجارة عامة، كما أشير إلى ضرورة العمل على الرفع من جودة المراقبة البعدية فيما يخص المحلات التجارية، وخاصة تلك التي تغير نشاط عملها، إذ لا يعقل أن تاجرا منحت له رخصة لأجل مزاولة نشاط تجاري محددة تفاصيله في رخصة منحت له بناء على بحوث ومعاينات وتقرير للجنة المعنية ومع مرور الوقت يتغير النشاط دون علم السلطات المختصة.

كما لا يفوتني أن أنوه بالمجهودات التي بذلتها السلطات فيما يخص الحد من الترامي على الملك العام من طرف البعض وخاصة في بعض الساحات العمومية وأبواب وباحات المساجد. ومن الأمور التي يجب الاهتمام بها أيضا هو التفكير في خلق مراكز ومناطق صناعية صغيرة على غرار أسواق القرب لتجميع بعض الصناعات الصغيرة والأنشطة المزعجة والتي تردنا بخصوصها مجموعة من شكايات المواطنين.

مداخلة السيد أحمد يحيا

عضو اللجنة الإدارية الوطنية للنقابة الوطنية للتجار والمهنيين.

دور غرف التجارة والصناعة والخدمات في المشروع التنموي البديل

أي دور لغرف التجارة والصناعة والخدمات في المشروع التنموي البديل والجديد، وما السبيل لإدماجها بهذا الأفق التنموي المرجو؟

السؤال وشرعيته يأتيان من الإقرار الملكي الأخير بفشل النموذج التنموي المغربي، فغرف التجارة والصناعة والخدمات لم تسعفها قوانينها الأساسية، ولا دقة المرحلة ولا الظرفية الاقتصادية المعقدة بعد هيمنة العولمة والنظام الأحادي القطبية، في مواكبة وبلورة سياسة صارمة لتطوير التجارة الداخلية والرقي بأوضاع الغالبية العظمى من منتسبيها.

إن من المؤشرات الدالة على فشل نموذجنا التنموي المغربي، وجود غرف مهنية بدون مهام واضحة وبدون أدوار تقريرية، وبدون سلطة تدخل فعلية في القطاعات التي تشملها تغطيتها. ومن أول وأهم هذه الغرف، غرف التجارة والصناعة والخدمات التي تمثل جيشا عرمرما من (التجار الصغار المحبطين) الحاملين لوهم دفاعها عنهم وتأطيرها لهم.

إن الوظيفة الأساسية الغير معلنة لهذه الغرف منذ استقلال المغرب هو تأثيث المؤسسات الدستورية المنتخبة، بدءا بمجالس العمالات والأقاليم ومؤسسات الجهات ومجلس المستشارين حاليا .... ما جعل هذه الغرف قبلة للباحثين عن المنافذ الاحتياطية لولوج هذه المؤسسات، كل حسب مستواه وطموحه ونفوذه ما حولها لمؤسسات في خدمة أهداف سياسية وإفراغ أهدافها التمثيلية والتنموية من كل مضمون إيجابي.

وبمجرد إسدال الستار عن الاستحقاقات المؤدية لولوج هذه المؤسسات الدستورية المنتخبة، يصبح دور هذه الغرف مقتصرا على إنفاق ميزانيات للتسيير والتجهيز، وإحياء بعض الندوات، وإصدار بعض التوصيات التي في الغالب تستأنس بها بعض أجهزة السلطة الإدارية الترابية ليس إلا.... ليصبح مردودها وأداؤها بالنسبة للتاجر الصغير والمتوسط دون المستوى المطلوب تأطيرا أو دفاعا عن الحقوق وحماية المكتسبات...إن القول بضعف المردود والأداء في علاقته بالتجار الصغار اللذين يشكلون الغالبية العظمى من المنتسبين لهذه الغرف،

والتركيز على التجار الصغار بالضبط، مرده كون الصنفين الآخرين وهما قطاعي الصناعة والخدمات مؤطران في إطار مؤسسات أو جمعيات أعطتها السلطات العمومية اهتماما قويا، بل ومكنتها من إمكانيات تنظيمية ومادية ولوجيستيكية هائلة، جعلتها في غنى عن غرف التجارة والصناعة والخدمات. بل إن السلطات العمومية مركزيا وجهويا ومحليا، جعلتها مخاطبها الرسمي الوحيد (الكونفدرالية العامة لمقاولات المغرب)، في تجاوز واضح لغرف التجارة والصناعة والخدمات، بل أعطتها تمثيلية في الغرفة الثانية للبرلمان فيما يشبه إجهازا لغرف التجارة والصناعة والخدمات على هذا المستوى...

في المقابل بقي التجار الصغار والمتوسطون خارج هذه التغطية، ولم يرتقوا بعد إلى هذا المستوى التنظيمي لخلق مؤسسة جامعة لهم تكون المحاور الوحيد والرسمي للدولة، وهو ما لن يتأتى لهم إلا بتدخل الدولة لإخراج هذا الإطار التنظيمي على مستوى التشريع والتنزيل، لتبقى هذه الغرف ملاذهم الأول والأخير، الذي مع كامل الأسف لم ولا يرقى لتحقيق مطالبهم والدفاع عن حقوقهم وصون مكتسباتهم بسبب الوضعية الحالية القانونية للغرف المهنية عامة، وغرف التجارة والصناعة والخدمات خاصة.

لقد تلت الإقرار الملكي بفشل نموذجنا التنموي، حملة مقاطعة شعبية لبعض الماركات والعلامات التجارية بدعوى الغلاء والاحتكار، ودون الدخول في مناقشة حملة المقاطعة هذه وأسبابها وغير ذلك من الأمور، إلا أن سؤالا كبيرا عريضا يطرح نفسه ونحن نعيش على وقع هذه المقاطعة، وهو لماذا أصيبت هذه المؤسسات بالارتباك والشلل تجاه هذه الحملة، ألا يدور جزء كبير من هذه الحرب على ساحة التجار الصغار؟ أليس تجار المواد الغذائية الصغار والمتوسطون أكبر المتضررين؟ ولماذا لم تجعل الغرف الجهوية للتجارة والصناعة من مؤسساتها فضاءات لفتح نقاش مسؤول بين جمعيات المجتمع المدني المهتمة بالمستهلكين، والجمعيات المهنية الممثلة للمتضررين، لنزع فتيل الاحتقان على الأقل في الجانب الضار بالتجار الصغار والمتوسطين...؟

فيمكن أن تكون وتصبح تمثيلية غرف التجارة والصناعة والخدمات تمثيلية حقيقية أولا؟ ثم بعد ذلك كيف يمكن لها أن تساهم في إقلاع حقيقي للتجارة الداخلية في إطار إستراتيجية تنموية مندمجة ومستدامة وشاملة؟

وأرى أن أول المداخل لتحقيق ذلك يتمثل في:

- ✓ فتح نقاش عمومي وطني حول الغرف المهنية عامة لتحليل أسباب القصور ومكامن المعيقات وتسطير البدائل المستعجلة.
- ✓ العمل على قانون خاص منظم للتجارة الداخلية وتجارة القرب، يلزم السلطات العمومية بحماية التجار الصغار من المنافسات الغير الشريفة والغير المشروعة، التي تسحق أعدادا هائلة من التجار الصغار والمتوسطين، وتحيلهم من الطبقة الوسطى إلى الطبقات والشرائح الاجتماعية الهشة. ولا بد هنا من التسطير بالبند العريض على أنه وطالما لم يتم إخراج مدونة للتجارة الداخلية تحدد بدقة الماهية القانونية للتاجر وتضع الفواصل والحدود القانونية بين التاجر الصغير والتاجر المتوسط والتاجر بالجملة، وفي نفس الوقت تفصل بين التاجر الشخص الذاتي في الحالات الثلاثة والمقاولة التجارية المهيكلة فإنه يصعب بل سيبقى مستحيلا وجود أرضية صلبة للحماية القانونية والاجتماعية لهؤلاء التجار من كل أشكال المنافسة الغير المتكافئة والغير المشروعة ....
- ✓ مراجعة القانون التنظيمي رقم 28.11 المتعلق بمجلس المستشارين، لجعل تمثيلية الغرف المهنية بمجلس المستشارين مناصفة بين الأصناف الثلاثة، التجارة والخدمات والصناعة، حتى تتمكن فئة التجار الصغار والمتوسطين من ولوج المؤسسة التشريعية،

وهو شيء مستحيل حاليا في ظل القانون التنظيمي لمجلس المستشارين ومدونة الانتخابات والقانون الأساسي لغرف التجارة والصناعة والخدمات.

- ✓ مراجعة القانون الأساسي لغرف التجارة الجهوية، بإعادة الاستقلالية لهذه الغرف على المستويات الإقليمية والمحلية، وتغيير طريقة تشكيل هذه الغرف الجهوية، بتشكيلها وهيكلة مكاتبها من خلال تجميع مكاتب هذه الغرف الإقليمية، وإجراء انتخابات لفرز مكاتب هذه الغرف الجهوية على هذا المستوى على أن تكون وظيفتها اقتراحية و رقابية ..
- ✓ إلغاء اللوائح الانتخابية الحالية لهذه الغرف، والبحث عن صيغ لوائح انتخابية فعالة وشفافة، بإنشاء بنك للمعطيات والبيانات حول التجار والمهنيين بين وزارات التجارة والعدل والمالية والإدارة العامة للأمن الوطني، لوقف تدليس وتزوير هذه اللوائح الانتخابية وتعويمها بقاعدة انتخابية مزورة وتحت الطلب....
- ✓ اعتبار عضوية المنتخبين بالغرف المهنية في مؤسسة دستورية منتخبة أخرى حالة للتنافي.
- ✓ وضع استراتيجيات جهوية للنهوض بالتجارة الداخلية في إطار مخطط ومشروع تنموي جديد وبديل منسجم مع شعار الدولة الوطنية الاجتماعية العادلة.

هذه بعض المداخل الأساسية وليس كلها ليصبح لغرف التجارة والصناعة والخدمات وجود فعلي وحضور قوي لإقلاع اقتصادي حقيقي بالجهات، ومن بينها جهة طنجة تطوان الحسيمة التي لها مشاكلها الخاصة باعتبارها جهة حدودية ومنطقة هجرة وعبور دائمين.

./.

مداخلة السيد يونس وهبي

رئيس جمعية حماية المستهلك طنجة

التجارة وحماية المستهلك

السيد المحترم رئيس غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة طنجة تطوان الحسيمة

السيد المحترم مندوب وزارة الصناعة والتجارة. السيدات والسادة ممثلو هيئات المجتمع المدني، الحضور الكريم.

قديما عندما بدأ الإنسان يحتاج الى سلع وخدمات يفتقد إليها، انتقل هذا الأخير الى مرحلة المقايضة والتجارة. فنعلم أن التجارة هي مجموعة من العمليات أو الصفقات التي تشمل على تبديل: أي المقايضة أو شراء وبيع الخدمات والسلع ومنتجات أو مواد معينة، سواء عن طريق الجملة أو التقسيط، كما أن التجارة تعبير يستخدم لوصف مجموعة من الأنشطة الترويجية، من أجل تحفيز بيع السلع وشرائها. وبما أن موضوع حماية المستهلك يعد من أهم المواضيع التي تشغل بال الدول من جميع النواحي الصحية والتجارية والاقتصادية... وجب على هذه الأخيرة توفير هذه الحماية بكل ما تملكه من وسائل رغم أن هذه الحماية تشوبها بعض النقائص خاصة في مجال التطبيق.

يتوفر المغرب على نصوص قانونية تصل في مجموعها إلى قرابة 300 نص قانوني وتنظيمي عام وخاص، تؤطر مختلف مناحي الحياة المعيشية والصحية والبيئية والحقوقية للمواطن المغربي، ولعل من أهمها ظهير 1982 المنظم لاختصاصات المحتسب، وظهير 5 يونيو 2000 الصادر بتنفيذ رقم 06.99 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة وغيرهما ... ثم قانون 24 – 09 المتعلق بسلامة المنتوجات والخدمات والمتمم للظهير الشريف الصادر في 9 رمضان 11 (1331 غشت 1913) بمثابة قانون الالتزامات والعقود وبعده قانون المعروف 31.08 المتعلق بتحديد تدابير حماية المستهلك، من شأنه أن يساهم في ضمان علاقات شفافة في العديد من المعاملات التجارية لفائدة المستهلك، ويتضمن هذا القانون 206 مادة تعزز الحقوق الأساسية للمستهلك لاسيما منها الحق في الإعلام، والحق في حماية حقوقه الاقتصادية، ومنسجما مع المقاييس العالمية لحماية المستهلك الذي أقرته الأمم المتحدة سنة 1985، من التعسفات التي يمكن أن يتعرض لها في مختلف المعاملات أو التعاقدات التي يبرمها مع المؤسسات أو الأطراف الأخرى. وإن المقتضيات التي تضمنها هذا القانون تهدف الى إرساء علاقات تعاقدية واضحة بين المستهلك والمهنيين، مؤكدا على أهمية حماية المستهلك، باعتبار هذا الأخير الحلقة الضعيفة في مسلسل مختلف التعاملات.ونظرا للدور المحوري الكبير الذي تلعبه التجارة الداخلية في تنمية الجهة من خلال تعاملها مع المستهلك، كان لابد من المحافظة على استقرار توازن السوق، من خلال ضمان توفير أفضل البدائل السلعية من حيث الجودة والسعر المناسب، وضبط عمليات العرض والطلب للمنتجات الغذائية والزراعية، وضبط أسعار السلع الأساسية فضلا عن ضمان جودة السلع والمواد الضرورية المستوردة والمحلية وتطابقها مع المواصفات الوطنية المقررة من طرف الجهات المعنية، فضلا عن ضبط الممارسات المنافية لآليات السوق

الحر، والتحقق من إشهار أسعار السلع وبيعها وفقا للضوابط القانونية المعمول بها، ومراقبة عمليات التخفيضات الموسمية Rebajas وضبط الإعلانات الخادعة وضبط عمليات الاحتكار المهيمن.

ومن هنا يجب على الجهات الحكومية ذات العلاقة بحقوق المستهلك، المطالبة بتفعيل مقتضيات قانون حماية المستهلك 31 – 08 الذي نشر بالجريدة الرسمية في أبريل 2011 بمراسيم تطبيقية. إذ مازال المغاربة يعانون تحت وطأة الممارسات المنافية لحرية المنافسة الشريفة وتفشي أساليب الغش، فضلا عن الزيادات الغير المبررة في الأسعار، وعرقلة آليات السوق المبنية على منطق العرض والطلب، في الوقت الذي تظل الدول عاجزة عن إيجاد الصيغ والآليات الكفيلة لمحاربة المخالفين والضرب على أيديهم بصرامة.

إذ نعيش هذه الأيام ردود فعل المستهلك في إطار المقاطعة، على إثر موجة ارتفاع أسعار بعض المواد الاستهلاكية الحيوية، التي فاقت مثيلاتها في الدول الأوربية، ومدى انعكاسها السلبي على قدرته الشرائية. حيث أصدرت جمعيتنا بيانا بذلك، كما وجهت الجامعة الوطنية لجمعيات المستهلك رسالة مفتوحة الى السيد رئيس الحكومة، قصد اتخاذ قرار في ظاهرة ارتفاع المواد الاستهلاكية والخدماتية وذلك:

- بالتفعيل الحقيقي لقانون المنافسة وفتح القطاعات المعنية أمام مستثمرين آخرين حتى تنخفض أثمنة البيع للعموم.
- تفعيل المجلس الأعلى الاستشاري للاستهلاك حسب قانون 31 – 08.

نعلم أن كل شيء ينتج إلا وهو موجه للمستهلك سواء كانت سلعة أو خدمة، ومعيار نجاح أي مؤسسة يعتمد بالأساس على رضا الزبون عن مختلف المنتوجات والخدمات المقدمة إليه. هذه الحاجة هي التي خلقت مفهوم التوجه نحو المستهلك في جميع أنشطة المؤسسات التجارية والصناعية والإدارية والخدماتية. ومن الضروري تحقيق رضا المستهلك، وتلبية احتياجاته الآنية وتوقعاته المستقبلية. وفي المقابل فإن المستهلك سيتعامل مع هذه الحيثيات في إطار علاقة تتجاوب حسب مستوى الاهتمام به من قبل تلك المؤسسات وهذا هو المعيار أو المبدأ الأكثر أهمية. والباقي يدخل في إطار تلبية هذه الحاجة عن طريق الامتثال وتنفيذ وتطبيق بقية النقاط من خلال الممارسة بما في ذلك تجاوز توقعات المستهلك نفسه. وتتمثل مزايا توجيه المستهلك من خلال هذه التوصيات:

- ✓ زيادة الأرباح وحصص السوق من خلال استجابات سريعة ومرنة. فالسوق يتطور بسرعة وتطوره هذا مرتبط بأذواق واحتياجات المستهلكين، لذا يجب أن يكون رب العمل قادرا على التكيف مع هذا الوضع وبنفس الوتيرة قصد الحصول على أرباح، وهذا يحفزه في نفس الوقت على دفع رواتب المستخدمين وأداء الضرائب ... إلخ.
- ✓ زيادة الفعالية في استخدام موارد المؤسسة من أجل الربح واليبيع، ولكي يبيع يجب أن يحظى بالقبول والرضا من طرف الزبائن.
- ✓ كسب ولاء المستهلكين قصد الاستمرار في التصنيع والبيع، مما يخول له توسيع المشروع في الزمان والمكان استنادا الى بيانات دقيقة وموثوق بها. أي البقاء في السوق وتحسين نوعية المنتوج.

ان تطبيق مبدأ توجيه المستهلك عادة ما يؤدي الى:

- ✓ بحث وفهم احتياجات وتوقعات المستهلكين حيث يتم الحصول على المعلومات، من خلال البحث ودراسة البيانات الإحصائية، وتحليل شكاوى الزبائن وتقصي الحقائق، وهذا ما لا نراه أو نحسه نحن عندنا في بلدنا، فكأنه شيء غريب.
- ✓ إيصال الحاجيات وتوقعات المستهلكين عبر المؤسسة، فينبغي أن يكون التواصل سلسا بين المستهلك والمنتفع من الخدمات العمومية وبين المؤسسات المعنية، دون حواجز أو عراقيل من أجل الحصول على البيانات والمعلومات وكشف العيوب والخلل من أجل تحسين منتوج أو خدمة ما.
- ✓ قياس رضا المستهلك والتعامل معه حسب النتائج، فينبغي لجميع المؤسسات الصناعية والتجارية والخدماتية أن تملك الوسائل لضبط وقياس مستوى رضا الزبائن، وتحسين خدماتها إلى أقصى حد ممكن انطلاقا من قاعدة البيانات المتوفرة لديها.

- ✓ توظيف العلاقات والتعامل مع الزبناء المستهلكين، بحث يجب أن يحس المستهلك بالرضا التام وعلى كل المستويات، حتى عند تقديم الشكاية أو تظلم. فإنه ينبغي القيام بكل شيء ممكن للحفاظ على راحته ودحض كل ما من شأنه أن يعرقل تلك الثقة المكتسبة حيث تقوم المؤسسة بتقديم جميع المعلومات حول المنتوج بالطرق الملائمة.
- ✓ اتباع سياسة قرب متوازنة لإرضاء المستهلك والجهات المتدخلة الأخرى، (مثل أصحاب المشروع، الموظفون، الموردون، والمجتمع ككل ..). فإذا سارت كل الأمور على ما يرام، فهذا يعني بأن الكل مسرور ومن ثم لن يكون هناك أدنى احتكاك قد يعرقل الإنتاج. فالمؤسسة هي أكثر من مجرد مجموعة من المديرين والعاملين، إنه يشمل جميع الأطراف التي تتداخل مع الشركة، انطلاقا من إظهار النوايا الحسنة اتجاه الجميع. وهذا ما لا نجده (تصريحات بعض المسؤولين وأصحاب الشركات اتجاه المواطنين).

إن توجيه المستهلك يتطلب جهدا وتنسيقا وخططا كبيرة من أجل تسويق أي منتوج داخلي حيث تتمثل في:

- ✓ اللامركزية في اتخاذ القرارات، وهي التكيف بسرعة مع المستهلك في اتخاذ القرارات الفردية الملائمة إزاء أي ظرف طارئ.
- ✓ التواصل والاهتمام بالمستهلك ويدخل في إطار تنظيم العمل بالمؤسسات.
- ✓ إعطاء المستخدمين الذين يتعاملون مع المستهلكين ثقة وحرية وسرعة اتخاذ القرارات يكون لها وقع إيجابي على المؤسسة المعنية.
- ✓ تركيز جل اهتمامات المؤسسات التجارية والصناعية والخدماتية على المنتوج المستهلك.
- ✓ تقييم الكفاءة المهنية من خلال حل مشاكل المستهلك بالطريقة السريعة وبأدنى تكلفة وأقل خسارة.
- ✓ إبراز القيمة من خلال المرونة والإبداع والديناميكية، والعمل في إطار فريق، والقدرة على الابتكار، والحوافز الشخصية.

وهنا نطرح سؤالا ضروريا: هل تستفيد مختلف المؤسسات من توجيه المستهلك؟

طبعا، تستفيد منه جميع المؤسسات وذلك من خلال وضع صورة واضحة ومهيكلة للسوق. وبما أن دورة احتياجات الزبون أطول من دورات المنتجات، فإن السياسات المتبعة من طرف هذه المؤسسات لتغطية المتطلبات يجب أن تتفهم هذه الوضعية.

وبنفس الطريقة فإن مهام التسويق ستؤتي أكلها ولو بدون إنفاق في الموارد، وهذا سيتحقق بفضل تطويل قدرات المؤسسات على إرضاء زبنائها دون اللجوء أصلا إلى مفهوم الإقناع. وهكذا فإن دورات الحياة لكل منتوج تدفعه متطلبات السوق والابتكارات التكنولوجية، وعليه فإن الإستراتيجيات التي تستند الى احتياجات الاستهلاك، تشمل الأبحاث حول ذاك المنتوج بعينه، وهذا يزيد من كفاءته، وذلك بسحب منتوج آخر من السوق وتعويضه بآخر محين.

وعليه، فإن إستراتيجية المؤسسة تعتمد على رأي المستهلك وراحته ورضاه، وحتى الحصول على صوت ثقة منه لاختياره منتوجا أو علامة تجارية معينة. نقطة أخرى مهمة بالنسبة للتجارة وهي أن توجيه المستهلك يجعل من قسم الإنتاج وتطوير المنتجات جد يقظا، ومن ثم تدنى احتمالات الأخطاء. كما أنه ولتجنب الهفوات والأخطاء فإن على المنتجين والمؤسسات الخدماتية أن تأخذ بعين الاعتبار الحاجيات الآنية للمستهلك، والقيام أيضا بابتكارات استباقية في ظل التكنولوجيا الحديثة المتطورة.

فتوجيه المستهلك يعني أن المؤسسات الصناعية والتجارية أو الخدماتية تجتهد من أجل تحديد مجموعة من الأفراد أو الشركات التي ستقتني منتوجاتها، ومن ثم تقديم هذا المنتوج أو الخدمة لتلبية حاجيات الجمهور ومتطلباته. وهذا يتطلب أبحاثا للوقوف على احتياجات المستهلك وردود أفعالهم أمام الأفكار والمفاهيم إزاء هذه المنتجات. ومع ذلك، لا يتوقف توجيه المستهلك في هذه النقطة بل يجب أن تتسع وتصبح فلسفة تمارس في جميع أنحاء المؤسسات.

إن المهمة العليا والهدف الأسمى لكل مؤسسة يجب أن تقوم على إرضاء الزبناء والمنتفعين من الخدمات، فإقبال المستهلكين على منتوج أو خدمة، ما هو الضامن الحقيقي لاستمرارية المؤسسة وتطورها وجني أرباحها لها ولجميع مكوناتها المادية والبشرية. إن إمكانية الاختيار تعطي سلطة للمستهلك، فيصبح هذا الأخير زبونا حليفا إذا قدمت له منتوجات أو خدمات مضبوطة على حاجياته ومقاصه، وهذا لم يكن

من قبل، بحيث كان المستهلك أو المنتفع من الخدمات العمومية يكيفون حياتهم على المنتجات والخدمات المقدمة لهم، – مثال شركات الهاتف النقال -.

ولنأخذ مثلا لشركة منتجة للحليب، فلهذه الأخيرة زبون دائم ألا وهو الموزع البائع بالجملة أو البائع بالتقسيط للمستهلك، وسينكب اهتمامه حول جودة المنتوج وجودة التعبئة والتلفيف، وسعر البيع للمستهلك، ومدة السداد، وهامش الربح، والاهتمام بطلباته، والفوترة الصحيحة، والإشهار الجيد والعروض المغرية من حين لآخر. وبطبيعة جميع هذه المراحل إذا ما طرأ عليها خلل فإن المردودية ستقل.

فمثلا هناك شركات تقدم منتوجات أو خدمات بجودة عالية لكن كل ذلك يدحضه مجرد مكالمة هاتفية غير لائقة من طرف المستخدم، أو التأخر في تسليم البضاعة أو الخدمة، أو فاتورة كلها أغلاط.

ولهذا، ولإضاءة المستهلك أو المستفيد من الخدمات، فلا يقتصر رصد مستويات ارتياح الزبون، بل يجب القيام بدراسات وأبحاث بهدف الوصول الى حاجيات المستهلك الأكثر إثارة وانتباها له.

هناك بعض الشركات تظن على أن تغطية منتوجاتها أو خدماتها لحاجيات زبائنها ناتج عن رضاء هؤلاء، وهذا ليس صحيحا. فيمكن أن يكون للمستهلك رغبات أخرى لكنه لا يمكن أن يجدها، لأنه ليس هناك منافس في السوق لذاك المنتوج. لكن احتكارها هذا سيفضي إلى ظهور شركات أخرى منافسة قد يلجأ إليها المستهلك ولو ضدا على الأولى. – شركة الاتصالات أو الحليب -. فسياسة الاحتكارات هي آيلة الى الزوال والاختفاء، وبقاء أي شركة أو مؤسسة رهين بميزة التنافسية الدائمة موجهة لزبون مدلل أكثر.

وهنا يتجلى لنا وبالملموس أهمية إرضاء الزبناء والمستهلكين، فلقد توصلت جمعية التسوق الأمريكية من خلال الأبحاث والدراسات إلى النتائج التالية:

- ✓ أن 100 من الزبائن الراضون ينتجون 25 مستهلك جديد.
- ✓ كل شكوى مقدمة تفيد بأن 20 من الزبناء الآخرين لهم نفس الرأي لكنهم فقط لا يريدون تقديمها.
- ✓ تكلفة الحصول على زبون جديد يعادل خمس مرات الاحتفاظ بزبون قديم وراض.
- ✓ إن زبونا راض يوصل رضاه في المتوسط الى 3 أشخاص آخرين، في حين أن نفس الزبون إذا لم يكن راض فإنه يوصل تذمره الى 9 أشخاص آخرين.

وفي المجال الخدماتي، فإن المنتفع من الخدمة يوصل رضاه وفرحته في المتوسط الى 3 أفراد آخرين، في حين إن استياء منتفع واحد يوصل المعلومة في المتوسط الى 11 شخصا. أي 1 % من الزبون المتذمر يكبد الشركة 12 % من الزبائن المفقودين.

بطبيعة الحال هذا ينقلنا الى جودة المنتوج والخدمات لتوجيه المستهلك، فقد اعتمدت بعض الشركات اليابانية على مبدأين أساسيين في التعامل مع الزبائن واتخذتهما كشعار:

- ✓ الجودة دون جني الأرباح في الأجل القصير، بحيث إذا كانت الشركة تتخذ من مبادئ تدبيرها تقديم الجودة كأولوية فإنها ستفوز بثقة الزبناء خطوة خطوة، وستنمو مبيعاتها تدريجيا على المدى الطويل، ومن ثم ستجني أرباحا تصاعدية مما يدعم استقرارها مستقبلا، بيد أن الأخرى إذا كانت تسعى الى أرباح آنية فإنها ستفقد القدرة التنافسية في الأسواق الدولية ومن ثم فإن أرباحها ستنقص اتباعا.
- ✓ الاهتمام بالمستهلك والتفكير من وجهة نظره، بحيث تصنع الشركات كل ما يرغب به ويحبذه الزبون.

فالموقف المنطقي في توجيه المستهلك يقتضي دائما التموقع في مكان الآخرين، وهذا يتطلب الاستماع إلى آرائهم والأخذ بوجهات نظرهم. ويجب أن نعرف النوعية الحقيقية للجودة التي تفي وتلبي متطلبات المستهلك والاستمرار في مراقبتها وتطويرها مستقبلا، حتى تواكب تطلعات الزبائن الجدد مستقبلا، فجودة اليوم تصبح متجاوزة غدا. وعندما لا تخضع خدمة أو منتوج ما للشروط الملائمة للجودة والتي

دفعت ثمنا من أجلها، فلا تجدي معه عدم الرضى والاستسلام والوقوف مكتوف الأيدي، بل الاحتجاج الصحيح هو الشكاية والتبليغ عنها والمقاطعة. فإن الهدف الحقيقي هو إسعاد الزبون بشتى الوسائل والسبل. ./.

مداخلة السيد سعيد أهروش

ممثل الفضاء المغربي للمهنيين

يعتبر القطاع التجاري عامة والتجارة الداخلية خاصة، لبنة أساسية ومهمة في الاقتصاد الوطني وكذا إنجاح أي مخطط رهين بعمل الحكومة وانخراط الجميع فيه، والحكومات المتوالية قد عملت على خلق العديد من المخططات منها المخطط الأخضر في الفلاحة، والأزرق في السياحة، ومخطط التسريع الصناعي في الصناعة، إلا إنها لم تفعل نفس الشيء في التجارة، ولم تعطي أهمية للتخطيط في المجال التجاري والذي يعد ركيزة أساسية لإنجاح باقي المخططات الأخرى. وفي جهة طنجة تطوان الحسيمة مثلا وحسب الإحصائيات الرسمية تشغل في ميدان التجارة ما يزيد عن 120 ألف شخص كما يعرف القطاع تطورا كبيرا دون مواكبة واضحة لهذا التطور وهو ما نتج عنه العديد من المشاكل يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ✓ تعدد المتدخلين وتعقيد المساطر فيما يخص الترخيص التجاري، فالقانون 14/113 قام بإلغاء الترخيص التجاري والجماعات لا زالت تعمل به، فالمادة 236 من القانون التنظيمي تحث على التصريح التجاري للتخفيف من هاته المساطر التي جاء بها قانون 14/113، والتي تعرف مجموعة من المتدخلين مما ينتج عنه تعطيل في منح الرخص لطالبيها، وهو ما يجعل المسؤولية على الجماعات التي لم تواكب هذا التطور.
- ✓ غياب التخطيط والرؤى في قانون التعمير، وأخص بالذكر التعمير التجاري من أحياء وأسواق تجارية والسير والجولان، إذ لا يوجد تخطيط واضح في هذا المجال، فالعشوائية والتخبط هي سمة واضحة في هذا المجال مما يخلق نوعا من المنافسة الغير الشريفة ما بين التجار.
- ✓ عدم تفعيل العديد من القوانين وعدم إخراج مشاريع قوانين أخرى لا زالت في الرفوف، خاصة القوانين التي تهدف إلى حماية التجار ومواكبتهم ومساعدتهم، كالتغطية الصحية للتجار مثلا.
- ✓ تعدد وكثرة الجبايات وأنواعها، إذ يصل عدد الجبايات والرسوم المفروضة على التجار إلى 37 رسم وهذ عدد كبير يثقل كاهل التاجر.
- ✓ تقادم القوانين وعدم ملاءمتها.

من خلال سردنا لهاته المشاكل التي يتخبط فيها التاجر قمنا برصد بعض التوصيات قصد رفعها إلى المسؤولين:

- وضع برنامج وزاري للتجارة على غرار البرامج الوزارية الأخرى.
- خلق صندوق دعم التاجر.
- التقليص من العبئ الضريبي وتحفيز التجار.
- الحفاظ على الموروث التاريخي والثقافي بالتوازي مع بناء الأسواق الجديدة وخاصة أسواق القرب.
- تفعيل القوانين والقطع مع القديمة منها لتسريع وتطوير التجارة.
- الارتقاء بدور الغرفة من دور تمثيلي واستشاري إلى دور ملزم فيما يخص التراخيص التجارية.
- انخراط الأبناك في الدينامية التي يعرفها النشاط التجاري في الجهة وذلك بتمويل التجار.
- التقليص من الوسطاء بين المنتج والتاجر وذلك بخلق تكتلات تجارية.
- الحد من الترخيص للأسواق الكبرى التي تفوق مساحتها 300 متر داخل التجمعات السكنية والشوارع والأحياء الشعبية.
- إعطاء دور أكبر للوساطة والمنازعات التجارية.
- إحياء دور أمناء الحرف والمهنيين، وجعلهم حلقة استشارية ملزمة في المنازعات القضائية.
- وضع مراكز للتوجيه بالغرف التجارية الخاصة بالمقاولات والجديدة منها على الخصوص.
- خلق أسواق مختصة في المنتجات المحلية حفاظا على الموروث المحلي.

./.

نقاش وتعقيبات حول الأوراق المقدمة في المائدة المستديرة

مداخلة السيد الحسين بن الطيب أمين مال غرفة التجارة والصناعة والخدمات بجهة طنجة تطوان الحسيمة

بادئ ذي بدئ أشكر الحضور الكريم على تلبية الدعوة للحضور في هذه المناظرة الهامة وأشكر جميع المتدخلين على مداخلاتهم القيمة، وأود أن أشير إلى التقاطعات المشتركة من قبل العديد من المؤسسات التي تعمل جاهدة من أجل التنمية الاقتصادية بالجهة، ولكن للأسف لا نقوم بتجميع هذه المجهودات حتى تعطي ثمارا مهمة، ولهذا أود أن أوجه رسالتين عبر مداخلتي هذه:

الرسالة الأولى تكمن في طرحي لتساؤل هام، وهو لماذا لا نجعل من جهة طنجة تطوان الحسيمة نموذجا للتنمية الجهوية؟ ونكون خير مثال للتنمية ونجعل منها جهة نموذجية على المستوى الوطني، ولما لا نخرج من هذه المناظرة بمشروع علينا تحديد معالمه والعمل على تحقيقه نخدم عبره قطاعات التجارة والصناعة والخدمات، وذلك بالعمل على خلق بوابة ولجنة افتراضية تضم كل الفاعلين كل من مكتبه لنخدم قطاعات التجارة والصناعة والخدمات والتعمير التجاري وتسويق الهوية التجارية والصناعة والخدمات عبر العديد من المتابعات.

أما الرسالة الثانية التي أود توجيهها هي عبر التساؤل التالي وهو هل فعلا نعطي الحق للتاجر؟، فأنا كصانع أرى أن جميع الحقوق أعطيت للتجار، والعيب هنا يكمن في أن التجارة غير منظمة، وبالتالي فالمطلوب أولا تنظيم قطاع التجارة على جميع مستوياتها، سواء التاجر البسيط أو المتوسط أو الموسمي فكلهم ضروريون للتواجد. ولا يخفى عليكم ففي تنمية التجارة سنصل إلى تنمية الصناعة لكونهما قطاعين مرتبطين بحيث لا يمكن تنمية تجارة بدون صناعة، ولكن للأسف فالتجارة تعاني من كونها غير منظمة، فلا يعقل أن نقول أن التجارة مهمشة، بل هي غير منظمة و تحتاج إلى إعادة الهيكلة.

./.

مداخلة السيد عبد اللطيف أفيلال

عضو الغرفة الجهوية، والرئيس السابق لغرفة تطوان

تشخيص للتجارة الداخلية

أولا أهنئ جميع منظمي هذا اللقاء على هذا اليوم التاريخي على صعيد جهة طنجة تطوان الحسيمة، لتدارس وضعية التجارة الداخلية في هذه الجهة. وكما هو معروف فجهتنا ومنذ القدم تعرف بازدهار التجارة فيها وطنيا ودوليا باعتبار أن مدينة طنجة كانت مدينة دولية، إلا أنه في العقدين الأخيرين لوحظ تدهور كبير في حالة التجارة والتي ترجع بالأساس لحالة اللامبالاة التي عاشها القطاع، كما أشكر جميع المتدخلين على ما تفضلوا به لأنهم أثاروا نقطا مهمة. لهذا ومن خلال تجربتي المتواضعة اسمحوا لي أن أشير أن التاجر مظلوم سواء من حيث الضرائب التي تثقل كاهله، وكذلك غياب استراتيجية واضحة للتجارة داخل المدينة، ففي جهتنا ليست هناك دراسات يستفيد منها التجار في اختيار نوع تجارتهم والأماكن المناسبة لمزاولتها داخل المدينة، لهذا أؤكد على ضرورة خلق لجنة تتكلف بالدراسات الاستراتيجية التجارية، ولما لا خلق مدن مخصصة في تجارة معينة.

النقطة الثانية التي أود التطرق لها هي أنني أسجل بكل أسف غياب التعمير التجاري وكذلك دفتر التحملات لكل نشاط، ومشكل السير والجولان بحيث يعاني التجار من قانون منع جولان الشاحنات فلابد من إيجاد مناطق خاصة بالشحن والتفريغ. وهناك شق آخر مهم وهي الأسواق القروية التي لا تلقى اهتماما فهي غير منظمة. وحماية التاجر من المنافسة الغير الشريفة والتي ترجع أساسا إلى المصانع التي تعمل على تصنيع العديد من الماركات دون رقابة، والتهريب الغير مقنن.

./.

مداخلة السيد الحاج محمد الصنهاجي عضو الغرفة

بعد الصلاة والسلام على أشرف المرسلين، أود أن أشكر الحضور الكريم على المشاركة في هذه المناظرة الهامة. وبداية أود أن أشير أن موضوع التجارة الداخلية هو موضوع شائك وكبير جدا يحتاج استراتيجية خاصة للخوض فيه وكذا يتطلب تضحيات كبيرة. وتدخلي هذا سيصب في النقاط التالية:

بالنسبة لقضية التهريب فصراحة التهريب يوجد داخل المغرب وليس خارجه، بالموانئ والمطارات. أما بالنسبة للتجارة الحدودية من يقوم بتهريب بضائع صغيرة ككيس أرز فهو تهريب معيشي أما الكلام عن التهريب الحقيقي يحتاج جرأة وصراحة.

بخصوص الأسواق الجماعية أظن وللأسف، فغرف التجارة والصناعة والخدمات لم تتحمل مسؤولياتها في حل مشاكل هذه الأسواق التي تتخبط فيها، مثل غياب المرافق الضرورية كالمساجد والمرافق الصحية، ناهيك عن المساحات الصغيرة للدكاكين التي لا تتعدى مساحتها مترين، وكذا غياب التشوير، لهذه الأسباب مجتمعة فأظن أنها أسواق فاشلة.

مداخلة السيدة مريم الطالبي رئيسة قسم التخطيط الاقتصادي بجماعة المضيق

كما يعلم الجميع أن التجارة هي العمود الفقري التي يتمحور حولها الاقتصاد بصفة عامة ونحن في جماعة المضيق نتوفر على ميزة كون الجماعة تعتبر عاصمة صيفية للملكة مما ينتج عنه العديد من المشاكل وأهمها التجارة الموسمية التي تتخبط فيها المدينة في صيف كل سنة مما يحتم علينا جميعا النظر إلى هذه الإشكالية والعمل على إخراج توصيات كفيلة بحلها، كما أن التجارة الغير المهيكلة تعتبر من المشاكل العويصة التي تعرفها مدينة المضيق ومن ضمنها مشكل الباعة الجائلين.

مداخلة السيد أحمد العاطفي عضو بالغرفة

بداية أشكر الحضور الكريم على تلبية الدعوة للحضور في هذه المناظرة الهامة وأشكر جميع المتدخلين على مداخلاتهم القيمة، وبصفتي تاجر أمارس في إحدى الأسواق الجماعية بمدينة تطوان، يؤسفني أن أصرح أن التجارة تعرف تدهورا كبيرا خصوصا في مدينة تطوان، فبعدما كانت تعيش حالة من الازدهار التجاري وكانت تمثل مركزا تجاريا وطنيا أصبحت الان تعرف حالة من الانهيار التجاري وهذا يرجع لأسباب عديدة أذكر منها:

- جهل التاجر الصغير بالتطور الذي يعرفه قطاع التجارة
- انتشار المساحات التجارية الكبرى الأجنبية داخل المدينة دون مراقبة وتقوم بتسويق منتوجات أجنبية مما يؤثر سلبا على تنافسية التاجر البسيط.
- أصبح القطاع التجاري الملاذ الوحيد لأعداد كبيرة من العاطلين، مما يساهم في تزايد عدد الباعة المتجولين.

مداخلة السيد مصطفى بناجي عضو بالغرفة ورئيس قطب التجارة بها

تدخلي هذا سيكون تكملة لما تقدم به السادة المتدخلون وسأسلط الضوء على فئة من التجار والتي تمثل تقريبا 70 في المائة من التجار الصغار بالجهة، والتي تمارس تجارتها داخل الأسواق الجماعية. هذه الأسواق عرفت إكراهات كبيرة متمثلة في الحصار الذي عانت منه طيلة سنوات، من طرف الباعة المتجولين، مما أثر سلبا على حالة التجار. كما تعاني هذه الأسواق من الهشاشة في البنيات التحتية، لهذا ومن خلال هذه المناظرة نناشد الجهات المسؤولة للنظر في أحوال هذه الفئة من التجار ومواكبتهم مواكبة فعلية، وذلك باستفادتهم من دعم الوزارة الوصية، واستفادتهم من برامج الحكومة في التكوين والتأطير، حتى لا يكونوا عرضة للرجوع إلى التجارة المتجولة، كما أناشد الجهات المسؤولة والسلطات بمنع المعارض لأنها عبارة عن تجارة متجولة موسمية وتحارب التاجر الصغير.

مداخلة السيد حسن دينون
مندوب وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي بالحسيمة

باعتباري مسؤول بوزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي، كمندوب لها بإقليم الحسيمة، يقع على عاتقي تبليغ الصورة والظروف العامة المحيطة بقطاع التجارة بهذا الإقليم. فكما يعرف الجميع فإقليم الحسيمة شهد أحداثا احتجاجية طال أمدها لأكثر من سنة كان لها أثر سلبي على التجارة والتجار، وبقي الكساد سيد الموقف، إلا أنه مؤخرا بدأت الحياة تدب ولو ببطيء شديد. غير أن الطابع الموسمي والتقليدي الموسوم به قطاع التجارة بالحسيمة والذي يغلب عليه تجارة الأسواق الأسبوعية، كما أن صعوبة المسالك ووعورتها وغياب البنيات التحتية الطرقية كل هذا ينتج عنه ارتفاع كبير في الأسعار، كما أن مواكبة التجار وتأطيرهم تبقى من العوامل المساعدة على تفشي ظاهرة الركود الذي يعرفه الإقليم، وهنا لا يفوتني إلا أن أنوه بالمجهودات الجبارة التي تقوم بها غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة طنجة تطوان الحسيمة، في مواكبة التجار وتكوينهم عبر مركز تكويني مخصص لذلك :

الجلسة العامة الأولى :

"واقع التجارة الداخلية وتطورات القطاع"

الجلسة العامة الأولى: واقع التجارة الداخلية وتطورات القطاع

رئيس الجلسة: السيد ربيع الخمليشي المدير الجهوي لغرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة طنجة تطوان الحسيمة

المتدخلون:

- السيد محمد حميدة: ممثل وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي.
- السيد مصطفى بناجي: غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة طنجة تطوان الحسيمة.
- السيد عمر الشرايبي: مدير المركز الجهوي للاستثمار.
- السيد علي طبجي: ممثل مجلس جهة طنجة تطوان الحسيمة.
- السيد نور الدين عوينات: ممثل جماعة طنجة.
- السيد عبد اللطيف البريني: ممثل الوكالة الحضرية لطنجة.
- السيد عبد الرحمان الصديقي: أستاذ باحث بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة.

مداخلة السيد محمد حميدة

ممثل وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة

والاقتصاد الرقمي

قطاع التجارة والتوزيع

السيد رئيس غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة طنجة تطوان الحسيمة

السيد مدير المركز الجهوي للاستثمار

السيد ممثل مجلس جهة طنجة تطوان الحسيمة

السيد ممثل جماعة طنجة

السيد ممثل الوكالة الحضرية لطنجة

السيدات والسادة التجار

الحضور الكريم

تتضمن مداخلتي هاته ثلاث محاور أساسية وهي:

1. تقديم معطيات وطنية حول قطاع التجارة والتوزيع.
2. منظور خاص حول مؤهلات قطاع التجارة والتوزيع والاختلالات التي تعيق تطوره.
3. الوضعية الحالية لقطاع التجارة والتوزيع وآفاقه المستقبلية.

إن قطاع التجارة والتوزيع من أبرز القطاعات على المستوى الوطني نظرا لدوره المحوري في خلق الثروات، فهو يعتبر ثالث مساهم في الناتج الداخلي الخام بعد القطاع الصناعي والقطاع الفلاحي بنسبة 8 في المائة، بقيمة مضافة تقدر بما يزيد عن 68 مليار درهم. وثاني مشغل على المستوى الوطني بعد القطاع الفلاحي، وأول مشغل على مستوى المجال الحضري، وتقدر عدد مناصب الشغل بالقطاع ما يزيد عن 1.600.000 منصب شغل، أي 13 % من اليد العاملة النشيطة في المغرب.

معطيات أخرى مهمة أريد أن أتقاسمها معكم اليوم، وهي إن قطاع تجارة القرب والتجارة التقليدية التي تضم أيضا تجارة الأسواق، تسيطر على القطاع التجاري بالمغرب، إذ تحقق نسبة ثلثي رقم المعاملات التي ينجزها القطاع ويوظف 80 في المائة من اليد العاملة، كما تسجل حصة السوق من تجارة القرب ما يفوق 38 في المائة من إجمالي القطاع، وتتميز هذه المحلات بكونها بقالات ومحلات حرفية. كما تسجل التجارة التقليدية التي تتضمن التجارة المتجولة المرتبة الثانية بنسبة 28 في المائة من حصة السوق ويحقق الباعة المتجولون وتجار الأسواق نسبة مهمة في هذه العملية. أما التجارة الرسمية فلا تمثل إلا 14 في المائة من حصة السوق، وتسيطر المساحات الكبرى على جزء كبير من هذه الحصة، أما النسبة المتبقية فتعود الى سلاسل المؤسسات التجارية كتجارة الترخيص Franchise والمتاجر الكبرى أو مراكز التسوق الإلكتروني.

باختصار يمكن القول أن هناك ثلاث قطاعات فرعية من تجارة القرب، التجارة التقليدية التي تسيطر على ثلثي رقم المعاملات الإجمالي، ويتعلق الأمر بمحلات البقالة التقليدية والدكاكين والباعة المتجولين، والأسواق الأسبوعية وتسيطر على 89 في المائة من القيمة المضافة، و96 في المائة من مناصب الشغل و89 في المائة من المساحة المخصصة للبيع، و 99 في المائة من العدد الإجمالي لنقط البيع، ويمكن تفسير هذا الوضع بكون 57 في المائة من استهلاكات المغاربة هي عبارة عن منتجات غذائية ومنتوجات مصنعة يتم توزعها في المقام الأول من قبل هذه القطاعات الفرعية الثلاث.

القطاع التجاري هو قطاع يزخر بمؤهلات مهمة، لكن في نفس الوقت يعاني من بعض الاختلالات التي تعيق تطوره. فمن بين هذه المؤهلات التي يتيحها القطاع التجاري يمكن القول أن قطاع التجارة والتوزيع يستقطب أكثر من 60 في المائة من نفقات الأسر المغربية الفقيرة التي تنفق 65 في المائة من ميزانيتها على المواد الاستهلاكية، مقابل 45 في المائة بالنسبة للأسر ذات الدخل المرتفع. كذلك هناك فرص أخرى متاحة لان نفقات الأسر المغربية تعرف ارتفاعا بالنظر إلى النمو الديموغرافي المتزايد الذي يعرفه المغرب، وكذلك نمو الناتج الداخلي الخام للفرد. هذا النمو المتزايد ستدعمه تطورات كل مكونات القطاع التجاري للاستجابة لمتطلبات المستهلك المغربي الذي تبين من خلال دراسة ميدانية انه يرغب في تطوير جميع قنوات التوزيع و70 في المائة أبدوا رغبتهم في عصرنة جميع قنوات التوزيع.

قطاع التجارة والتوزيع يعرف أيضا نموا مضطردا للتجارة العصرية، حيث إن المساحات الكبرى والمتوسطة عرفت في السنين الأخيرة تطورا كبيرا، حيث وصلت الى ما يناهز 537 شبكة و5000 نقطة بيع. وهناك أيضا المراكز التجارية العصرية التي أصبحت تتطور بشكل ملحوظ في ربوع المملكة، وخاصة في بعض الجهات التي تعرف نموا اقتصاديا مرتفعا كجهة طنجة تطوان الحسيمة. فهذه المراكز التجارية تعطي فرص تقدر بـ 600 ألف متر مربع كمساحة تجارية للاستغلال من طرف العلامات التجارية. هناك كذلك فرص أخرى متاحة وهي التوسع على المستوى الدولي بالنسبة للشبكات التجارية، نظرا للنمو المضطرد الذي تشهده أسواق الاستهلاك الإفريقية، فهي تشكل فرصة لفائدة الاستثمار في مجال التوزيع العصري، حيث يتوقع أن يصل الاستهلاك على مستوى القارة الإفريقية بحلول سنة 2025 بروز عدد من المناطق الحضرية تساهم سنويا بحوالي 500 مليار درهم كناتج محلي اجمالي، في حين سيتجاوز عدد الأسر عتبة 328 مليون أسرة سيساهم في الأسواق الاستهلاكية، وهو ما يشكل فرصة للفاعلين المغاربة في التوزيع للتوسع على المستوى الدولي.

هذه بخلاصة ما يعيشه قطاع التوزيع في مختلق قطاعاته الفرعية من تفاوتات واضحة في الإنتاجية. فبالرغم من كون تجارة القرب والتجارة التقليدية لا زالت تسيطر على القطاع بصفة عامة، نظرا لرقم المعاملات الذي يحققه القطاع ككل، وتوظيف 80 في المائة من اليد العاملة، فان الهامش المضاف المطبق بهذه القطاعات لا تفضله الشبكات العصرية. وهذا الهامش مرتفع بشكل خاص في تجارة المواد الغذائية وهي تشكل بالإضافة إلى الوساطة العقيمة التي تعرفها تجارة الجملة، وعلى الأداء الضعيف للنموذج الاقتصادي لتجارة القرب والتجارة التقليدية، التي تعاني من نموذج اقتصادي غير فعال، فضلا عن ارتفاع تكاليف الشراء لعدم وجود قوة تفاوضية لديها، كذلك هناك تكلفة الوساطة التي تؤثر بشكل كبير على تنافسية القطاع. إذا قمنا بتحليل النموذج الاقتصادي للأنماط التجارية فإننا نجد خصوصيتين:

- ✓ الأولى تتجلى في ارتفاع معدل الوساطة بالنسبة لتجارة الجملة.
- ✓ والثانية تتجلى في كون متاجر البيع بالتقسيط تستفيد من هوامش ربح منخفضة مقارنة مع ارتفاع التكلفة مما يؤكد ضعف إنتاجية هذا النمط التجاري.

هاتان الخصوصيتان تفسران إلى حد كبير سبب ارتفاع معدل الهامش المضاف فوق سعر التكلفة في المغرب، مقارنة ببعض الدول والمعايير الدولية. ولا يمكن التخلص من هذا الوضع إلا عبر محاربة الوساطة العقيمة المتعلقة بتجارة الجملة وتقليص مصاريف تجارة البيع بالتقسيط مما سيؤثر تأثيرا ايجابيا على تنافسية تجارة القرب، وكذلك على المستهلكين وخاصة ذووا الدخل المحدود. فيبلغ معدل

الهامش المضاف فوق سعر التكلفة بالمغرب ما يقارب 30 في المائة، لذلك فمن خلال الشكل الموضح يبدو ظاهرا أن هذا المعدل بالنسبة لتجارة القرب يساوي نصف المعدل بالنسبة لتجارة البيع بالتقسيط. لكن الحقيقة هي أنها غير منصفة فالأول يعاني من وجود وساطة عقيمة والثاني يعاني من ضعف الإنتاجية نتيجة للتكاليف المرتفعة.

كذلك القطاع يعاني من هشاشة الفاعلين فيه، وكثرة المتدخلين، حيث يمكن أن نعطي أمثلة على الهشاشة التي يعيشها القطاع. إلى القطاعات التي تعاني من الهشاشة، وهما أولا تجارة القرب والتي يصل رقم معاملاتهم السنوي الى 750ألف درهم، ويعيشون وضعية غير مستقرة في غياب نظام للتغطية الصحية وفي غياب كذلك الأمن الوظيفي، لأنه لا يتعدى عدد العاملين بالقطاع المنخرطين بنظام الضمان الاجتماعي 500 ألف شخص بنسبة 30 في المائة. يضاف إلى هذا العامل، عامل الباعة المتجولون الذين يمارسون ضغطا على التجار المستقرين إلا أنهم يعيشون ظروفا اجتماعية غير مستقر للغاية، ويعتبر وسيلة سهلة للقنوات الغير المنظمة لتزويدهم بالبضائع.

هناك كذلك عامل آخر، يجب الالتفات إليه كما جاء في مختلف تدخلات الفترة الصباحية فبالإضافة الى التأثير الغير المباشر على الاستهلاك يتوفر قطاع التوزيع على مكون مهم وهو توازن الميزان التجاري. فبالنسبة للميزان التجاري يسجل عجزا كبيرا فيما يخص المنتجات الاستهلاكية الغذائية ومنتجات التجهيز المنزلي والسلع الالكترونية، حيث إن معدل التزود المحلي لا يزال منخفضا، ويعتبر الاستخدام الجد محدود للعلامات التجارية للموزعين من المساحات الكبرى والمتوسطة من بين الأسباب التي أدت الى هذه الوضعية. في حين أن هذه العلامات لا تمثل إلا 10 أو 15 في المائة من معاملات الشركات التجارية العصرية في المغرب، والتي تصل الى 60 في المائة في تركيا والى 40 و50 في المائة في فرنسا.

عامل آخر تواجهه التجارة بصفة عامة سواء تجارة القرب أو التجارة العصرية، وهو ضعف التخطيط في المجال التجاري. مخططات التعمير بالمغرب لا تؤطر إلا بشكل ضعيف فإنها ترخص لجميع المشاريع ذات الخصائص الحضرية كما هو الشأن مع المنشآت السكنية، ويبقى غير منظم الى حد كبير. حيث إن غياب التخطيط يتم تعويضه بنظام الاستثناء التي تبث فيه لجنة الاستثناء في غياب وثائق التعمير بتغيير تخصيص الأراضي الغير المبنية وذلك بناء على أساس أغلبية أعضائها. وقد اظهر انعدام التخطيط تأثيره السلبي على توازن المناطق واختلال العرض، وكذلك من حيث الكثافة التجارية يلاحظ بأنه في مختلف المدن بأن المتوسط الوطني هو 27 نقطة بيع لكل ألف ساكن، بينما في الدار البيضاء مثلا هناك 71 نقطة بيع لكل 100 شخص. كذلك هناك اختلال في التوازن داخل التجمعات الحضرية الكبرى. فبالإضافة الى هذه النتائج السلبية لعدم التخطيط هناك كذلك تأثير علة تنظيم المدن ويخلق مشاكل كثيرة تتجلى في صعوبة حركة السير والجولان وصعوبة الولوج وتقادم المنتجات وكذلك انتشار التجارة المتجولة.

كانت هذه بعض المعيقات، في الأخير كخلاصة يجب التأكيد على ان تشخيص الوضعية الحالية لقطاع التجارة والتوزيع في المغرب، يبين أن القطاع ما زال لم يؤكد بعد تحوله الكامل الى النموذج العصري الذي يتميز بقوة الفعالية وولوج الشركات الدولية الى السوق المغربي. فهو من خلال مقارنة بدول أجنبية يتضح الفرق الموجود بين تجارة المغربية والتجارة في باقي الدول المتقدمة في هذا المجال. حيث أن التجارة المغربية تعاني من اختلالات رغم أن وزن القطاع جد مهم من حيث الدخل الخام وعدد مناصب الشغل مقارنة مع انتاجيته. كذلك قطاع التوزيع والتجارة العصرية ما زالت ضعيفة حيث لا تستحوذ إلا على 14 في المائة من حصة السوق. وما زالت تجارة القرب والتجارة التقليدية تهيمن على القطاع.

في الختام يجب التذكير أن القطاع استفاد من مجموعة من البرامج الحكومية، وكذلك هناك أوراش تنموية تم إطلاقها للرفع من تنافسية وعصرنة القطاع التجاري. لكن اليوم يستلزم الأمر وضع خطة عمل جديدة ووضع خريطة طريق تعتمد على مقاربة جديدة تمكن من مواكبة جميع أنماط التجارة والتوزيع والرفع من إنتاجية كل مكونات القطاع.

مداخلة السيد عمر الشرايبي
المدير الجهوي للمركز الجهوي للاستثمار
بطنجة

السيد مندوب وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي،

السيد رئيس غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة طنجة-تطوان-الحسيمة، السيد ممثل ولاية طنجة-تطوان-الحسيمة،

السيد ممثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي،

السيد ممثل جماعة طنجة،

السيد ممثل الوكالة الحضرية لطنجة،

السيدات والسادة التجار، السيدات والسادة الحضور الكريم.

في بداية الأمر أود أن أشكر اللجنة المنظمة لهاته المناظرة لدعوتها للمركز الجهوي للاستثمار من أجل المشاركة في هدا اللقاء المتميز والأول من نوعه جهويا ووطنيا من أجل الرقي بقطاع مهم وهو قطاع التجارة الداخلية. أتمنى أن تفضي الورشات المبرمجة في إطار هادين اليومين إلى توصيات بناءة تمكن من تحسين مناخ الأعمال في هدا القطاع.

أيها السادة والسيدات

يعتبر قطاع التجارة الداخلية من بين دعامات الاقتصاد الوطني حيث يشكل ثاني مشغل بعد قطاع الفلاحة، كما ساهم سنة 2013 بـ 9,4% من الناتج الوطني الخام أي ما يعادل 81,65%مليار درهم كقيمة مضافة، وبرقم معاملات يفوق 290 مليار درهم.

وشهد قطاع التجارة الداخلية خلال السنوات الاخيرة تطورا ملحوظا ودلك بفضل استراتيجية الدولة للنهوض بهذا القطاع.

وفي هذا الإطار فقد تبنت الدولة مخططات تهدف إلى الرفع من مساهمة قطاع التجارة بنسبة 15% من الناتج الداخلي الخام وخلق أزيد من 450.000 منصب شغل إضافي، ودلك من خلال النهوض بقطاع التجارة الداخلية، وتأهيل مختلف مكوناتها والرفع من أدائها، وخلق صندوق لتنمية التجارة يهدف بالأساس إلى ترقية وتأهيل نشاط صغار التجار.

وتقوم التوجهات الاستراتيجية للدولةعلى الرفع من مستوى تنافسية القطاع وتعزيز التكامل بين مختلف فروع الأنشطة التجارية والتي تم تقسيمها إلى: تجارة القرب، الفضاءات التجارية العصرية الكبيرة والمتوسطة، وأسواق الجملة، مما يجعل قطاع التجارة والتوزيع قطاعا فعالا يستجيب لمتطلبات المستهلكين والذين عبروا بنسبة 80% عن ضرورة تطوير نموذج جديد للتجارة من خلال خلق مجموعة من المراكز التجارية المتكاملة

يعتبر إدماج الاقتصاد غير المنظم أولوية وطنية ويمثل مشروعا رائدا في مخطط تسريع التنمية، ويهدف إلى تحفيز أكبر عدد ممكن من العاملين في الاقتصاد غير المنظم على الاندماج في بيئة يستفيدون فيها من أنشطة تخلق قيمة مضافة.

وفي هذا الصدد يهدف برنامج المقاول الذاتي إلى دعم المقاولات الصغيرة جدا وتشجيع المقاولين، بما في ذلك النساء صاحبات المشاريع، ولجعل المقاولة الصغيرة جدا رافعة لإحداث الوظائف والقيمة المضافة.

وقد تم إطلاق هذا النظام على مستوى وكالات بريد المغرب، وهو يتمتع بعدة ميزات، وخاصة:

تبسيط إجراءات خلق المقاولة؛

الإعفاء من التسجيل في السجل التجاري؛

الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة؛

ضرائب أقل: 1 بالمائة من رقم المعاملات

إمكانية إصدار فواتير؛

الاستفادة من التغطية الاجتماعية؛

أيها السيدات والسادة،

تعتبر جهة طنجة-تطوان-الحسيمة ثاني قطب تجاري بالمغرب حيث أنها تعد وجهة أساسية للتسوق وخصوصا في فصل الصيف.

وقد تم ترسيخ هذه المكانة بفضل البنيات التحتية التي تم تشييدها منذ اعتلاء صاحب الجلالة الملك محمد السادس عرش أسلافه الميامين، وكدا المشاريع الاستثمارية الكبرى والتي مكنت من خلق مئات الآلاف من مناصب الشغل وبالتالي أدت إلى الرفع من المعاملات التجارية التي جعلت من هذا القطاع قطاعا نشيطا طيلة السنة وليس فقط قطاعا موسميا.

أيها السيدات والسادة،

خلال سنة 2017 قام المركز الجهوي للاستثمار لجهة طنجة-تطوان-الحسيمة بتسهيل خلق أكثر من ألف مقاولة في القطاع التجاري من أصل 3040 مقاولة تم إحداثها عن طريق هذا المركز أي بنسبة 33% كما رخص المركز الجهوي للاستثمار لخمس مشاريع استثمارية بكلفة اجمالية تقدر بحوالي 51 مليون درهم ستمكن من خلق أزيد من 80 منصب شغل مباشر،

وأستغل هذه المناسبة من أجل التأكيد على انخراط المركز الجهوي للاستثمار من أجل مواكبة المشاريع الاستثمارية في القطاع التجاري وذلك من خلال شباك المساعدة على خلق المقاولة وشباك مساعدة المستثمرين.

كما أحيطكم علما أنه ومن خلال الاصلاح الجديد للمركز الجهوية للاستثمار الذي تم تقديمه من طرف رئيس الحكومة لصاحب الجلالة بتاريخ 19 أبريل 2018 فسيتم توسيع نطاق مهامها واختصاصاتها لتشمل المعالجة المندمجة لملفات الاستثمار في كافة مراحلها، والمواكبة الشاملة للمقاولات الصغرى والمتوسطة، والسهر على التسوية الودية للنزاعات الناشئة بين الإدارات والمستثمرين.

وتجدر الاشارة أن جهة طنجة-تطوان-الحسيمة تتوفر على سبعة هكتارات من الأسواق الممتازة والمراكز التجارية التي تقدم عرضا متكاملا من حيث التسوق والترفيه والمطاعم. وفي هذا الإطار ومن أجل جعل الجهة فضاء للتسوق بامتياز على المستوى الوطني والأورو-متوسطي فإننا نقترح التفكير في خلق قرى للتسوق كما هو معمول به في الدول الأوربية

أيها السيدات والسادة،

إن قطاع التجارة الداخلية بجهة طنجة- تطوان- الحسيمة يعرف تحديات كبيرة متمثلة في المتطلبات الجديدة للساكنة، وكدا تغيير نمط العيش الذي أدى إلى ظهور قنوات جديدة للتجارة من خلال المواقع الالكترونية المختصة وشبكات التواصل الاجتماعي، كما تعاني من مجموعة من الاكراهات البنيوية والمتمثلة في التجارة الغيرالمهيكلة، ولهذا فإن السلطات المحلية بمختلف أقاليم ومدن الجهة تعمل على تحسين ظروف تسوق المواطنين وكدا الحد من المنافسة الغير الشريفة من خلال إيواء الباعة المتجولين، حيث أنه في إطار مختلف البرامج المهيكلة الكبرى التي تعرفها مدن الجهة كبرنامج طنجة الكبرى وإعادة تهيئة مدينة تطوان وكذا برنامج الحسيمة منارة المتوسط تم خلق مجموعة من أسواق القرب وأسواق الجملة وأسواق السمك وأسواق نموذجية وذلك لتحسين ظروف عمل التجار وكذا ظروف استقبال الزبائن وبالتالي هيكلة وتطوير القطاع

وفي الاخير أود أن أشكر اللجنة المنظمة على هده المبادرة القيمة والتي تظهر حرص السلطات وكدا التجار على ضرورة الإقلاع بهذا القطاع الاستراتيجي وبالتالي جعل هذا اللقاء انطلاقة فعلية لمسلسل تشاور موسع لبلورة مخطط جهوي مندمج لإنعاش وتطوير مهن التجارة

السيد مصطفى بناجي
عن غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة طنجة تطوان الحسيمة

السيد ممثل وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي

السيد مدير المركز الجهوي للاستثمار

السيد ممثل مجلس جهة طنجة تطوان الحسيمة

السيد ممثل جماعة طنجة

السيد ممثل الوكالة الحضرية لطنجة

السيدات والسادة التجار

الحضور الكريم

تشهد الظرفية الاقتصادية الوطنية تطورات عميقة على مستوى بنياتها العامة، مما يسائل في الصميم "النموذج التنموي" الوطني بنقاط قوته من جهة، وأيضا ببعض ملامحه السلبية أو القابلة للتطوير من جهة أخرى، ولا سيما قطاع التجارة الداخلية الذي يعتبر رافعة أساسية للاقتصاد الوطني، بحيث يساهم في الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة مهمة تفوق 12% ويوفر فرصا عديدة للشغل تقدر بـ1.256.000، موزعة على أكثر من 880.000 مقاولة صغيرة ومقاولة صغيرة جدا، وينتج قيمة مضافة تفوق 68.5 مليار درهم.

وعرف قطاع التجارة الداخلية خلال العقود الأخيرة بروز أنماط جديدة للتجارة من بينها على الخصوص، تزايد انتشار شبكات العلامات التجارية والمساحات الكبرى، حيث بلغت نسبة نموها سنويا 20 %، مما يفتح آفاقا جديدة لجعل المغرب فضاء تجاريا على المستوى المحلي. في الوقت ذاته الذي يستدعي فيه الأمر اتخاذ خطوات استباقية لتطوير المقاولات الصغيرة العاملة بالقطاع من أجل الحفاظ على خدمات القرب التي تقدمها للمستهلك نظرا لما تمثله من ثقل اجتماعي واقتصادي لا يستهان به. كما عرف قطاع التجارة الداخلية تطورا نوعيا ويتمثل في ارتفاع رقم المعاملات المسجلة عبر التجارة الإلكترونية، وعبر وسائط التواصل الاجتماعي، سواء تعلق الأمر بالبضائع والخدمات، مما يتطلب تأطيرا خاصا لهذه الظاهرة سواء على المستوى القانوني أو الإداري.

وعلى المستوى الجهوي، يعتبر قطاع التجارة من أهم القطاعات الاقتصادية بجهة طنجة تطوان الحسيمة، بحكم تاريخ المنطقة التجاري وموقعها الجغرافي، وكذا الارتباط الوثيق لهذا القطاع بالقطاعات الاقتصادية الأخرى كالصناعة والسياحة وغيرها، بحيث تمثل الوحدات العاملة في القطاع التجاري ما يقارب نصف العدد الإجمالي للمقاولات بالجهة، مما يجعلها جهة تجارية بامتياز.

ورغم التطور والانتشار الكبيرين للتجارة العصرية (الأسواق التجارية، المساحات الكبرى ...) خاصة في المدن الكبرى، فإن التجارة لا تزال تحافظ على طابعها التقليدي في الجهة عبر الأسواق الحضرية والقروية ونقط البيع المنتشرة في كل الأحياء.

وحسب إحصاء للمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، فان عدد المقاولات بالقطاع التجاري المقيدة في السجل التجاري بالجهة إلى حدود سنة 2018 يبلغ عدد 90584 مقاولة موزعة كالتالي:

- المقاولات الذاتية: 69482 مقاولة، أي ما يعادل 76.7% من المقاولات.
- المقاولات المعنوية: 21102 مقاولة، أي ما يعادل 23.3% من المقاولات التجارية.

وتحتل الجهة المرتبة الثالثة من حيث عدد المقاولات بالقطاع التجاري على المستوى الوطني بنسبة (10.6%). واعتبارا لكون عدد هام من الوحدات التجارية ولا سيما الصغيرة جدا غير مقيدة بالسجل التجاري، فان العدد الحقيقي للمقاولات التجارية قد يفوق بكثير الرقم المشار إليه، بالإضافة إلى القطاع التجاري غير المهيكل.

وبالنظر للدور الهام الذي يلعبه القطاع التجاري كحلقة وصل أساسية بين المنتجين والمستهلكين، كان من الضروري وضع تصور شامل بأهداف محددة، يرتكز على إعادة تنظيم قطاع التوزيع بما يتلاءم والتطور الاقتصادي والاجتماعي، وتحسين تنافسية القطاعات المنتجة، وضمان تموين المستهلكين في ظروف أحسن، من خلال تسهيل ولوج المستهلكين إلى المواد، وفق الضمانات القانونية والصحية المعمول بها على مستوى الأثمان والجودة.

هذا وبالارتكاز إلى نظام الجهوية الموسعة الذي أقرته بلادنا كآلية للتنمية الاقتصادية الشاملة، فقد ارتأت غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة طنجة تطوان الحسيمة، تنظيم المناظرة الجهوية الأولى للتجارة الداخلية من أجل المساعدة على الإحاطة بالمشاكل الأساسية التي تعيق تطور مختلف أنماط التوزيع (مساحات كبرى، شبكات التوزيع، تجارة القرب وأسواق الجملة، الأسواق القروية الأسبوعية)، ومن وضع برنامج عمل من شأنه جعل الجهة فضاء للتسوق بامتياز، وذلك من خلال العمل على توفير مواد تستجيب لمتطلبات المستهلكين، وتسهيل عملية الولوج إليها، والحرص على جودتها، وتحسين تنافسية الفاعلين في القطاع التجاري والعمل على تنمية نماذج جديدة للتوزيع.

وتهدف الغرفة من خلال تنظيمها لهذه التظاهرة، إلى المساهمة الى جانب المتدخلين في مجال التجارة الداخلية، والمساعدة على وضع استراتيجية جديدة للقطاع التجاري على المستوى الجهوي وخصوصا بالنسبة لتجارة القرب، وإعداد رؤية واضحة بخصوص القطاع التجاري، الذي يعتبر من الروافد المهمة في المسار الاقتصادي المحلي والجهوي، بحيث لا يخفى على أحد الدور الكبير الذي تقوم به تجارة القرب في تموين مختلف الأحياء والتجمعات السكنية الكبرى.

إلا أن هذه التجارة تعاني في نفس الوقت من عدة عوامل تحد من مردوديتها، وتفوت عليها فرصة الاندماج في المسار التنموي بالوجه المطلوب، وهو ما يدعو إلى تعميق التفكير في إعادة تأهيل هذا القطاع، وبالتالي تمكينه من الوسائل والآليات التي تتيح إمكانية عصرنته وتطويره.

وضمن هذا السياق، عملت الدولة على ضخ استثمارات عمومية هامة شملت التأهيل الحضري استفادت منه جل مدن الجهة، وساهمت في تحديث البنيات المرتبطة بالقطاع التجاري (إعادة تأهيل الأسواق، إحداث أسواق جديدة، بروز فضاءات وأنماط جديدة للتوزيع، إقرار برامج لمواكبة تحديث القطاع ...)، غير أن النتائج على أرض الواقع ظلت متواضعة ولا تعكس حجم الاهتمام الذي حظي به القطاع. فهل يعزى ذلك إلى الجوانب القانونية التي تؤطر القطاع التجاري، وتعدد المصالح الإدارية المتدخلة (وزارة التجارة – وزارة الداخلية – وزارة الصحة – وزارة المالية ....)؟ أم يرجع الأمر الى النظام الضريبي والسياسة الجبائية التي يخضع لها القطاع (ازيد من 15 ضريبة ورسم) ؟، والى أي حد يشكل القطاع الغير المهيكل عرقلة حقيقية لنمو القطاع بفرض منافسة غير متكافئة ؟، وما هي الصلاحيات التي تم منحها للهيئات الممثلة للتجار ولا سيما غرف التجارة والصناعة والخدمات لتأطير القطاع والدفاع عنه وحماية مصالح العاملين به؟، كيف يمكن تطوير قطاع التجارة الداخلية وانفتاحه على أشكال توزيع جديدة كالمساحات الكبرى والتجارة الإلكترونية دون المساس ببنيات التوزيع التقليدية المتمثلة في تجارة القرب؟، وما مدى مساهمة الجماعات الترابية و باقي المتدخلين الجهويين في تنشيط الدورة التجارية عبر توفير البنيات التحتية الملائمة (قصر المعارض مثلا) أو عبر تنظيم أنشطة تجارية (موسم التخفيضات، مهرجان التسوق...)؟، ألم يحن الوقت لتقوم الدولة وباقي المتدخلين العموميين، بتشجيع التجار الصغار عبر آليات قانونية وضريبية تحفيزية، لخوض غمار تجربة "مركزيات الشراء" و "فضاءات التخزين الجماعية" و"الاتحادات/الكونسورسيوم" في مجالات النقل و التوزيع، و غيرها من الحلول اللوجستية؟، وكيف يمكن حل مشكل التهريب بالجهة و هل يمكن اعتبار إنشاء منطقة تجارية حرة، حلا لهذه الظاهرة؟.

هذه أسئلة إلى جانب أخرى، سيحاول أن يجيب عنها المشاركون في المناظرة الجهوية الأولى للتجارة الداخلية، التي تنظمها غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة طنجة تطوان الحسيمة خلال يومي 9 و10 ماي 2018 تحت شعار:

" التجارة الداخلية: مرآة للتنمية بجهة طنجة تطوان الحسيمة "، والتي تروم عبر الأوراق المقدمة خلالها والنقاش الذي سوف تثيره الى:

- تحسين المحيط الداخلي والخارجي للمقاولة التجارية.
- دعم وتطوير وعصرنة قطاع التجارة والتوزيع بجميع مكوناته.
- إنعاش سياسة تعميرية تجارية تستجيب لحاجيات العاملين بقطاع التجارة.
- عصرنة طرق تدبير وتسيير تجارة القرب.
- تنظيم الفضاءات التجارية.
- تجويد خدمات القطاع التجاري مع مطابقتها لمعايير وتقنيات التدبير الحديثة.
- إضفاء طابع المهنية على العلاقة التي تربط التجار والمنتجين والمستهلكين.
- تعزيز التمثيلية المهنية للقطاع التجاري
- الرفع من مستوى عيش التجار وتحسين وضعيتهم الاجتماعية.
- خلق توافق بين السلطات العمومية والفاعلين بالقطاع التجاري.
- إعداد تصاميم توجيهية جهوية تنظم المناطق التجارية وكذا الدور المنوط بها.

مداخلة السيد علي الطبجي
عن جهة طنجة تطوان الحسيمة

السيد ممثل وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي

السيد رئيس غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة طنجة تطوان الحسيمة

السيد مدير المركز الجهوي للاستثمار

السيد ممثل جماعة طنجة

السيد ممثل الوكالة الحضرية لطنجة

السيدات والسادة التجار

الحضور الكريم

يشكل القطاع التجاري عموما والتجارة الداخلية على وجه الخصوص، دعامة حقيقية للنسيج الاقتصادي سواء على المستوى الوطني أو الجهوي. وتتمثل أهمية هذا القطاع في قدرته على توفير نسبة هامة من مناصب الشغل بالإضافة إلى تقديم خدمات للمستهلكين قائمة على سياسة القرب وتسديد الحاجيات اللازمة للمواطنين. غير أن دينامية هذا القطاع لا تخلو من مجموعة من الاختلالات التي تحد من فعاليته ونجاعته، وكذا تطوره في أفق لعب دور الريادة في تطوير بنية الاقتصاد وخاصة على المستوى الجهوي.

في هذه المداخلة سنحاول تناول ثلاث محاور أساسية ذات الصلة بالموضوع نعتبرها ذات أهمية قصوى في إعادة النظر في هذا القطاع في أفق إدماجه في دينامية السياسات العمومية الرامية إلى جعله قطاعا حيويا قادرا على لعب دوره الحقيقي وإيلائه المكانة اللائقة به مستقبلا.

✓ <u>أهمية قطاع التجارة الداخلية:</u>

تفيد المعطيات الإحصائية إلى أن قطاع التجارة الداخلية بجهة طنجة تطوان الحسيمة، يلعب دورا مهما جنبا إلى جنب باقي القطاعات الاقتصادية، في تطوير وبناء صيرورة التنمية الجهوية وذلك من خلال التقاء تدخلات كافة الفاعلين الترابيين المتدخلين في هذا المجال. ويمكن إجمالا تحديد أهمية هذا القطاع جهويا من خلال ما يلي:

- مساهمته الفعالة في صيرورة التنمية.
- مساهمته في توفير مناصب شغل بالنسبة للسكان النشيطين بالجهة.

- مساهمته في الناتج الوطني الخام.

وعلى الرغم من أن هذا القطاع لا يشكل اختصاصا مباشرا من اختصاص الجهة وفقا لمقتضيات القانون التنظيمي، فإن مجلس الجهة لا يدخر جهدا في الاهتمام به وذلك لما له من ارتباطات وثيقة مع بعض الاختصاصات وخاصة منها تلك المرتبطة بالأسواق الجهوية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وكذا باختصاص آخر لا يقل أهمية ويتعلق الأمر بدعم الأنشطة غير الفلاحية بالوسط القروي.

إن مجموع الاهتمامات أعلاه دفعت بالجهة إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الشق التجاري لهذه الاختصاصات وذلك من خلال خلق مشاريع مرتبطة أساسا بعملية التسويق وتوفير الشروط الملائمة لهذه العملية.

كل ذلك يعتبر مدخلا حقيقيا لتطور المقاولات الصغرى في هذا المجال وكذا النسيج التعاوني ومدى قدرته على المشاركة في دينامية التجارة الداخلية بالجهة بل واعتباره بديلا لمجموعة من المظاهر والأنشطة التجارية التي لا تليق بحجم المجهودات المبذولة في هذا المجال.

✓ <u>خصوصيات التجارة الداخلية بجهة طنجة تطوان الحسيمة</u>

لا تخلو التجارة الداخلية بالجهة من خصوصيات تجدر الإشارة إلى إبرازها، خاصة لما لهذه الخصوصيات من أثر سلبي على مستقبلها. وفي هذا السياق يمكن الوقوف عند خاصيتين أساسيتين:

- *ارتباطها الكبير بالتجارة الحدودية / التهريب*

ارتبط قطاع التجارة الداخلية بجهة طنجة تطوان الحسيمة، في جانب كبير منه بالتجارة الحدودية وخاصة تلك المرتبطة بالتهريب علاقة بالأنشطة التجارية لباب سبتة. ولا شك أن هذه الأنشطة باتت اليوم تشكل إهدار للمجهودات المؤسساتية من جهة، وتهديد للمقاولات والأنشطة التجارية وخاصة منها المقاولات والأنشطة الصغرى من جهة أخرى، وهو الشيء الذي بات يطرح ضرورة إعادة هيكلة هذا النوع من الأنشطة بما يفيد تطوير أشكال أخرى منها، تسهم في بناء دينامية تجارية حدودية قادرة على خلق تبادل تجاري قائم على ضمان المصالح الاقتصادية للأطراف المنخرطة في هذه الدينامية.

إن اهتمام الجهة بقطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني باعتباره اختصاصا ذاتيا، بات يدعو إلى ضرورة التفكير في الأشكال الممكنة لعملية التسويق وخاصة فيما يتعلق

- *ارتباطها بالقطاع غير المهيكل*

إن ثاني خاصية يمكن الوقوف عندها في مجال التجارة الداخلية والحدودية منها على وجه الخصوص هو الطابع غير المهيكل وغير المنظم لهذه الأنشطة بما لا يتناسب وأهميتها كقطاع اقتصادي حيوي. ولعل هذا الطابع هو الذي يفقدها إمكانية تطورها باتجاه وضع آخر أكثر تنافسية بما يليق بقيمتها وأهميتها، فضلا عن جعلها خارج سياق ومدار الدورة الاقتصادية، لتتحول إلى معيق يمس بمداخيل الدولة والمؤسسات المعنية ذات الصلة.

✓ إكراهات التجارة الداخلية.

يمكن عموما الاكتفاء بنوعين أساسين من الإكراهات ذات الصلة بهذا الموضوع، والتي يمكن اعتبارهما إكراهات مرتبطة بالخصائص المذكورة أعلاه.

- *المنافسة مع البضائع الأجنبية وخاصة المهربة.*

ارتباطا بموضوع خصوصيات التجارة الداخلية والحدودية منها على وجه الخصوص، تعاني هذه الأنشطة من إكراه المنافسة الشديدة للبضائع الأجنبية المهربة منها وغير المهربة. وفي هذا الصدد يلاحظ أن هذه الأنشطة التجارية قائمة بالأساس على اقتناء البضائع المهربة عبر باب سبتة، والتي يتم تخصيص أسواق رسمية بأكملها تساعد في ترويجها من جهة، وبالمقابل وجود منتوجات محلية توجد على هامش النشاط التجاري حيث يقل عليها الإقبال. أما من جهة ثالثة سعت مجموعة من الاستثمارات في هذا المجال إلى تقنين تجارة داخلية عبر

الترخيص لماركات تجارية جديدة بدأت تغزو الأسواق تجمع بين الجودة والأثمنة المناسبة مما يجعلها في وضع تنافسي مريح مقارنة مع المنتوجات الوطنية.

- *المنافسة مع الأسواق الممتازة.*

إن التطور الذي عرفته التجارة الداخلية بالمغرب عموما والجهة على وجه الخصوص اتجه نحو ظهور العديد من الأسواق الممتازة. ولعل هذا التطور بقدر ما شكل قفزة نوعية في مجال التجارة الداخلية بقدر ما كانت له آثار سلبية على الأنشطة التجارية ذات الرأسمال المحدود، والتي لم تعد تصمد أمام ثقافة التسوق من المكان الواحد أي السوق الممتاز. وهو الشيء الذي عرض مصالح عدد كبير من التجار الصغار للخطر بل وللإفلاس أيضا.

✓ <u>محاولات للمعالجة</u>

إن تشخيص دقيق لواقع حال التجارة الداخلية ومعها التجارة الحدودية يدفع مختلف الفاعلين الترابيين والمتدخلين في هذا المجال إلى ضرورة اتخاذ الإجراءات المناسبة لتجاوز هذا الوضع القائم عبر سياسات وبرامج عمومية تفي بالغرض. في هذا الإطار وانطلاقا من ارتباط بعض اختصاصات الجهة بهذا الموضوع فإن هذه الأخيرة تجعل منه موضوع اهتمام وذلك من خلال ما يلي:

- الدعم المادي والمعنوي للوحدات الإنتاجية في إطار تطوير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
- دعم المنتوجات المجالية / الترابية ومساعدتها على خوض غمار المنافسة.
- خلق منصات لتسويق المنتوجات المجالية / الترابية
- عقد شراكات من أجل التسويق بالمناطق الحدودية بما في ذلك المطارات والموانئ.
- تقوية قدرات المعنيين بالأمر في مجال التدبير والتسيير لتسهيل المأمورية.
- الدفع بالوحدات الإنتاجية إلى اعتماد فكرة المقاولة الذكية.

./.

مداخلة السيد نور الدين عوينات

ممثل جماعة طنجة.

السيد ممثل وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي

السيد رئيس غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة طنجة تطوان الحسيمة

السيد مدير المركز الجهوي للاستثمار

السيد ممثل مجلس جهة طنجة تطوان الحسيمة

السيد ممثل الوكالة الحضرية لطنجة

السيدات والسادة التجار

الحضور الكريم

تعد التجارة الداخلية من القطاعات الحيوية المساهمة في التنمية الوطنية والمحلية، وذلك بفضل ما يمثله هذا القطاع من أهمية في التشغيل وجلب للاستثمار.

وبالنسبة لجماعة طنجة، وبناء على مقتضيات الميثاق الجماعي، فإن دورها يتجلى في تنظيم الأنشطة التجارية وتنظيمها، وتدبير الأسواق التابعة لها. ونظرا للتطور الكبير للأسواق الممتازة خلال السنوات الماضية، الذي بات يشكل هاجسا للتجار الصغار بسبب المنافسة الكبيرة، فضلا عن المشاكل المرتبطة بالتجارة غير المهيكلة وأخص بالذكر ظاهرة الباعة المتجولين أو ما يسمى بالفراشة الذين أصبحوا يستوطنون الشوارع ومحيط الأسواق، فقد كان لزاما التفكير في إيجاد الحلول المناسبة لتطوير هذا القطاع.

لهذا الغرض، ومن أجل عصرنة قطاع التجارة الداخلية ومواكبة لمشروع طنجة الكبرى، عملت جماعة طنجة على رفع تحدي تحديث وتطوير التجارة، لبدء مرحلة جديدة لتجارة القرب وذلك لتحقيق تطور منسجم لمختلف الأصناف التجارية يمكن من التوفر على شبكة تجارية متوازنة، سهرت الجماعة على تخصيص لهذا القطاع محورا استراتيجيا ضمن برنامج عملها 2022/2017، الهدف منه الإسهام في تنشيط الاقتصاد وتحسين مناخ الأعمال وتشجيع استقطاب الاستثمار.

هذه الاستراتيجية تعد ورشا بنيويا للتجارة، يتوخى منها الحفاظ على مناصب الشغل مع تحسين تنافسية جميع الفاعلين خاصة التجار الصغار الذين يمثلون أولوية، وكذلك الحد من ثقل القطاع غير المهيكل، فضلا عن رهانات التعمير والتهيئة المجالية لضمان نمو متوازن ومتناسق للتجارة بالمدينة.

وقد اشتمل المحور الاستراتيجي المتعلق بالتنشيط الاقتصادي على برنامج يضم خمسة مشاريع وهي:

1. وضع استراتيجية لتدبير وتنشيط الأسواق الجماعية.

2. تنظيم الأنشطة التجارية والأنشطة المزعجة.
3. إحداث وتجهيز الشباك الوحيد للرخص التجارية.
4. الإسهام في إحداث وتجهيز مناطق للأنشطة المزعجة والملوثة.
5. تحسين التشوير السياحي.

الأسواق

تماشيا مع المشاريع الكبرى التي تعرفها مدينة طنجة، فقد تم العمل على بناء أسواق جديدة كالسوق الواقع بأرض الدولة الذي رحل إليه تجار السوق المركزي ببني مكادة، وكذا التجار غير المهيكلين الذين كانوا يحيطون بالسوق. وبلغ عدد المستفيدين من هذا المشروع أكثر من 400 مستفيد، وكذلك الشأن بالنسبة لسوق بئر الشفا الذي تم ترحيل تجاره إلى السوق الجديد كورزيانة، الذي ضم التجار النظاميين والتجار غير المهيكلين الذي يبلغ عددهم أكثر من 500 مستفيد. نفس العملية عرفها سوق نجيبة الذي سيتم إعادة بنائه بمعايير جديدة وعصرية، ليستفيد منه التجار البالغ عددهم 255 مستفيد.

وبخصوص سوق الحي الجديد كاساباراطا الذي يشتمل على 3460 دكان، فإنه سيخضع بدوره إلى إعادة الهيكلة وتحديثه وفق مواصفات عصرية، كما أن هناك سوق بنديبان الذي يعرف ركودا تجاريا، فإن الجماعة بصدد معالجة هذا الأمر والبحث عن الحلول الناجعة لاستعادة السوق لنشاطه التجاري.

هذا بالإضافة إلى السوق المركزي بساحة 9 أبريل وسوق سيدي بوعبيد اللذين سيتم إدماجهما في مشروع واحد بشكل هندسي مطابق للمواصفات العصرية، والذي سيستفيد منه ما يفوق 430 تاجر. موازاة مع ذلك، تم إحداث أسواق جديدة نموذجية بمختلف أحياء المدينة، استفاد منها الباعة المتجولين.

الأنشطة التجارية:

في إطار تنظيم الأنشطة التجارية، وسعيا وراء تبسيط المساطر الإدارية، فقد عملت جماعة طنجة بتشارك مع غرفة التجارة والصناعة والخدمات بطنجة وغرفة الصناعة التقليدية، على إعداد قرار تنظيمي يتعلق بتنظيم مجالات الأنشطة التجارية والحرفية والصناعية والخدماتية داخل المدار الحضري لمدينة طنجة، والقرار حاليا بصدد الدراسة والمصادقة عليه خلال دورة مجلس جماعة طنجة لشهر ماي.

./.

مداخلة السيد محمد البريني

الوكالة الحضرية لطنجة

التجارة الحضرية

تشهد جهة طنجة تطوان الحسيمة منذ سنوات قليلة ديناميكية اقتصادية هي المهمة على المستوى الوطني، ويرجع ذلك بالأساس إلى احتضانها لمجموعة من المشاريع التنموية المتنوعة، والتي أدى إنجازها إلى تبوئ الجهة لمكانة متميزة على المستويين الوطني والدولي.

ثم إن معظم البرامج المنجزة أو التي في طور الإنجاز أو المبرمجة، تؤكد التوجه الاستراتيجي الجهوي للسلطات العمومية الهادفة الى أن تجعل من جهة طنجة تطوان الحسيمة، قطبا اقتصاديا بمستوى عال على مستوى شبكات التبادل بين القارات.

ثم إن أهمية الأوراش التي هي في طور الإنجاز بحسب التحديات الكبرى التي على مدن الجهة مواجهتها خاصة مدينتي طنجة وتطوان. ذلك أن ميناء طنجة المتوسط وما سيوفره من مناطق للأنشطة الاقتصادية وقنوات للتواصل كفيل لا محالة بإحداث تحولات عميقة في البنية الاقتصادية والاجتماعية للجهة. وتحتل مدينة طنجة الحيز الأكبر في النشاط التنموي الذي تعرفه وستعرفه الجهة، هذه الدينامية الاقتصادية ذات البعد الاستراتيجي تعني لا محالة إعادة رسم المحيط الحضري للمدينة. فبالإضافة إلى موقعها المتميز في منظومة المدن الصناعية للمملكة، تعد طنجة قطبا تجاريا وخدماتيا بامتياز، حيث استطاعت منذ زمن بعيد تنمية هذا المحور مستفيدة من مجموعة من العوامل:

- ✓ تاريخها العريق كمدينة اللقاءات والتبادل والعبور.
- ✓ نموها الحضري والذي هو في جزء كبير نتائج للمبادرة الحرة.
- ✓ ثقلها الاقتصادي الناتج عن كونها ثاني مدينة صناعية بالمملكة.

ومنذ سنوات قليلة، هي وجهة استثمارية بفضل مشاريعها التنموية ذات الصيت المتوسطي. ثم إن تأثيرات هذه العوامل مجتمعة ساهمت تدريجيا في بروز قطاع أنشطة تجارية وخدماتية جد ديناميكية وتتقدم بسرعة كبيرة إلى يومنا هذا.

إلا أنه وفي غياب سياسة عمومية واضحة المعالم المبنية على التخطيط والتدبير لإقامة هذه الأنشطة وكذا تنظيمها وإدراجها في الأنسجة الحضرية الملائمة، فإن ذلك كانت له تأثيرات سلبية على التمركزات الحضرية للمدينة وتصميمها المديري. ولتقويم هذه الوضعية، فكرت السلطات العمومية في إمكانية تعديل النمو الفوضوي وغير قابل للقياس للأنشطة التجارية والخدماتية، وذلك من خلال إحداث نظام المراجع يمكن من خلاله التأثير على عملية التنظيم والتخطيط الخاصة بالأنشطة التجارية والخدماتية مع الأخذ بعين الاعتبار بجميع المعيقات المحتملة لإنجاز مثل هذه المبادرات. وفي هذا الإطار تندرج فكرة إعداد مديرية للتجارة والخدمات لمدينة طنجة والتي أثارت جدلا كبيرا وأدت في الأخير بالسلطات المكلفة بالتخطيط الحضري الى وضع نصوص جديدة كفيلة بالاستجابة لتحديات النمو الحضري.

التجارة والخدمات وآليات التشغيل:

لقد منح الموقع الاستراتيجي لمدينة طنجة ولفترة طويلة وظيفة العبور بالدرجة الأولى، وذلك بفضل قربها من أوروبا، ومما لا شك فيه ساهم إلى حد كبير في الدينامية الاقتصادية التي تعرفها المدينة، وبالتالي أصبحت مدينة طنجة قطبا اقتصاديا مهما وجذابا للاستثمارات والمشروعات الاقتصادية الكبرى.

ومع استقرار المؤسسات الاقتصادية كالشركات والمقاولات الكبرى، تعرف مدينة طنجة ظاهرة الهجرة المستمرة التي أدت إلى زيادة كبيرة في عدد السكان، وبالتالي إلى ارتفاع نسبة التكتل في المساحات الحضرية الشيء الذي رافق إنشاء العديد من المتاجر والخدمات لتلبية الاحتياجات اليومية للسكان. فيما يخص تقسيم الفضاءات فتم التركيز على نوعين من الأنشطة: التجارية والخدماتية:

- ✓ فضاء داخل المناطق الحضرية القديمة مثل الأحياء والأزقة، والتي تنحصر أنشطتها في الفندقة والسياحة.
- ✓ فضاء بالأحياء الجديدة المساحات الواسعة للمدينة وهي أنشطة أكثر تنظيما وحداثة مقارنة بالفئة الأولى.

من بين العوامل التي ساهمت في هذه الظاهرة:

- ✓ ميناء طنجة: من بين الموانئ الرئيسية للمدينة ويعرف حركية كبيرة ونشاطا مكثفا لعملية العبور، سواء على مستوى البضائع أو الركاب مما نتج عنه العديد من أنشطة التهريب "التجارة الغير القانونية" في جميع الأحياء والمناطق التجارية لطنجة وضواحيها.
- ✓ قرب مدينة طنجة من جارتها سبتة أدى بدوره إلى وجود روابط تبادل تجاري غير عادي، ومن تم فإن الموقع الجغرافي لمدينة طنجة حولها إلى مستودع ومنطقة توريد لمختلف البضائع، وهذا ما ساهم في خلق التجارة الغير المنظمة أو القانونية.

كل هذا أدى إلى بزوغ أثار سلبية يمارسها المهربين مما يعيق التطور السوسيو-اقتصادي والفضائي لمدينة طنجة ومن ضمنها:

- ✓ معاقبة الاقتصاد الوطني في شقه الإنتاجي بسبب المنافسة اللاقانونية.
- ✓ ظاهرة التهريب والتجارة الغير المنظمة: الوسيط – المهرب.
- ✓ ظهور مساحات حضرية متخصصة في هذا النوع من النشاط مما أدى إلى تزايد أثمنة العقارات التجارية بالمدينة.
- ✓ تعقيد الروابط بين هذا النوع من النشاط والبيئة الحضرية، مما يصعب أو يعيق في بعض الأحيان القضاء على هذه التجارة.

تلعب الأنشطة التجارية والخدماتية دورا حاسما في تكوين المشهد الحضري والخصائص السوسيو-اجتماعية للسكان، مما يعرف بالمركزية الحضرية (البعد المكاني) ويحدد مستوى معيشة قسم كبير من السكان المحليين (البعد الاجتماعي). ومن الناحية الاجتماعية تظل التجارة والخدمات العامل الأساسي لخلق فرص عديدة من الوظائف (المباشرة وغير المباشرة والدائمة والمؤقتة) وكذا ضمان توفير متطلبات وحاجيات السكان. إن سوء التنظيم والتخطيط للأنشطة التجارية يشكل خطرا حقيقيا على نوعية الحياة الحضرية ويظهر ذلك جليا في:

- ✓ ازدحام قنوات الاتصال بسبب استغلال الملك العام.
- ✓ صعوبة المسالك والطرق وغياب مواقف للسيارات والمساحات لتنظيم عمليات الشحن والتسليم.
- ✓ تلوث البيئة الحضرية بالنفايات الناتجة عن هذا النوع من الأنشطة التجارية.
- ✓ تغيير شكل البنايات ورونقها خاصة البنايات والشوارع التاريخية.
- ✓ استغلال المساحات الخضراء واحتلالها عن طريق التجارة الغير القانونية مما يؤدي إلى تدهور المشهد الحضري.

إن أنشطة قطاع التجارة والخدمات يجب أن تخضع لطابع تنظيمي محدد ودقيق من قبل جهاز مخصص لذلك، فالتخطيط التجاري أصبح ضرورة ملحة داخل المنظومة التعميرية لكل مدينة.

مداخلة السيد عبد الرحمان الصديقي
أستاذ باحث بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية لطنجة

السيد ممثل وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي

السيد رئيس غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة طنجة تطوان الحسيمة

السيد مدير المركز الجهوي للاستثمار

السيد ممثل مجلس جهة طنجة تطوان الحسيمة

السيد ممثل جماعة طنجة

السيد ممثل الوكالة الحضرية لطنجة

السيدات والسادة التجار

الحضور الكريم

<u>أي مستقبل لتجارة وسط المدينة بطنجة؟</u>

عرفت مدينة طنجة على مر العصور دينامية خاصة انعكست على نسيجها التجاري بأشكال متعددة. ولقد طبعت كل مرحلة من مراحل تطورها العمراني عبر التاريخ توزيعا جغرافيا ووظيفيا خاصا يتلاءم وطبيعة ومتطلبات المرحلة، بحيث ظهرت واختفت مراكز تجارية متخصصة أو متنوعة في أماكن معينة، قبل أن تفقد بريقها وشعاعها بفعل تغير مراكز الاهتمام وتغير اهتمامات رواد تلك المراكز وطبيعة علاقاتهم بها.

وهكذا انتقل اهتمام الرواد من المدينة القديمة إلى شارع الحرية ثم البوليفار ثم إلى الهوامش، بفعل الامتداد الجغرافي للمدينة الذي سمح بقيام مراكز فرعية بديلة توفر أنواع معينة من تجارب القرب تعفي المتسوق من الانتقال إلى مركز المدينة كل مرة، للحصول على منتوجات وخدمات خاصة تتميز بالاستعمال المتكرر.

وبفعل هذه الدينامية اختص مركز المدينة في التجارات الدقيقة والراقية (Commerce de luxe) والتي توفر هامش ربح أكبر، في حين أصبحت المراكز الفرعية بالأحياء توفر خدمات وسلع القرب (centralité)، وهذه هي نفس الدينامية التي عرفتها معظم المدن بالعالم في مرحلة الامتداد العمراني الحضري (époque industrielle)، إلى أن بدأت بالظهور مراكز التسوق الخاصة بأطراف المدن (époque post-industrielle) والتي حورت مراكز الاهتمام التجاري من المركز إلى الهامش.

مدينة طنجة عرفت تقريبا نفس السيرورة مع بعض الخصوصيات التي أزمت أكثر من وضعية تجارة المركز:

- هندسة وسط المدينة بطبيعة شوارعها الضيقة زادت من نفور الزبناء من المركز بسبب كثرة السيارات وما يطرحه من صعوبات للسير والجولان.
- صعوبة استبدال العربات الخاصة بالنقل العمومي لأسباب ثقافية وأخرى عمرانية مرتبطة بضيق الشوارع وغياب فضاءات الوقوف بالنسبة للحافلات.
- عدم وجود هندسة للتشوير تجعل السير والجولان يحقق أهدافا وظيفية (المرور ببعض الشوارع بعينها بهدف تشجيع التجارة بها).
- أشغال إعادة التهيئة وأشغال طنجة الكبرى زادت من حدة التطور السابق وجعلت الزبناء يتجهون بحكم انسيابية المحاور الطرقية (voies de contournements) إلى هامش المدينة، نظرا لصعوبة ولوج المركز أو العودة إليه بعد صعوبة إيجاد مكان للتوقف.
- المنافسة الشرسة في الثمن والخدمة المقدمة من طرف الأسواق الخاصة والكبرى.
- المنافسة غير المتكافئة من طرف الفراشة والبائعين المتجولين اللذين يزاحمون التجار وفي نفس الوقت يزيدون الطين بلة من خلال عرقلة السير والجولان.

النتيجة الطبيعية لكل العوامل السابقة: التاريخية، والتطورية وحتى الإرادية هي المشهد الحالي لتجارة وسط المدينة والمتجلي في أزمة هوية من خلال تعايش كل أنواع التجارات (الراقية والمتدنية) وأخرى اقتصادية لكون غياب أو قلة الزبناء (كما وكيفا)، دفع التجار إلى تغيير نوع تجارتهم أو الإفلاس أو البحث عن ملجأ في أسواق الأحياء لثقل فاتورة الاستغلال بوسط المدينة وغياب الزبناء الحقيقيين.

لإيجاد حل للمعضلة لابد من تضافر المجهودات ولابد من العمل على إنجاز مخططات تهيئة لوسط المدينة تراعي فيه الجانب الجمالي والوظيفي معا ولابد كذلك من سياسة متكاملة ومتقاطعة للقطاع مع القطاع السياحي والأمني والأعمال الاجتماعية.

الجلسة العامة الثانية:

"أفاق تنمية وتطوير قطاع التجارة الداخلية بالجهة"

رئيس الجلسة: السيد حفيظ شكرى
مندوب وزارة الصناعة والاستثماروالتجارة
والاقتصاد الرقمي بطنجة

المتدخلون:

- السيدة إلهام بناني: ممثلة وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي
- السيد أحمد بوكمزة: عضو بالغرفة
- السيد عز الدين العزاوي: مندوب وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي بتطوان
- السيد عبد السلام بوغابة: أستاذ باحث بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بتطوان (شعبة الجغرافية الاقتصادية)
- السيد عبد الحميد بنتريعة: ممتل دار المقاول بطنجة
- السيد محمد حدادي: أستاذ باحث ومتخصص في التجارة الغير مهيكلة بجامعة عبد المالك السعدي بطنجة.

مداخلة السيدة إلهام بناني
ممثلة وزارة الصناعة والاستثمار
والتجارة والاقتصاد الرقمي

السيد ممثل وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي

السيد رئيس غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة طنجة تطوان الحسيمة

السيد مندوب وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي

السيدات والسادة التجار

الحضور الكريم

<u>آفاق تنمية وتطوير قطاع التجارة الداخلية بالجهة</u>

<u>محاور المداخلة</u>

1- رهانات القطاع التجاري

2-عصرنة القطاع التجاري:

*عصرنة البنيات التحتية التجارية

* تحسين تنافسية القطاع

* تطوير الأنماط الجديدة للتجارة

3-تحسين المحيط العام للتجارة:

* اعتماد التعمير التجاري

* تنظيم الباعة المتجولين

4-مواكبة تطور قطاع التجارة الداخلية:

* التكوين

* التغطية الاجتماعية

* التنشيط التجاري

1- رهانات القطاع التجاري

بناء على تقييم البرامج المنجزة سابقا، شرعت وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي في إعداد تصور شمولي يضم مجموعة من الإصلاحات المهيكلة.

وستمكن هذه المناظرة لا محالة، من إغناء خارطة طريق التجارة الداخلية التي ستكون بمثابة رؤية متكاملة، كفيلة باستيعاب التوسع المستقبلي واحتضان فضاءات لجميع الأنشطة، بهدف تحقيق تنمية مندمجة ومتوازنة تشمل جميع الجوانب التي تنعكس على القطاع.

في مداخلتي هاته سأتطرق لأهم المحاور التي تعتزم الوزارة تبنيها، وتتمحور حول ثلاث ركائز:

- ✓ عصرنة القطاع التجاري من خلال وضع برامج جديدة لدعم الفاعلين بالقطاع.
- ✓ تحسين المحيط العام للتجارة لا سيما عبر إصلاح القوانين المنظمة للتجارة والتوزيع.
- ✓ مواكبة تطور قطاع التجارة الداخلية بما في ذلك التغطية الاجتماعية والتكوين.

2-عصرنة القطاع التجاري:

*عصرنة البنيات التحتية التجارية

يستلزم تنفيذ البرامج الرامية إلى تنمية قطاع التجارة الداخلية، تضافر جهود جميع المتدخلين وتكثيف المشاورات بين كل من الجمعيات المهنية والقطاع الخاص والمنتخبين والسلطات المحلية والوزارات المعنية. وتتوقف تنمية النشاط التجاري على تهيئة وعصرنة البنيات التحتية المرتبطة بالتجارة والتوزيع، حيث أنها تلعب دورا مهما في إضفاء الاحترافية والمهنية على باقي مكونات القطاع. وفي هذا الإطار، تعتزم الوزارة دعم المبادرات المتعلقة بالمشاريع التالية:

- ✓ إصلاح أسواق الجملة للخضر والفواكه عبر تنفيذ المخطط الوطني الذي تم إعداده بشراكة مع وزارة الداخلية والوزارة المكلفة بالفلاحة. ويشمل هذا المشروع تطوير وعصرنة تجهيزات هذه البنيات وتحسين خدماتها وطرق تدبيرها، كما يقترح توزيعا جديدا يهدف إلى تحقيق تغطية شاملة ومتوازنة لمراكز الإنتاج على المستوى الوطني مع تموين ساكنة جميع جهات المملكة.
- ✓ فبالنسبة لجهة طنجة تطوان الحسيمة، اقترح المخطط إنجاز 5 أسواق للجملة ذات بنيات وتجهيزات عصرية تتماشى مع المعايير الدولية وقواعد السلامة الصحية وذلك في كل من طنجة وتطوان والعرائش والحسيمة ووزان. ويقتضي تنفيذ هاته المشاريع على الصعيد المحلي وضع إطار تشاركي يضم الجماعات المحلية وكذا الفاعلين في القطاع العام والخاص وإنجاز دراسة جدوى معمقة لتقييم تكاليف المشروع.
- ✓ تحفيز خلق مناطق الأنشطة التجارية الملائمة لحاجيات المستهلك، من حيث الأثمنة والعرض، مع توفير وسائل الترفيه وشروط الولوجية لتحسين جاذبيتها.
- ✓ تطوير الفضاءات والوسائل اللوجستيكية والرفع من مهنية الخدمات في القطاع التجاري، كما تعمل الوزارة، بشراكة مع الجهات المعنية، على إصلاح مكونات أخرى للمنظومة التجارية كالأسواق الأسبوعية ومحلات بيع الدواجن وغيرها.

* تحسين تنافسية القطاع

اختار المغرب سياسة اقتصادية مبنية على مبدأ حرية المبادرة الخاصة، كما انخرط في العولمة الاقتصادية. ويتميز هذا النهج بقوة المنافسة بين مكونات القطاع التجاري. ومن أجل المحافظة على التوازن في القطاع، تقدمت الوزارة باقتراحات من شأنها تحسين تنافسية تجارة القرب من خلال تشجيع الشراكة لتقوية قدرات التجار الصغار، من بينها:

- ✓ خلق مراكز التموين المشترك التي يعهد إليها بمهمة شراء البضائع بالجملة وتخزينها وتوزيعها على المنخرطين بواسطة وسائل نقلها الخاصة. ويستحسن إشراك فاعلين متخصصين من أجل إنجاح هذه المبادرة.
- ✓ وتهدف مراكز التموين المشترك إلى الرفع من القدرة التفاوضية لدى التجار وتخفيف أعباء ومصاريف النقل والتخزين.
- ✓ تنظيم التجار داخل شبكات تجارية مع إمكانية اعتماد نظام المطابقة ووضع علامة تجارية موحدة لكسب شهرة لدى المستهلك.

ومن بين أهداف مشاريع التجميع الرفع من جاذبية التجارة التقليدية وتفادي تعدد الوسطاء.

* تطوير الأنماط الجديدة للتجارة

تنمية التجارة الداخلية مرتبطة بمسايرة تطورات أساليب الاستهلاك ومستجدات التكنولوجيات الحديثة التي يستعملها المستهلكون عبر العالم. ولهذا فإن التجارة ببلدنا رهينة بتطوير الأنماط الجديدة من أجل توسيع دائرة المستهلكين، ومن بين هذه النماذج:

- ✓ تطوير الرقمنة (Digitalisation)، وفي هذا الصدد قامت الوزارة بوضع استراتيجية في مجال التنمية الرقمية، تهم تشجيع نشر الوسائل الرقمية وتطوير استخدامها بين المواطنين والفاعلين الاقتصاديين. ومن بين هذه الوسائل تحفيز المقاولات على اعتماد تطبيقات وحلول رقمية تسهل معاملاتها مع مختلف الشركاء كالأداء والطلبيات والمشتريات المشتركة وغيرها. وقد تم في دجنبر 2017 إحداث وكالة التنمية الرقمية لكي تسهر على تنفيذ هذه الاستراتيجية.
- ✓ تطوير التجارة الإلكترونية: تعمل الوزارة على توفير الظروف المواتية لتطوير التجارة الإلكترونية حيث تقوم ببلورة استراتيجية وطنية في هذا المجال بناء على دراسة مكنت من تشخيص موضوعي للقطاع. وتجدر الإشارة إلى أن رقم المعاملات عبر التجارة الإلكترونية خلال سنة 2017 بلغ 3 مليارات درهم
- ✓ تطوير أنشطة تجارية جديدة (niches)تهم تسويق المنتوجات المحلية والمنتوجات بيو(BIO) ومنتوجات الصناعة التقليدية والتجارة العادلة ....)

<u>3-تحسين المحيط العام للتجارة:</u>

* اعتماد التعمير التجاري

يرتكز التعمير التجاري على ثلاثة رهانات استراتيجية:

- ✓ تأطير التطور التجاري في مجمله مع الحفاظ على التوازن بين التجارة العصرية والتقليدية ووسط المدينة وضواحيها، وإشراك الفاعلين في التعمير: الهيئات العمومية الممثلة للتجارة، الفاعلين الخواص والمنتخبين، والتنسيق بين مخططات إنعاش القطاع التجاري وباقي المخططات القطاعية كتلك المتعلقة بالتطور العمراني، السياحة، الصناعة التقليدية....
- ✓ وضع منظومة جديدة للتعمير التجاري يرتكز على حكامة وآليات جديدة، وذلك عبر إحداث لجنة جهوية للتجارة يعهد إليها بإعداد تقرير حول وضعية القطاع التجاري بالجهة وبإنجاز المخطط الجهوي لتنمية التجارة بناء على التشخيص المنجز وانتظارات المستهلك، كما تكلف اللجنة بالبث في الملفات المتعلقة بالمشاريع الكبرى.
- ✓ اعتماد معايير ونسب تقنية خاصة بالتجارة في تصاميم التهيئة.

* تنظيم الباعة المتجولين

تنفيذا للتعليمات الملكية، أعدت لجنة حكومية مكونة من وزارة الداخلية ووزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، سنة 2015، برنامجا وطنيا وفق مقاربة شمولية، يهدف إلى النهوض بأوضاع الباعة المتجولين وضمان كرامتهم.

وقد رصد لهذا البرنامج غلاف مالي قدره 585 مليون درهم من أجل تنظيم 60.000 بائع متجول، كمرحلة نموذجية، ساهمت الوزارة فيها ب 150 مليون درهم.

تم تفعيل هذا البرنامج تحت إشراف السادة الولاة والعمال في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وذلك كما يلي:

- ✓ تخصيص وتهييئ فضاءات لاستقبال الباعة المتجولين مع إخضاعها لمقتضيات دفاتر تحملات وأنظمة داخلية تحدد شروط مزاولة النشاط. ويهم الأمر أربعة أصناف من الباعة: أسواق الأزقة، الأسواق الدورية، الأسواق القارة ذات بنيات خفيفة وأسقف حديدية، والبيع بالتجوال الخاص ببعض الفئات مثل بائعي السمك عبر تزويدهم بدراجات نارية ثلاثية العجلات.
- ✓ المساهمة في تمويل اقتناء تجهيزات عصرية تتلاءم مع معايير الجودة والسلامة لفائدة الباعة المتجولين وذلك وفق شروط تهم احترام الأنظمة الداخلية.
- ✓ حث الباعة المتجولين على تأسيس جمعيات.

تعميم التجربة على باقي جهات المملكة في أبريل 2016 حيث بلغ عدد المستفيدين من هذا البرنامج حسب معطيات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في أواخر سنة 2017، 70.523 بائع متجول من ضمن 124.000 بائع متجول الذين تم إحصائهم من طرف السلطات المحلية. وفي هذا الباب، لابد من الإشادة بالمجهودات المبذولة في جهة طنجة تطوان الحسيمة، ومن طرف السلطات المحلية والجماعات الترابية والغرفة وجميع المتدخلين من أجل إنجاح تنظيم هذا النمط من التجارة على صعيد الجهة.

- مواكبة تطور قطاع التجارة الداخلية:

* التكوين

يهدف هذا المحور إلى الرفع من الكفاءات والمهارات المهنية لدى الفاعلين في قطاع التجارة من أجل مواكبة تطور القطاع وذلك عبر وضع برامج للتكوين تناسب حاجياتهم.

قامت الوزارة بتعاون مع قطاع التكوين المهني، بإعداد مخطط توجيهي للتكوين في مهن التجارة والتوزيع.

يغطي هذا المخطط احتياجات التكوين الأساسي والمستمر.

ويشمل التكوين الأساسي عرضين للتكوين:

- عرض للتكوين المهني ويهم مهنة الجزارة وبيع السمك ومسير وحدة تجارية ووسيط تجاري.
- عرض للتكوين العالي ويتعلق بمهنة مسؤول في تقنيات البيع والشراء ومسير إداري ومسير في التجارة الالكترونية.

في إطار تنفيذ توصيات المخطط التوجيهي:

- تمت ملائمة المناهج التكوينية لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل والمتعلقة بمهن التجارة والتوزيع مع توصيات المخطط.
- التعاون مع وزارة التعليم العالي من أجل مراجعة بعض التكوينات الحالية حتى تستجيب لمتطلبات المقاولات والمؤسسات التجارية.

ويتم حاليا دراسة إمكانية وضع برنامج محو الأمية الوظيفية وبرنامج التكوين المستمر للتجار المستقلين، بالإضافة إلى تطبيق إلكتروني للتكوين عن بعد بهدف تحسين القدرة التنافسية لهذه الفئة وتطوير معرفتهم.

وفي هذا الصدد، سيتم إطلاق تجربة نموذجية تهدف لتكوين 5000 تاجر على المستوى الوطني بشراكة مع غرف التجارة والصناعة والخدمات. وقد تم إشراك مختلف الفاعلين في تحضير وبلورة هذا المشروع بما فيهم غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة طنجة تطوان وكذا جمعيات التجار.

وسيتم تعميم هذا البرنامج بعد تقييم نتائج العملية التجريبية وأثرها على التاجر ونشاطه.

* التغطية الاجتماعية

تعتبر التغطية الاجتماعية من الاهتمامات الأولية بالنسبة لمختلف العاملين في القطاعات التجارية والمهنية. وفي هذا الصدد، قامت الحكومة باتخاذ مجموعة من التدابير لإصلاح منظومة التغطية الاجتماعية بالمغرب، من بينها:

- إصدار قانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.
- إصدار قانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.
- إعداد النصوص التطبيقية اللازمة لتفعيل هذه الإصلاحات، ونذكر منها مشروع مرسوم عام للتغطية الصحية والتقاعد ومشروع مرسوم متعلق بالمجلس الإداري لصندوق التغطية الاجتماعية.

ومن أجل وضع هذا النظام الجديد، تشارك الوزارة في دراسة تتعلق بتقسيم الفئات الاجتماعية والمهنية الخاضعة للقوانين السالفة الذكر، بهدف تحديد جميع فئات المستقلين ومستوى دخلهم والنسبة الافتراضية للمساهمة في هذا النظام.

* التنشيط التجاري

يساهم التنشيط التجاري في التعريف بالفضاءات والمنتجات المعروضة ويتوقف ذلك على تحسين جاذبية الفضاء والترويج له من أجل استقطاب المستهلكين المستهدفين. ومن بين الوسائل المقترحة في هذا المجال:

تنشيط الأقطاب التجارية داخل المجال الحضري. ويخص هذا البرنامج إعادة هيكلة الفضاءات التجارية القديمة التي تعرف اختلالات تؤثر سلبا على رواجها كصعوبة الولوج وغياب موقف السيارات والاكتظاظ وعرقلة السير وغير ذلك من الصعوبات التي تحد من جاذبيتها.

وفي هذا الصدد، ساهمت الوزارة في إعداد تصور لتأهيل الفضاء التجاري "درب عمر" بالدار البيضاء وقيسارية "الكفاح" بفاس.

إن الموقع الجيو-ستراتيجي لجهة طنجة تطوان الحسيمة، يمكنها من استقطاب السياحة التجارية وجعل المغرب فضاء للتسوق، خاصة بالنسبة لبلدان جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط.

ومن أجل تعزيز جاذبية الجهة باعتبارها قطبا اقتصاديا بامتياز وإنعاش العرض المغربي يجب تنظيم عروض للتسوق والترفيه كما يجب العمل على الترويج لها.

مداخلة السيد أحمد بوكمزة

عضو بالغرفة، ورئيس لجنة الاستثمار بها

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد ممثل وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي

السيد رئيس غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة طنجة تطوان الحسيمة

السيد مندوب وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي

السيدات والسادة التجار

الحضور الكريم

باسم غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة طنجة تطوان الحسيمة، يسعدني ويشرفني أن أرحب بالحضور الكريم وأشكرهم على استجابتهم لدعوة الغرفة قصد المشاركة في أشغال هذه المناظرة الأولى من نوعها على صعيد الغرفة الجهوية، متمنيا مقاما طيبا لضيوف المناظرة الكرام في مدينة البوغاز قاطرة التنمية الاقتصادية.

وحيث أن أشغال المناظرة ليوم أمس تناولت مختلف الجوانب المتعلقة بتشخيص وضعية القطاع التجاري وما يعيشه من صعوبات وتحديات. على أن نتناول خلال جلسة اليوم "آفاق تنمية وتطوير القطاع" والسبل الكفيلة بتجاوز المعيقات التي تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة.

وعلى هذا الأساس وحتى تكون لغتي معكم لغة مبسطة وليست أكاديمية سوف أستعرض معكم المحاور والعناوين الكبرى من أجل غد أفضل للتجار في مختلف مدن الجهة، وهي عبارة عن مقترحات حلول للمشاكل التي يعيشها القطاع التجاري والتي تتجلى في النقط التالية:

- ✓ التغطية الصحية.
- ✓ التقاعد المهني.
- ✓ التكوين.
- ✓ التمويل.

- ✓ الخريطة التجارية والتخطيط التجاري.
- ✓ توحيد الجبايات المحلية في ضريبة واحدة.
- ✓ منح المدن ذات الكوارث الطبيعية والأحداث الاجتماعية وصفا خاصا.
- ✓ وضعية وتنظيم الباعة المتجولين.
- ✓ ضبط الأسواق الكبرى.
- ✓ إحداث شباك الوحيد للرخص التجارية.
- ✓ تخصيص الحوافز خاصة لتجار القرب
- ✓ جعل الغرفة التجارية المخاطب الوحيد للتجار.
- ✓ تنظيم الولوج إلى المراكز التجارية بوسط المدينة.

وقبل الختام ألتمس من المشاركين في المناظرة التفاعل الإيجابي مع هذه المقترحات والحرص على إدراجها ضمن التوصيات التي ستنبثق عن أشغال هذه المناظرة.

وشكرا.

./.

مداخلة السيد عزالدين العزاوي: مندوب وزارة الصناعة والاستثماروالتجارة والاقتصاد الرقمي بتطوان

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد ممثل وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي

السيد رئيس غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة طنجة تطوان الحسيمة

السيدات والسادة التجار

الحضور الكريم

ما بعد التشخيص

التدابير الإصلاحية والوقائية التي يمكن بلورتها على أرض الواقع في المدى القصير والمتوسط، سواء كانت تشريعية أو تنظيمية أو تكوينية أو تحسيسية، أو تغيير فقط لبعض الممارسات لدى المهنيين والمشرفين على القطاع.

انطلاقة فعلية لمشروع الجهوية التجارية

1 خلق لجنة تجارية جهوية كدعامة لقطاع التجارة.

2 وضع مرجعية تقنية لتنفيذ المشاريع التجارية.

3 إحداث مرصد جهوي للتجارة لجمع الإحصائيات المتعلقة بالقطاع.

4 إنجاز الدراسات اللازمة.

5 تطوير تكوين ملائم.

1- اللجنة الجهوية للتجارة

اللجنة الجهوية للتجارة أداة ضرورية لتأطير تطوير التجارة.

الأهداف:

- التخطيط لتطوير التجارة.

- ضمان رؤية مشتركة للتنمية.

المهام:

- ✓ إنجاز المخطط الجهوي لتنمية التجارة.
- ✓ البث في الملفات المتعلقة بالمشاريع الكبرى قبل رخصة البناء، عوض اللجنة الجهوية للاستثناء.
- ✓ إحداث المرصد الجهوي للتجارة، بغية الجمع المنتظم للإحصاءات المتعلقة بالقطاع وإنجاز دراسات.

الفاعلون:

- هذه الهيئة مكونة من الأعضاء التاليين:

- الوالي أو العامل

- رئيس غرفة التجارة والصناعة والخدمات.

- المنتخبون: رئيس الجهة، رؤساء أهم الجماعات.

- ممثلون عن وزارة الداخلية، وزارة الصناعة والتجارة، وزارة التجهيز، وزارة السياحة، الوكالات الحضرية.

- المركز الجهوي للاستثمار.

-- والأشخاص المؤهلون: المهنيون، الخبراء في مجال التجارة، علماء الاجتماع، الأساتذة، ...

2- المخطط الجهوي لتطوير التجارة هو وثيقة مرجعية غير ملزمة لكنها ضرورية.

الهدف:

- تخطيط تطوير التجارة.

المضمون:

- تشخيص عميق للقطاع مع أخذ انتظارات المستهلك بعين الاعتبار (الأرقام المهمة، نتائج الاستقصاء الذي أجري لدى الأسر بخصوص المصاريف والعادات الاستهلاكية، جرد أكبر التجهيزات التجارية...)

- التوجهات الأساسية من حيث الشبكة والكثافة التجارية حسب كل منتوج.

- برنامج عمل إجراءات المرافقة لتطوير التجارة.

الفاعلون:

- ستتكلف اللجنة الجهوية للتجارة بإنجازه، ويمكنها عند الاقتضاء الاستعانة بالمؤسسات العمومية المختصة.

1- المرجعية التقنية الخاصة بالتجهيزات التجارية.

الهدف:

- ضمان التنفيذ المنسجم للتجارة في النسيج الحضري.

- ترشيد تسويق التجهيزات التجارية، لا سيما من حيث الرؤية والولوجية.

المضمون:

- مقتضيات تعميرية لإحداث الوحدات التجارية
- نسب استغلال الأرض حسب نوعية النشاط التجاري:

. معامل استعمال الأرض

. مساحة المرآب بالمتر المربع

. مساحة المرور الداخلية بالمتر مربع

. إكراهات عقارية، ولوج الوقاية المدنية، إلخ...

الأشكال الهندسية للفضاءات التجارية حسب النوعية.

. عرض الواجهات

. حجم المخزون

. عرض الأرصفة...

الفاعلون

. الإنجاز: الوكالات الحضرية

. الاستعمال الرئيسي: اللجنة التقنية في إطار دراسة رخص البناء

منظومة جديدة تشجع على احترام المبادئ الأساسية للتنمية العمرانية المستدامة والمنسجمة والمتوازنة

1- التعمير المستدام

. الحد من التوسع الحضري وخلق توازن بين المركز-الضاحية

. تشجيع تمركز النشاط التجاري كوسيلة لترشيد التوسع الحضري وتخفيف الضغط على البنيات التحتية العمومية

. تأكيد الوظيفة التجارية لبعض الأحياء من خلال مشاريع التجديد الحضري.

مداخلة السيد عبد السلام بوغابة

أستاذ باحث بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بتطوان (شعبة الجغر افية الاقتصادية)

السيد ممثل وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي

السيد رئيس غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة طنجة تطوان الحسيمة

السيد مندوب وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي

السيدات والسادة التجار

الحضور الكريم

<u>أنشطة التجارة الداخلية وأهميتها الاقتصادية والاجتماعية بالقطب الحضري طنجة</u>

يعتبر قطاع التجارة الداخلية بمدينة طنجة من أهم القطاعات الاقتصادية بالمدينة، وذلك لما يمثله من أهمية اجتماعية واقتصادية ومجالية، وما له من ارتباط مباشر بالحياة اليومية للمواطن. وفي هذا الصدد، تعتبر التجارة والخدمات أول قطاع اقتصادي مشغل للسكان النشيطين. وتوجد بالجماعة الحضرية حوالي 65 بالمائة من المؤسسات التجارية و35 بالمائة للخدمات. ويظهر حيوية هذا القطاع كذلك من خلال قوة الاستهلاك الدائم للمواد الإنتاجية، وذلك بفضل عدد السكان وكثرة الأسواق المنظمة وغير المنظمة التي تعرض منتوجاتها الاستهلاكية.

لقد عرفت طنجة في السنوات الأخيرة، تحولات عميقة على مستوى الانتشار الحضري والتوسع المجالي، خصوصا في المشاريع الاقتصادية والاجتماعية التي تم انجازها في السنوات الأخيرة، وأهمها مشروع طنجة الكبرى ما بين سنوات 2013- 2018، حيث اعتبر هذا المشروع رئيسيا على مستوى التوزيع المجالي للأنشطة الاقتصادية بشكل عام والتجاري بشكل خاص.

اعتبرت طنجة المدينة المليونية أي يسكن بها أكثر من مليون ساكن، يحتاج هذا العدد من السكان موادا استهلاكية بشكل يومي ودائم، وهذا يتطلب إعداد من المؤسسات التجارية وبجميع أصنافها لتلبية الحاجيات الأساسية للسكان.

إن الدينامية الاقتصادية التي عرفتها مدينة طنجة، في السنوات الأخيرة، أدت الى الاستثمار في مشاريع تجارية عصرية ضخمة في شكل مؤسسات كبرى، نذكر أهمها:

- ✓ المؤسسات التجارية التي أقيمت في المركز الجديد والذي تم تهيئته وفق منظور جديد عصري، ويتم دمج مجموعة من الوظائف التربية لهذا المركز الذي استقبل مجموعة كبرى من المؤسسات التجارية الدولية والوطنية.
- ✓ المركز التجاري العصري الأخر بالمنطقة السكنية كاليفورنيا، استقبل هدا المركز التجاري كذلك مجموعة هامة من المؤسسات التجارية في شكلها العصري.

ولكن الهاجس الكبير لمدينة طنجة ومدن جهة طنجة تطوان الحسيمة، يتمثل في انتشار أنشطة التجارة غير المهيكلة بأشكالها وأصنافها المتعددة، حيث أصبح هد القطاع يؤرق المسؤولين العموميين، والمنتخبين، وهيئات المجتمع والساكنة كداك، وذلك لما يحدثه من مشاكل على مستوى التأثير المباشر على الاقتصاد الوطني بشكل عام والتجاري بشكل خاص، وكذلك على مستوى احتلال الملك العام. ويظهر أن النشاط الاقتصادي غير المهيكل ينمو ويتضخم بشكل يومي بطنجة وفي جميع أحيائها، رغم تدخل السلطات المحلية المهتمة بتنظيم هدا القطاع، أساسا بالأحياء الهامشية ذات الكثافة السكانية والتي تعرف زيادة في نسب البطالة الدائمة والمقنعة، كحي بني مكادة، حي كسباراطا، حومة الشوك أو بنكيران، حي عوامة، حي بئر الشفاء....حيث اعتبر عند الساكنة التي تمارس هدا النشاط التجاري غير المنظم، كحل للظاهرة الاجتماعية التي تعاني من فئات اجتماعية كبرى وهي " البطالة " أو نقص في فرص الشغل.

إن تعدد ظاهرة التجارة غير المنظمة بالمدينة افرز ظواهر عديدة أهمها، أصحاب التجارة المتجولة الذين يطورون من أشكال وأساليب عملهم، من جائلين الى مستقرين حسب الظروف والأوضاع والمناسبات والأعياد الدينية أو الوطنية، رغم تدخل السلطات العمومية لتنظيمه.

ونجد أن أكبر سوق تجاري بالمدينة هو سوق كسبارطا الذي يعرف حركية وديناميةكبرى للاقتصاديات غير المهيكلة. يجلب هدا السوق عددا من الباعة الوافدين عليه من مختلف الأحياء المجاورة والبعيدة وحتى من الضواحي ومدن أخرى مجاورة، لان السوق أصبح قطبا تجاريا جذابا، بشكل يومي وأسبوعي، ويتم عرض جميع أنواع المواد الاستهلاكية من مواد إنتاجية محلية الى دولية، أساسا المواد المستوردة من الصين، تركيا....، من الملابس، المواد غذائية، المواد الكترونية، بالإضافة الى المتلاشيات....

لقد أقرت السلطات المحلية مؤخرا، إستراتيجية واضحة لتنظيمه وجمع الباعة المتجولين بعض الأحياء الهامشية التي كانت تعرف هيمنة واضحة لهدا القطاع التجاري عبر احتلاله للشوارع والملك العام، وذلك بإنجاز أسواق القرب بمجموعة من أحياء المدينة، أهمها حي بني مكادة، الإدريسية، حومة الشوك، بئر الشفاء، حومة الحداد....كمحاولة منها للحد من تفاقم هده الظاهرة وضبطها.

إن تعقد هده الظاهرة ذات البعد الاقتصادي والاجتماعي أضحت ظاهرة ليست ظرفية، بل بنيوية، وارتبطت بالخاصية الاقتصادية الوطنية. إن البحث عن الحلول، وهذا ما نريده من هذه المناظرة الجهوية عبر تحليل هذه الظاهرة التي نمت بمدننا حتى أصبحت مستعصية الحل.

لكننا مقتنعون أن الحل يكمن في المقاربة التشاركية والتي تحث على التفاعل مع جميع المتدخلين والفاعلين والمهتمين والممثلة في سلطات عمومية، غرف مهنية، جماعات محلية، جمعيات المستهلك والمجتمع المدني، جمعيات ممثلي التجار والحرفيين، ممثلي الساكنة... وذلك لعرض أفكار الجميع، حيث يتم الاتفاق في الأخير على إستراتيجية يتم بها، إلى تنظيم وتثبيت الباعة المتجولين كخطوة رئيسية لإدماجهم في النسيج الاقتصادي المنظم، ودلك بإقامة مراكز تجارية قارة وثابتة وخاضعة للمراقبة والتنظيم.

أتمنى أن تكون هده الأرضية للنقاش فيما بيننا وتساعدنا في توجيه النقاش الرصين والموضوعي ودائما لمصلحة قطاع التجارة الداخلية بجهة طنجة تطوان الحسيمة. والسلام

مداخلة السيد عبد الحميد بنتريعة

ممثل دار المقاول بطنجة

السيد ممثل وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي

السيد رئيس غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة طنجة تطوان الحسيمة

السيد مندوب وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي

السيدات والسادة التجار

الحضور الكريم

أولا أود أن أشكر غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة طنجة تطوان الحسيمة، على تنظيم هذه المناظرة الجهوية الأولى حول التجارة الداخلية، بشراكة مع وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار الرقمي تحت شعار: "التجارة الداخلية مرآة للتنمية بجهة طنجة تطوان الحسيمة"، هذا الموضوع الذي يحظى بأهمية لدى هاتين المؤسستين ويلعب دورا رئيسيا في الإقلاع الاقتصادي والاجتماعي على الصعيدين الجهوي والوطني.

و مما لا شك فيه أن الظرفية الحالية التي تمر بها التجارة، تستوجب اهتمام جميع الفاعلين من أجل النهوض بالقطاع خصوصا في ظل الانفتاح الذي يشهده السوق المغربي على العالمية. وذلك بدخول العديد من الماركات العالمية إلى السوق المغربي، الأمر الذي يخلق تنافسية كبيرة في السوق، وكذلك التغيير الذي تعرفها ثقافة الاستهلاكية للمواطن المغربي.

كل هذه العوامل تحتم على التاجر ضرورة التجديد ومواكبة هذه التغيرات. في هذا النطاق وانطلاقا من دراسة ميدانية للسوق أنجزتها مجموعة التجاري وفا بنك شملت مجموعة من التجار والمقاولات الصغرى والتي خلصت الى:

- وجود ضعف في العلاقات مع الشركاء.
- محدودية الإمكانيات المادية والبشرية.
- تعدد مسؤولية التاجر أو المقاول في شركته (تدبير خزينة المشتريات، الشؤون الإدارية، العلاقة مع البنك و غيرها من المهام...). فعدم ضبط كل هاته المهام من الممكن أن يشكل عائقا أمام تطوير وتحديث النشاط التجاري.

واستجابة لهاته التطلعات أقدمت مجموعة التجاري وفا بنك على خلق خدمة جديدة من اجل مواكبة التجار والمقاولات الصغرى الغرض منها الرفع من تنافسيته أو تطوير استثماراتها. هذه الخدمة هي دار المقاول للتجاري وفا بنك المتوفرة عن طريق الموقع الإلكتروني: www.daralmoukawil.com ومراكز استقبال بمختلف الجهات المغربية، في هذا السياق توفر دار المقاول مجموعة من الخدمات:

1. دورات تكوينية بشكل يومي في مختلف المجالات التي تهم التاجر والمقاولة الصغرى. كتسيير الخزينة، رقمنة النشاط التجاري، المحاسبة، الجدارة البنكية، طرق التسويق والرفع من المبيعات و غيرها من التكوينات المتاحة في مراكز دار المقاول.

2. مقابلات ثنائية من أجل المواكبة و التي تكون مع التجار و المقاولين أوالشركات الصغرى أو من أجل النصح و المواكبة.
3. ربط علاقات عن طريق تنظيم لقاءات قطاعية للانفتاح على شركاء محتملين،
4. تنظيم مجموعات لولوج الأسواق.
5. إعلام المقاولات الصغرى بالمستجدات القانونية والمالية.

وذلك من اجل مواكبة المقاولات الصغرى في مسار ارتقائها، وسعيا منا إلى جعل علاقة المواطن بالبنك علاقة مربحة، حيث إن الغرض من هذه الخدمات هو خلق وتنمية المقاولة، وذلك بتبسيط مساطر التمويل و تطويرها وضمانا لاستمراريتها حيت يمكن تلخيصها في:

- تمويل الاستثمار، والدي يمكن أن يغطي جميع مصاريف برنامج الاستثمار بما فيها العقار والآليات (قرض الاستثمار، قرض الإيجار و القرض العقاري).

- تمويل حاجيات التسيير اليومي وتتعلق بتمويل الخزينة، تمويل السلع وكذلك حاجيات خاصة بالأنشطة الموسمية كشهر رمضان الكريم، الأعياد الدينية، فصل الصيف، الدخول المدرسي و غيرها.يسمح للزبون بصرف مبالغ مالية من حسابه البنكي تحت الصفر الى حد مبلغ معين في مدة معينة و في أجل محدد من أجل أداء المصاريف اليومية.

- القرض الموسمي يمكن من تغطية مصاريف المخزون و الخزينة وكذلك الضمانات الإدارية.

الخلاصة من تقديم وسائل التمويل و هي معرفة الغرض و المغزى من كل تمويل من أجل اختيار طرق الملائمة لكل احتياج. الأمر الذي سيسهل على التاجر تسيير و خفض تكلفة عملية التمويل.

و شكـرا.

./.

مداخلة السيد محمد حدادي

أستاذ باحث ومتخصص في التجارة الغير

مهيكلة بجامعة عبد المالك السعدي بطنجة

السيد ممثل وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي

السيد رئيس غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة طنجة تطوان الحسيمة

السيد مندوب وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي

السيدات والسادة التجار

الحضور الكريم

المقدمة

تتميز ظاهرة القطاع غير المهيكل بالانتشار الواسع بدول العالم النامي وخاصة بإفريقيا وأمريكا اللاتينية وتتركز بوضوح بالمدن الحضرية الكبرى، مما جعلها تعيش أزمات حضرية معقدة ومتشابكة، ولعل البحث عن فرص أفضل للعمل والاستفادة من الخدمات، من العوامل التي ساهمت في التضخم الحضري، حيث تتمتع المدينة بعوامل جذب اجتماعية، اقتصادية وثقافية. ظاهرة نعايشها في المدن المغربية التي تشهد اليوم ارتفاع وتيرة الأزمات الاجتماعية والاقتصادية وشبه ركود في مجال التنمية، ولهذا الوضع جذوره التاريخية التي بدأت بوادرها تلوح في الأفق مع دخول المغرب استراتيجية التقويم الهيكلي، والانفتاح على الاقتصاد الحر وسياسة الخوصصة، وتسريح عدد من اليد العاملة من المؤسسات العمومية. رافق ذلك خلق مشاريع ضخمة، تمثلت في الأقطاب الصناعية الكبرى بكل جهة من جهات المملكة، خطة اقتصادية محمودة، لم تواكبها استراتيجية تكوين اليد العاملة للانخراط والاندماج بسهولة في سوق الشغل الصناعي.

حالة القطب الصناعي طنجة المتوسط بجهة طنجة تطوان الحسيمة، حيث لم تستفد الساكنة في الجهة من حصتها في مناصب الشغل لضعف تكوينها، وأمام ضعف قدرة القطاع الاقتصادي الحضري عن استيعاب الأعداد الهائلة من اليد العاملة المحلية والدخيلة أي المهاجرة على عاصمة الجهة مدينة طنجة، برزت أزمات متعددة الجوانب، في مجال السكن بحيث انتشر السكن العشوائي في ضواحي طنجة خاصة بمنطقة بني مكادة، وزادت حدة البطالة بسبب اختلال التوازن بين العرض والطلب في سوق الشغل، ومست ظاهرة البطالة الشباب حاملي الشهادات، وتزداد حدة البطالة في الأحياء الهامشية المكتظة بالسكان، مما فتح الباب لظهور أنشطة هامشية تطغى عليها التجارة بمختلف أصنافها، أنشطة حيوية تضمن الرزق لشريحة اجتماعية كبيرة. وتندرج ضمن أنشطة القطاع غير المهيكل الذي يعتبره كثير من الباحثين صمام الأمان للبطالة بالحواضر الكبرى، وهو جزء من الاقتصاد المحلي يعالج الأزمات الاقتصادية ويحتل اليوم المرتبة الأولى في مجال التشغيل، متفوقا بذلك على القطاع الفلاحي والصناعي

والخدماتي، "قطاع يوفر 37%[6] من مناصب الشغل، أكثر من 57% تحتكره التجارة غير المهيكلة"، دون احتساب التجار الذين يفترشون الأرض في الشوارع والأرصفة والساحات العامة، قطاع أصبح يلفت نظر الباحثين كمظهر من مظاهر الحياة اليومية، مما يطرح إشكالية عميقة ومعقدة.

1- الإشكالية التي تطرحها التجارة غير المهيكلة:

إن دراسة ظاهرة التجارة غير المهيكلة وأثرها على المجال العمومي، إشكالية معقدة وصعبة ولدت مشاكل عديدة مرتبطة بالبعد الجغرافي والبعد الاجتماعي والاقتصادي والبيئي للمدينة، أي ارتبطت بالتحولات السوسيواقتصادية والتحولات الحضرية، وما أفرزته هذه التحولات من وجود أحياء هامشية كبيرة ومهمشة، تطغى عليها أنشطة اقتصادية تتلاءم وهذا الوضع الهش يتمثل في، القطاع غير المهيكل، خاصة التجارة غير المهيكلة.

والتي تتركز بمختلف أسواق وشوارع وأحياء وأزقة المملكة والتي تظل معطياتها ضبابية وغير واضحة، وهو ما حاولنا إبراز أهميته الحقيقية من خلال معطيات مأخوذة من الميدان. تعتبر ظاهرة باعة الرصيف –الفراشة -والباعة المتجولين، غير محصورة في زمان ومكان معينين، بل تمتد على مدار أيام الأسبوع وبمختلف الأحياء والشوارع والأزقة عددهم بالآلاف، وأصناف منهم ذوي العربات المتحركة وآخرون يعرضون سلعتهم على امتداد الشوارع والساحات العمومية، فيما غيرهم ابتكر ملبنة لتقديم وجبات خفيفة وسريعة وفي بعض الأحياء الفقيرة تم فتح جزارة في الهواء الطلق. خليط من الأنشطة التي تكتظ بها الشوارع تعيق حركة المرور وحركة مرور السيارات بين الفجوات الضيقة التي تفصل عربات الباعة عن بعضها البعض، والتي بالكاد تسمح للمتبضعين والراجلين بالتنقل. يطرح هذا إشكالية استغلال المجال العمومي من طرف هذه الفئة من التجار خاصة بالأحياء التي تعرف كثافة سكانية مرتفعة كأحياء مقاطعة بني مكادة: حي بير الشفا، حي الحداد حي العوامة، التي تعرف تزايدا ديمغرافيا مما أثر على كثافتها السكانية واتساع حجم أحيائها من سنة لأخرى خصوصا مع تنامي الهجرة الداخلية التي أثرت على نمو هذه الأحياء وعلى تنامي ظاهرة التجارة غير المهيكلة. وهذا يعتبر تحديا رئيسيا يفرض على السلطات المحلية والمنتخبين إنشاء مشاريع ومخططات بهدف تشغيل الأفراد في شتى القطاعات كالمهن التجارية والصناعية والخدماتية قصد تحقيق الرفاهية والرقي اجتماعيا واقتصاديا بمثل هذه الأحياء الحضرية الكبيرة وتطويرها على مستوى المعمار والجمال ، مجهود رصدناه من طرف المسؤولين في غرفة التجارة والصناعة والخدمات بجهة طنجة تطوان الحسيمة في شخص رئيسها السيد عمر مورو من خلال حضوره في الميدان كلما تعلق الأمر بإشكالية التجارة والتجار ومحاولات التخفيف من حدة المشاكل التي يعاني منها التجار كما حدث إبان الحريق الذي طرأ على سوق بير الشفا العشوائي.

[6] الحليمي العلمي (أحمد): (2016): نفس المرجع السابق.

2- بعض أسباب انتشار ظاهرة التجارة غير المهيكلة:

- ارتباط الظاهرة بتطور النسيج الحضري العشوائي.
- ارتفاع ظاهرة البطالة عاملا أساسيا في تضخم نشاط التجارة غير المهيكلة.
- دمج الاقتصاد المحلي في السوق الرأسمالي المعولم، أدى إلى توسيع دائرة الفقر والتي ساهمت بدورها في تضخم القطاع غير المهيكل وخاصة التجارة غير المهيكلة.
- توجه السياسات العمومية للدولة ساهم بشكل كبير في انتشار وتضخم ظاهرة القطاع غير المهيكل التي يطغى عليها نشاط التجارة غير المهيكلة.

3-التوزيع الجغرافي المجالي لهذه الأنشطة غير المهيكلة و أبعادها السوسيو-اقتصادية.

*تجارة تتموقع وتتوزع بشكل متباين ساهمت في تشكيل مجال يطغى عليه الشكل العشوائي :

*تتركز أنشطة التجارة بالمناطق التي تتركز فيها الكثافات السكانية ببني مكادة.

تظهر الأنشطة التجارية في نوعين:

أ - أنشطة التجارة القارة: تعتبر عبارة عن أنشطة تشتغل داخل محلات تجارية قارة، تستجيب لبعض المعايير الكمية كحجم السلع والبضاعة التي يتوفر عليها المحل التجاري وأهمية التجهيزات والوسائل المستعملة وعدد اليد العاملة.

ب – أنشطة التجارة غير القارة: هم الباعة الذين لا يتوفرون على محل تجاري يتنقلون من مكان لآخر، يستقر بعضهم بالشوارع والأرصفة تتحول وتتكيف تبعا للظروف. اكتسب هؤلاء الباعة خبرة في التعامل مع طبيعة الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فعندما يكون الضغط عليهم من قبل السلطات المحلية يتراجعون نسبيا لتهدئة الوضع، وعندما تتراجع السلطات يضغطون بقوة ويغيرون الأماكن كلما سنحت الظروف لذلك. وعموما اكتسب هذا الصنف من التجار خبرة مفادها المرونة والسهولة في الاندماج مع الأوضاع السائدة بالأماكن التي يحتلونها بالقوة أو يتجولون فيها .

بنية الأنشطة التجارية: بنية تتأقلم مع الأوضاع المحلية تبعا للطلب وهيمنة واضحة لتجارة الخضر والفواكه خاصة التجار الذين يفترشون الأرض:

أنشطة التجارة غير المهيكلة القارة وغير القارة ببني مكادة 2016(عينة الدراسة)

أنشطة التجارة	العدد	النسبة%
تجارة الملابس والأحذية	106	**34**
تجارة الخضر والفواكه	120	**40**
تجارة الأواني المنزلية	32	**10**
تجارة المتلاشيات	22	**7**
تجارة المواد الأخرى	31	**9**
المجموع	311	**100**

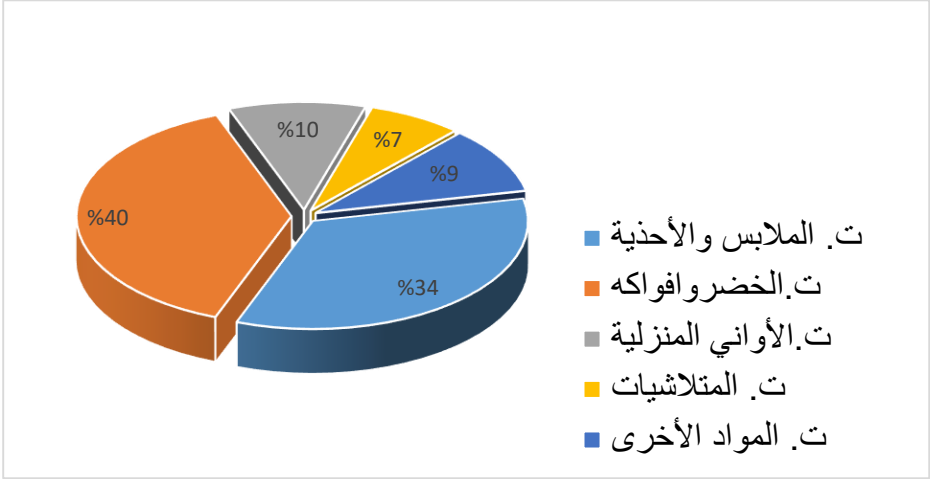

المصدر: عمل شخصي اعتمادا على العمل الميداني:

أصناف من التجارة غير المهيكلة المنتشرة بشكل كبير بجوار الأسواق المهيكلة

المصدر: عدسة الطالب الباحث بتاريخ 2017/05/09

يلاحظ أن ظاهرة بيع السمك على الرصيف في الأزقة والشوارع منتشرة بكثرة في مثل هده الأحياء، وتجد إقبالا كبيرا من طرف الساكنة، غالبية أنواع السمك هو السمك الأزرق من السردين في معظمه ويطرح مشكل النظافة وحماية صحة المواطنين بحدة في مثل هذه الأحياء المكتظة بالسكان.

توزيع بنية أنشطة الخدمات غير المهيكلة ببعض أحياء مقاطعة بني مكادة: بئر الشفاء–العوامة–حي الحداد

الرقم الترتيبي	أنشطة الخدمات غير المهيكلة	العدد	النسبة %
1	المقاهي الصغيرة والعشوائية	69	**6,05**
2	مطاعم صغيرة ومتجولة	72	**6,32**
3	محلبات	68	**5,97**
4	مخبزات وحلويات + أفران تقليدية	96	**8,42**

5	خدمات شخصية: الحلاقة(الرجال والنساء)	79	**6,93**
6	خدمات النقل السري +عربات ذات محرك	296	**25,98**
7	خدمات الإصلاح الشخصية والمنزلية	189	**16,59**
8	أنشطة خدماتية أخرى: إسكافي، حارس....	270	**23,70**
	المجموع	1139	**% 100**

المصدر: العمل الميداني

الحي الجديد كسابرطا، واقع الباعة المتجولين "الفراشة" والاستهلاك العشوائي للملك العمومي، ظاهرة استفحلت بشكل كبير في الأسواق والأحياء الشعبية:

نسبة مساهمة مختلف أنشطة التجارة بمختلف أجنحة سوق كسابرطا.

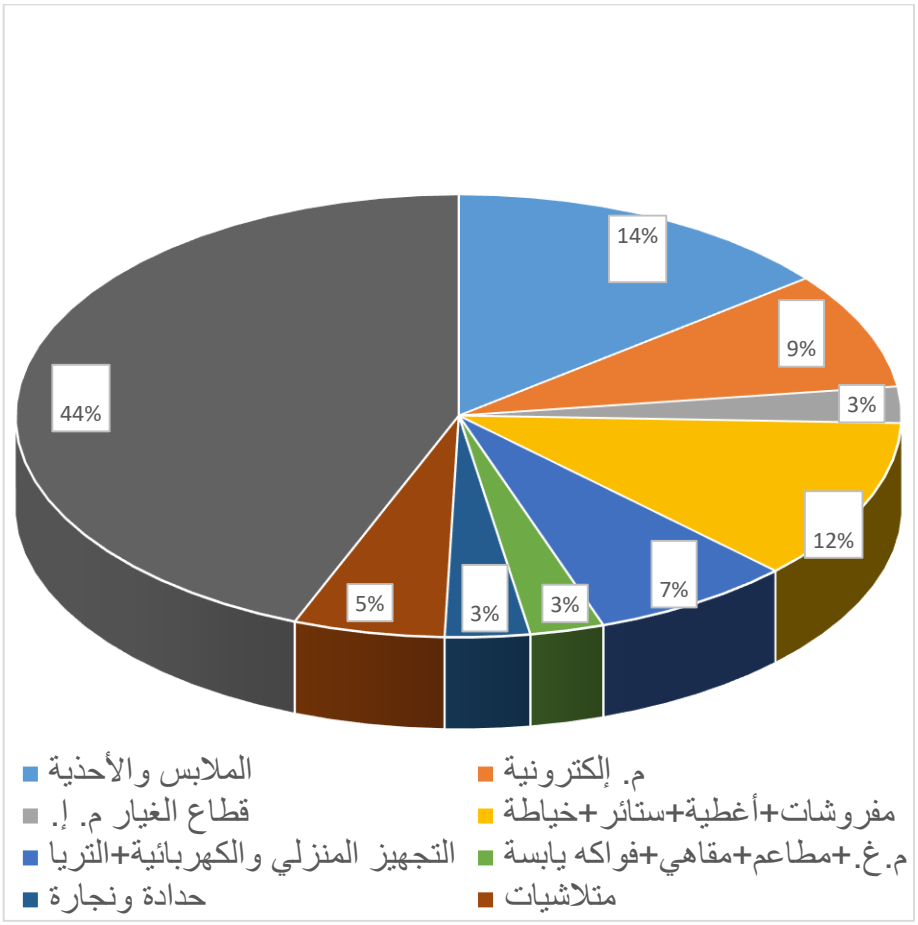

المصدر:الطالب الباحث.

صورة رقم 67 و68: هيمنة التجار في القطاع غير المهيكل على الرصيف والشارع بمحيط سوق كسابرطا شارع عبد الرحمان حجي

صورة رقم 68 استغلال مكثف للشارع والرصيف قرب باب سوق الخضر والفواكه واللحوم والسمك الذي أصبح شبه فارغ من المتبضعين كما عاينناه خلال العمل الميداني بسبب هيمنة الباعة على باب السوق ويلاحظ من الصورة غياب دخول وخروج المتبضعين من السوق.

المصدر عدسة الباحث بتاريخ: الأربعاء 7 أكتوبر 2015.

ملاحظة: سوق كسابرطا ومحيطه الذي يجمع بين التجار في الشوارع الثلاث وأرصفتها من أصول قروية فلاحية من منطقة القنيطرة، سوق الأربعاء وسيدي يحيى، وساكنة الحي خاصة من النساء والشباب. السوق الذي حاولت الجهات الرسمية التخلص من هؤلاء الباعة " الفراشة" وكل التجارب باءت بالفشل، وهو ما يطرح سؤال، هل ستنجح خطة محاربة باعة الرصيف والشوارع التي تقوم بها السلطات المحلية إلى حد كتابة هذه السطور أي 2017/12/30 في مقاطعة بني مكادة بمختلف أحياءها ؟

4- واقع التجارة في القطاع غير المهيكل ضمن المجالات العمومية: هيمنة واضحة للتجار على الرصيف والشوارع وبعض الساحات العامة، وغياب شبه تام للسلطات العمومية، ومنعشين عقاريين لا يحترمون التصاميم الخاصة باستغلال المجال:

المجالات الحضرية العشوائية الجديدة المغلقة والمجالات العامة المفتوحة والتي هي مسرح لثقافات وعادات اجتماعية واقتصادية متباينة :

بؤر جديدة لباعة الرصيف الذين لم يستفيدوا من عملية توزيع الدكاكين بالأسواق النموذجية وأسواق القرب.

توضح الصورة العدد الكبير من باعة الرصيف غالبيتهم من الذين لم يستفيدوا من عملية توزيع المحلات التجارية التي جرت بتاريخ2017/12/27

بعد هدم السوق العشوائي بحي بيرالشفا التابع لمقاطعة بني مكادة فاضطروا لخلق نقط جديدة بالسوق البراني (مركز المدينة) وبحي بن كيران (حومة الشوك) طريق تطوان وبحي الدرادب قرب السوق النموذجي.

السلع المهربة ودور المرأة في عملية التهريب

تجارة التهريب: نشاط غير مهيكل يهم السلع الغذائية والتجهيز المنزلي وقطاع أجزاء السيارات والإلكترونيات:

نصيب المنتوج المحلي بالسوق المركزي بمدينة طنجة

5- انتشار وتوسع التجارة في القطاع غير المهيكل لم تواكبه استراتيجية إدماج التجارة في القطاع المهيكل والمنظم، وخلق منظومة للدعم لحمل هذه الفئة على التقيد في السجلات التجارية لدعم المداخيل الضريبية:

-تفتقر السياسات المتبعة في مجال الانخراط في الضمان الاجتماعي إلى مبدأ العدالة والإنصاف في ولوج أهداف الاستفادة من الصحة والتنمية البشرية:

نسبة المنخرطين وغير المنخرطين في الضمان الاجتماعي بمنطقة الدراسة الخاصة بالمحلات التجارية.

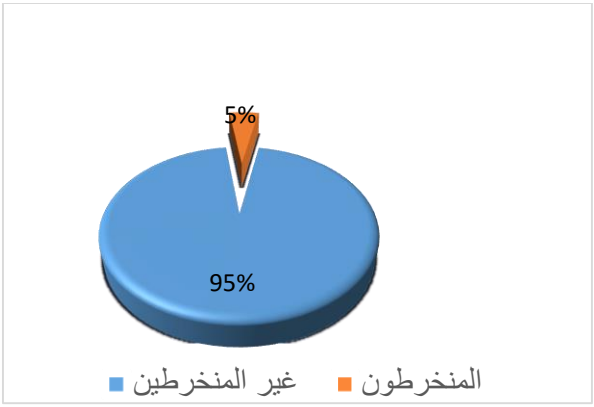

المصدر: نفس المرجع السابق

نماذج من الأسواق النموذجية الاستيعاب باعة الشوارع والرصيف في مختلف أصناف التجارة نموذج من أسواق القرب المنجزة

السوق العشوائي بخشخاش تم خلقه في تغاضي السلطات المحلية وراء السوق المنظم بحي الحداد

6- واقع الحال : تفشي كبير لظاهرة التجارة في القطاع غير المهيكل، وهيمنة واسعة لأرصفة الشوارع، إنه تحدي كبير، لكنه يبقى رهانا رابحا إذا توفرت العزيمة لتنظيمه ودمجه بشكل رسمي :

مقاربات الإصلاح على ضوء خصوصيات المجال المدروس:

ينبغي مراجعة التدابير والبرامج الحكومية السابقة، والبحث عن الحلول المناسبة المنبثقة من واقع الوضع الراهن الذي يعرف انتشار وتوسع كبير لهذا الصنف من القطاع غيرالمهيكل، ولا عيب من الاسترشاد ببعض النماذج التي تنهجها بعض الدول المتقدمة.

إحداث مرصد محلي لضبط الاقتصاد غير المهيكل وخاصة منه التجارة التي تستحوذ على أكثر من 70%[7].

من مجموع أنشطة القطاع غير المهيكل ووظيفته جمع وتحليل المعطيات المتعلقة بهذا القطاع في عموم المدينة.

1- أصبحت أنشطة القطاع غير المهيكل عامة وأنشطة التجارة غير المهيكلة بمختلف أصنافها خاصة، ظاهرة يومية مألوفة متجذرة ومرتبطة بالتطور الحضري، وتيرتها اليوم تسير بشكل سريع، وأن محاولات التصدي لها بالطرق التقليدية أي بطريقة الضبط الاجتماعي لم تعد لها جدوى. فالنشاط غير المهيكل مرتبط بالركود الاقتصادي الناتج عن الأزمات المتكررة اجتماعيا واقتصاديا ، التي تعاني منها مختلف المدن المغربية وتظهر بوضوح بالمدن المليونية الكبرى التي

[7] معطيات تم الحصول عليها انطلاقا من العمل الميداني والخاص بعينة الدراسة بأحياء مقاطعة بني مكادة وسوق كسابرطا ومحيطه.

تعرف نموا وتطورا حضريا سريعا وبالأحياء ذات الكثافة السكانية المرتفعة ، كأحياء مقاطعة بني مكادة وكسابرطا بطنجة نموذجا ، حيث ارتفاع نسبة الفقر والهشاشة والبطالة ، وعليه فالتخفيف من حدة انتشار ظاهرة التجارة في القطاع غير المهيكل، يتطلب معالجتها في إطار وضع استراتيجية تشاركية ينخرط فيها كافة الفاعلين والمتدخلين بما فيهم التجارفي القطاع غير المهيكل يتضح مما تقدم أن التجارة في القطاع غير المهيكل بمقاطعة طنجة بأحيائها الكبيرة، وسوق كسابرطا ومحيطه، تحتل حيزا هاما سواء من حيث مساهمتها في التشغيل أومن حيث الوظائف التي تؤديها، ومن غير المتوقع أن تتراجع أهميتها في الأجل القريب نظرا لتوقع استمرار العوامل التي ساهمت في توسعها وتضخمها، وبما أن هذا النشاط يواجه صعوبات ولا يخلو من ممارسات غير سليمة أبرزها احتلال وتشويه المجالات العمومية دون سند قانوني، ليس في أحياء مدينة طنجة، بل في احياء المدن المغربية ككل.

إن الحاجة تدعو إلى إيلاء هذا النشاط مزيدا من الاهتمام والمبادرات لاتخاذ الخطوات الكفيلة بدمجه في التجارة المهيكلة وتطويرها وحماية العاملين في مختلف أصناف هذه التجارة غير المتجانسة من حيث الأنشطة والدوافع التي تحرك العاملين بهذه الأنشطة ، لذلك ينبغي مراعاة تنوع أصناف هذا النشاط في أية مقترحات ترمي إلى دعم وتنظيم وتطوير التجارة في القطاع غير المهيكل ، تجارة تتصف بالدينامية المرنة ، وللمبادرة الفردية دورها الحاسم ، فهي بذلك مصدر لتوفير مزيد من العمل والدخل ، ولذلك يقتضي الابتعاد عند عملية تنظيم هذا النشاط من نهج أساليب الزجر والقمع ومصادرة السلع والبضائع ، بل ينبغي اعتماد وسائل تعالج الأسباب الكامنة وراء توسع التجارة في القطاع غير المهيكل واحتلالها للمجالات العمومية وتوفير الشروط الموضوعية والمحفزة التي تدفع بالفاعلين بالقبول طواعية بتنظيم هذا النشاط الحيوي داخل مثل هذه الأحياء المكتظة بالسكان .

إن توسيع قدرة الاقتصاد المحلي خاصة والوطني عامة على استيعاب أفواج جديدة على سوق الشغل ، والتخفيف من حدة تضخم وتدهور الشكل الحضري ، وخلق مدن في شكل أقطاب صغيرة Satellite Ville كقطب جديد بمدينة أصيلة والعرائش ، حيث الوعاء العقاري متوفر، والساحل على المحيط الأطلسي الشاسع والطويل ، يمكن لهذه الأقطاب الصغيرة من التخفيف من حدة الكثافة الحضرية ، كما ستمكن هذه الأقطاب من استيعاب العدد الكبير من المهاجرين من البوادي المجاورة ، وحتى من بعض المدن الداخلية ، إذا ما أنجزت بهذه الأقطاب مناطق صناعية حرة ، خاصة وأنها مناطق تمر بها الطرق السيارة وتتوقف عندها القطارات المتجهة من وإلى طنجة والمدن المغربية الأخرى ، فالبنية التحتية الأساسية متوفرة ، وما ينقص سوى الإرادة والعزيمة.

إن اعتماد هذا الشكل من إستراتيجية التنمية المحلية تمثل بالنسبة لنا الإطار الضروري لاحتواء الفائض من التجار في القطاع غير المهيكل المنتشرين على أرصفة الشوارع وبين الأزقة والدروب والساحات العامة ، ومن الواضح ، وحسب المعاينة الميدانية أن تأثير هذه الإستراتيجية في حال تفعيلها ، من غير المتوقع أن يظهر مفعولها في الأجل القريب ، الأمر الذي يتطلب التدرج في إدماج التجار في الأنشطة المهيكلة ، خاصة وأن نشاط التجارة غير المهيكلة يتعزز يوما بعد يوم نتيجة الضغوط الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة التي تفرضها العولمة الرأسمالية على مثل هذه المدن المليونية.

البرنامج الموازي

زيارة ميدانية لمجموعة من المراكز التجارية

مباشرة بعد الانتهاء من أشغال هذه المناظرة، نظمت الغرفة زيارة ميدانية لمجموعة من المراكز التجارية لمدينة طنجة كنموذج، سواء المنجزة أو التي في طور الإنجاز.

البيان الختامي و التوصيات الصادرة عن
المناظرة الجهوية للتجارة الداخلية
طنجة يومي 09 و 10 ماي 2018

نظمت غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة طنجة تطوان الحسيمة بشراكة مع وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي وجامعة الغرف المغربية للتجارة والصناعة والخدمات تحت شعار: " التجارة الداخلية مرآة للتنمية بجهة طنجة تطوان الحسيمة " يومي 09 و 10ماي 2018 بفندق سولازور بمدينة طنجة. بمشاركة قطاعات وزارية، ورؤساء مصالح خارجية، وبرلمانيين ومستشارين، وجماعات ترابية، وجامعة عبد المالك السعدي ومؤسسات قضائية وجمعيات مهنية وجمعيات المجتمع المدني وخبراء وأساتذة وفاعلين في مجال التجارة الداخلية.

تضمن برنامج المناظرة الجهوية جلستين علميتين وجلسة افتتاحي ةومائدة مستديرة، حضرها السادة: وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي والسيدة كاتبة الدولة المكلفة بالتجارة الخارجية، وعامل إقليم فحص أنجرة نيابة عن والي جهة طنجة تطوان الحسيمة والمدير العام لوكالة تنمية و إنعاش أقاليم وعمالات شمال المملكة ورئيس غرفة الصناعة التقليدية بجهة طنجة تطوان الحسيمة وبرلمانيين ونائبة رئيس مجلس جهة طنجة-تطوان الحسيمة ورؤساء الجماعات الترابية ، إلى جانب شخصيات وطنية وجهوية هامة، ومنابر الإعلام المحلي الوطني.

وعلى مدى يومين، تناولت الجلستين العلميتين والمائدة المستديرة، و اقع التجارة الداخلية وتشخيصها وكذا آفاق تنمية وتطوير هذا قطاع بالجهة لمسايرة التنمية التي تعرفها الجهة وكذا على المستويات الوطنية والدولية، كما كانت هذه المناظرة فرصة للتواصل وتعزيز جسور الشراكة والتعاون بين مختلف الفاعلين والمتدخلين في مجال التجارة ، ومنصة لعرض التجارب الرائدة والمثلى في هذا المجال. وخلال هذه العروض والمناقشات، خلصت أشغال هذه المناظرة إلى التوصيات التالية همت 6 محاور أساسية وهي :

- ❖ <u>على المستوى التشريعي والقانوني</u>
  - تعديل وتحيين القوانين الحالية ومنها مدونة التجارة وقانون الالتزامات والعقود والقوانين المختلفة للشركات وقانون المنافسة وغيرها.
  - وضع قوانين جديدة خاصة بتلك المرتبطة بمجال الفراغ التشريعي ومنها قانون التخفيضات وتنظيم المعارض...
  - إعطاء أدوار وصلاحيات جديدة لغرف التجارة في مجال تنظيم وتطوير التجارة.
  - إصدار مختلف المراسيم المرتبطة بالقوانين التجارية السابقة، وخاصة المرتبطة بالمجال الاجتماعي والتغطية الصحية للتجار.

- ❖ <u>على المستوى المؤسساتي</u>
  - إحداث منصات تجارية على مستوى المدن الكبرى للجهة.
  - إنجاز دراسات جهوية و إقليمية حول القطاع التجاري.
  - إنشاء مرصد جهوي للتجارة
  - إحداث برامج حكومية في مجال دعم التجارة
  - إحداث وتسهيل وتنويع التمويلات المرتبطة بالتجارة الإلكترونية وغيرها.

تتمة البيان الختامي والتوصيات الصادرة عن المناظرة الجهوية للتجارة الداخلية

❖ **على مستوى التخطيط والبرمجة:**

- إنجاز مخطط للتجارة الداخلية على مستوى الجهة والأقاليم.
- تكامل البرنامج الجهوي للتنمية للجهة مع برامج العمل للمجالس الإقليمية والجماعات على مستوى القطاع التجاري.
- الاهتمام أكثر بمجال التجارة وضبطها في وثائق التعمير المختلفة.

❖ **على مستوى التجارة الحضرية' المدن':**

- انجاز الخريطة الإقتصادية والتجارية للمدن.
- إنجاز دفاتر تحملات لتنظيم مختلف الأنشطة التجارية والمهنية بالمدن.
- جعل وسط المدينة فضاءات تجارية متطورة بمواصفات عالمية
- تنظيم توقيت الشحن والإفراغ.
- البحث عن حلول نهائية للباعة الجائلين وتنظيم التجارة الموسمية
- تقوية التشوير التجاري بالمدن.
- ضبط عملية فتح واغلاق المحلات التجارية.
- احترام التنطيق على مستوى أسواق القرب المحدثة.
- تجميع باعة المنتوجات المجالية في أسواق نموذجية، و العناية و الاهتمام بالأسواق البلدية
- تقوية خدمات الزبناء : المراحيض العمومية، حاضنات والعاب الأطفال، مرائب السيارات....

❖ **على مستوى التكوين وتقوية القدرات:**

- العمل على استفادة التجار من منظومة التكوين المستمر.
- تعزيز الثقافة التجارية في استقبال الزبناء وطرق التفاوض.
- إنجاز مخطط جهوي للتكوين في مجال التجارة.
- إنجاز برنامج للتكوين المستمر خاص بالتجار
- تمكين التاجر من أدوات وآليات التجارة الإلكترونية.
- تنزيل الشراكات بين الغرفة وباقي المؤسسات في مجال التكوين.

❖ **على مستوى الحكامة:**

- تعزيز التنافسية الخاصة بالتجار الصغار، في موازاة مع الفضاءات التجارية الكبرى
- المطالبة بنقل المحكمة التجارية من فاس إلى طنجة
- تعزيز مواكبة التجار لمختلف المستجدات القانونية
- الحث على التزام التجار بضوابط إبرام العقود
- إعادة الاعتبار للأسواق الأسبوعية، والاهتمام بالأسواق القروية
- إلزام التجار باحترام المواصفات والشروط المتعلقة بالمشاريع والمحلات التجارية
- مأسسة الشباك الموحد وتبسيط المساطر الخاصة بالأنشطة التجارية
- طبع أشغال المناظرة و إنشاء موقع تواصلي تفاعلي خاص بالتجارة، ومتابعة تنفيذ التوصيات

وفي الختام تم رفع برقية شكر و امتنان إلى صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله .

بسم الله الرحمن الرحيم

برقية مرفوعة إلى الجناب الشريف أسماه الله وأعز أمره

نعم سيدي أعزكم الله وحفظكم بعينه التي لا تنام

بعد تقديم فروض الطاعة والولاء إلى المقام العالي بالله، وبمناسبة اختتام أشغال المناظرة الجهوية الأولى حول التجارة الداخلية والتي نظمتها غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة طنجة تطوان الحسيمة بشراكة مع وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي وجامعة الغرف المغربية للتجارة والصناعة والخدمات تحت شعار: " التجارة الداخلية مرآة للتنمية بجهة طنجة تطوان الحسيمة " يومي 09 و 10 ماي 2018 بمدينة طنجة، يتشرف خادم الأعتاب الشريفة، السيد رئيس غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة طنجة تطوان الحسيمة بالأصالة عن نفسه، وبالنيابة عن المشاركين في هذا المناظرة الجهوية الهامة التي لقيت نجاحا باهرا، بأن يتقدم إلى مقامكم العالي بالله بأسمى عبارات الشكر والعرفان والتقدير والامتنان، على دعمكم المستمر، ورعايتكم السامية لتنمية جهة طنجة تطوان الحسيمة، من خلال مشاريع وبرامج وأنشطة رائدة، جعلت من هذه الجهة وجهة استثمارية متميزة.

فلكم منا يا مولاي شكرا يليق بمقامكم العالي، وأدامكم الله لهذا البلد نبراسا يهديه وسندا يذود عنه ويحميه، ورزقكم طول الصحة والعافية وحفظكم في ولي عهدكم صاحب السمو الملكي المحبوب الأمير الجليل مولاي الحسن وسائر الأسرة الملكية الشريفة المصونة.

والسلام على المقام العالي بالله ورحمة الله تعالى وبركاته ..

خادم الأعتاب الشريفة

السيد عمر مورو

رئيس غرفة التجارة والصناعة والخدمات

لجهة طنجة تطوان الحسيمة

طنجة في 23 شعبان 1430 الموافق ل 10 ماي 2018

تغطية صحفية حول المناظرة الجهوية الأولى للتجارة الداخلية

تغطية إعلامية

شهدت فعاليات "المناظرة الجهوية الأولى حول التجارة الداخلية-طنجة- 9-2018-10" الذي نظمته غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة طنجة تطوان الحسيمة بشراكة مع وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي وجامعة غرف التجارة والصناعة والخدمات المغربية الذي جرت أشغالها على مدار يومي 9 و10ماي2018 تغطية إعلامية متميزة، سواء المرئية المسموعة أو المقروءة وكذا المواقع الإلكترونية المحلية والوطنية.

التغطية التلفزية والإذاعية:

القناة الأولى و القناة الثانية

إذاعة طنجة **إذاعة تطوان** **إذاعة ميدي1**

الموقع الإلكتروني مملكتنا www. mamlakatona.com

طنجة تحتضن فعاليات المناظرة الجهوية الأولى حول التجارة الداخلية

انطلقت يوم الأربعاء بطنجة فعاليات المناظرة الجهوية الأولى للتجارة الداخلية، التي تنظمها غرفة التجارة والصناعة والخدمات بجهة طنجة — تطوان — الحسيمة لبحث، آفاق تطوير التجارة ودعم القطاع في ظل التحولات الجارية.

وأكدت كاتبة الدولة المكلفة بالتجارة الخارجية، ارقية الدرهم، في كلمة بالمناسبة، أن قطاع التجارة يشكل أحد أهم الرهانات على المستوى الوطني، إن على المستوى الصعيد الاجتماعي عبر تأمين مناصب الشغل وتحسين الظروف الاجتماعية للتجار، أو على الصعيد الاقتصادي لكونه يؤثر بشكل مباشر على القدرة الشرائية.

الموقع الإلكتروني المصدر www.almasdare.com

الموقع الإلكتروني ماب بريس-www.map.ma

الموقع الإلكتروني أحداث إنفو-https://ahdath.info

الموقع الإلكتروني المندوبية السامية للتخطيط www.hcp.ma

الموقع الإلكتروني للغرفة www.ccistanger.gov.ma

الموقع الالكتروني الوطن 24- http://watan24.net/

الجمعة 25/05/2018 الساعة: 11:08

الوطن 24 watan24.net

سياسة | مجتمع | إقتصاد | رياضة | ثقافة و فن | دوليات | ميديا | المرأة | تماريغت

الرئيسية - إقتصاد » غرفة التجارة والصناعة بطنجة تحتضن المناظرة الجهوية الأولى حول التجارة الداخلية

غرفة التجارة والصناعة بطنجة تحتضن المناظرة الجهوية الأولى حول التجارة الداخلية

بتاريخ : 09-05-2018 10:06:00 watan24 : الكاتب

ADSENSE

الوطن 24/طنجة

تحتضن غرفة التجارة والصناعة والخدمات بطنجة، يومي الأربعاء والخميس 9 و10 ماي، المناظرة الجهوية الأولى، حول التجارة الداخلية تحت شعار: التجارة الداخلية مرآة للتنمية بجهة طنجة تطوان الحسيمة

حسب بلاغ الغرفة فان هذه المناظرة تأتي، في إطار تتبع الغرفة لقضايا المهنيين، وذلك بتعاون مع كل من وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، وجامعة غرف التجارة والصناعة والخدمات بالمغرب

الموقع الإلكتروني مغرس-www.maghress.com

مغرس

محرك بحث إخباري

الرئيسية | السياسية | الاقتصادية | الدولية | الرياضة | الاجتماعية | الثقافية | الدينية | الصحية | بالفيديو

لجوي بمطار الشريف الإدريسي بالحسيمة | القذافي سبب إلغاء قمة تراص وكيم! | مصرع مغربي وزوجته في انق

غرفة الصناعة والتجارة تنظم المناظرة الجهوية الأولى حول التجارة الداخلية

مرتبط نشر في شمالي يوم 08 - 05 - 2018

تنظم غرفة التجارة والصناعة والخدمات إبتداء من يومي الأربعاء والخميس 9 و10 ماي، المناظرة الجهوية الأولى، حول التجارة الداخلية، تحت شعار "التجارة الداخلية مرآة للتنمية بجهة طنجة تطوان الحسيمة".

المناظرة والتي تنظمها الغرفة بتعاون مع كل من وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصادي الرقمي، وجامعة غرف التجارة والصناعة والخدمات بالمغرب، تأتي حسب بلاغ للغرفة، في إطار تتبع الغرفة لقضايا المهنيين.

ورصدت الغرفة مجموعة من الظواهر الأخرى التي حدت بها لتنظيم هذه المناظرة الأولى من نوعها، كالتحديات والتطورات التي يعرفها المجال التجاري مع بروز الأنماط الجديدة كأسواق القرب وأسواق المساحات الكبرى، والتجارة الالكترونية والتجارة الحدودية، وذلك من أجل الوصول إلى صياغة توصيات عملية تستشرف تأهيل هذا القطاع وإشعاعه والحفاظ على تنافسية منتسبيه.

شارك هذا الموضوع:

* اضغط للمشاركة على تويتر (فتح في نافذة جديدة)
* اضغط للمشاركة على Google+ (فتح في نافذة جديدة)
* انقر للمشاركة على فيسبوك (فتح في نافذة جديدة)
* اضغط للطباعة (فتح في نافذة جديدة)
*

انقر هنا لقراءة الخبر من مصدره. أعجبني كن أول أصدقائك المعجبين بهذا.

الموقع الإلكتروني الصحراء-www.sahara.gov.ma

الموقع الإلكترون العرائش إنفو-www.laracheinfo.com

الموقع الإلكتروني طنجة-www.tanja24.com

الموقع الإلكتروني شمالي-www. chamaly.ma

غرفة التجارة بالشمال تنظم المناظرة الجهوية الأولى للتجارة الداخلية

الموقع الإلكتروني: طنجاوي/www.tanjaoui.ma

طنجة: هكذا مرت أجواء المناظرة الجهوية الأولى حول التجارة الداخلية

الموقع الإلكتروني:طنجة نيوز- www.tanjanews.com

الموقع الالكتروني شمال بوست - https://chamalpost.net

الموقع الالكتروني الشمال بريس - www.achamalpress.com

الموقع الالكتروني تطوان بلوس - www.tetouanplus.com

الموقع الالكتروني فري ريف - www.freerif.com

الموقع الالكتروني أصيل بريس--http://assilpress.com

الموقع الالكتروني طنجة بريس - www.tangerpress.com

التظاهرة في صور

المناظرة الجهوية حول التجارة الداخلية
طنجة 2018 ماي 09-10

مناظرة الجهوية حول
التجارة الداخلية
Les assises régionales sur
le commerce intérieur
« Le commerce intérieur miroir du développement de
la région de Tanger - Tétouan - Al Hoceima »

المناظرة الجهوية حول
التجارة الداخلية
Les assises régionales sur
le commerce intérieur

المناظرة الجهوية حول
التجارة الداخلية
Les assises régionales sur
le commerce intérieur

de commerce, d'industrie et de Service de la région Tanger Tétouan Al Hoceima
En collaboration avec :
المناظرة الجهوية حول التجارة الداخلية
2018 طنجة

Royaume du Maroc
Ministère de l'Industrie, du Commerce, de l'Investissement et de l'Economie Numérique
المملكة المغربية
وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي
de la région Tanger Tétouan Al Hoceima
avec :
stissement et de l'Economie Numérique
'industrie et de Services du Maroc
sur le commerce intérieur
r miroir du développement de
touan - Al Hoceima »
Tanger
غرفة التجارة و الصناعة و الخدمات لجهة طنجة – تطوان – الحسيمة
بشراكة مع :
جارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي وجامعة غرف التجارة والصناعة والخدمات بالمغرب
ناظرة الجهوية حول التجارة الداخلية
تجارة الداخلية مرآة للتنمية بجهة طنجة - تطوان - الحسيمة "
2018 طنجة

Royaume du Maroc
Ministère de l'Industrie, du Commerce, de l'Investissement et de l'Economie Numérique
المملكة المغربية
وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي
تطوان - الحسيم
التجارة والصناعة
المغرب

غرفة التجارة و الصناعة و الخدمات لجهة طنجة – تطوان – الحسيمة
بشراكة مع :
وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي وجامعة غرف التجارة والصناعة والخدمات بالمغرب
تنظم : المناظرة الجهوية حول التجارة الداخلية
تحت شعار : " التجارة الداخلية مرآة للتنمية بجهة طنجة - تطوان - الحسيمة "
طنجة 2018 ماي 10 09

La Chambre de commerce, d'Industrie et de Service de la région Tanger Tétouan Al H
En collaboration avec :
Le ministère de l'industrie, du
erce de l'investissement et de l'Economie Nur
commerce, d'industrie et de Services du Ma
gionales sur le commerce inté
rieur miroir du développeme
Tétouan - Al Hoceima »
18 Tanger
الجلالة الملك محمد السادس
نصره الله
المناظرة الجهوية حول التجارة الداخلية

غرفة التجارة و الصناعة و الخدمات لجهة طنجة - تطوان - الحسيمة
بشراكة مع :
وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي وجامعة غرف التجارة والصناعة والخدمات بالمغرب
تنظم : المناظرة الجهوية حول التجارة الداخلية
تحت شعار : " التجارة الداخلية مرآة للتنمية بجهة طنجة - تطوان - الحسيمة "
الأربعاء و الخميس 09 - 10 ماي 2018 طنجة

En collaboration avec :
ministère de l'industrie, du commerce de l'investissement et de l'
chambres de commerce, d'industrie et de Se
ises ré ales sur le comm
rieur miroir du dé
- Tétouan - Al Hoc
Tanger
صاحب الجلالة الملك محمد السادس
غرفة التجارة و الصناعة و الخدمات لجهة طنجة – تطوان – الحسيمة
بشراكة مع :
وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي وجامعة غرف التجارة والصناعة والخدمات بالمغرب
تنظم :

La Cham de commerce, d'Industrie et de Service de la région
En collaboration avec :
Le mini
Organi
Sous l
égionales su
ce intérieur
nger - Tét
Mai 2018
المناظرة الجهوية حول التجارة الداخلية
LITECRAFT

Mai 2018

وجامعة غرف التجارة والصناعة والخدمات بالمغرب
التجارة الداخلية
طنجة - تطوان - الحسيمة
طنجة

et de l'Economie Numérique
rvice de la région Tanger
oceima
ation avec :
l'investissement et de
rce, d'industrie et de
érique
roc
les sur l
ntérieur
rieur mi
ent de
- Tétoua
2018 Tan

commerce, d'Indus
La C
l'industrie, du co
des chambres
sises
mme
n de
- 1

المناظرة الجهوية حول التجارة الداخلية
Les assises régionales sur le commerce intérieur
دليل التاجر
09 - 10 Mai 2018
Tanger
حصيلة عمل الغرفة
لسنة 2017
غرفة التجارة و الصناعة و الخدمات
لجهة طنجة - تطوان - الحسيمة
Chambre de Commerce d'Industrie et de Services
TANGER - TETOUAN - AL HOCEIMA
معطيات إحصائية حول التجارة بجهة
طنجة - تطوان - الحسيمة
2018
المناظرة الجهوية حول التجارة الداخلية

المناظرة الجهوية حول التجارة الداخلية
Les assises régionales sur le commerce intérieur
دليل التاجر
09 - 10 Mai 2018
Tanger
طنجة
www.ccistta.gov.ma
contact@ccistta.gov.ma
0539946380 / 0539322732

المناظرة الجهوية الأولى حول التجارة الداخلية

2018